المنتهى الاسرائيلي

مدار

الثلاثاء ٢٠١٢/٩/١١م الموافق ٢٤ شوال ١٤٣٣هـ العدد ٢٨٩ السنة العاشرة

ملحق نصف شهري يصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

تخوفات إسرائيلية

الحريديم والعرب سيشكلون ٤٤٪ من جهاز التعليم الإسرائيلي في غضون خمسة أعوام!

صفحـ(٥)ـة

لا أحد في إسرائيل يتحدث عن التربية للسلام!

صفحـ(٦)ـة

تحليلات صحافية:

نتنياهو اقتنع بتأجيل الهجوم على إيران إلى ما بعد انتخابات الرئاسة الأميركية!

باراك غيّر موقفه في كل ما يتعلق بموضوع بشن الهجوم من دون تنسيق مسبق مع الولايات المتحدة

أكد أليكس فيشمان، المحلل العسكري لصحيفة «يديعوت أحرونوت»، أن الهدف الأساس من الزيارة التي قام بها نائب رئيس هيئة الأركان المشتركة للجيش الأميركي الجنرال جيمس فاينفلد لإسرائيل الأسبوع الفائت هو محاولة إقناع حكومتها بالتنازل عن فكرة الإقدام على أي عمل عسكري من جانب واحد ضد إيران، من دون تنسيق مسبق مع الولايات المتحدة.

وقد التقى فاينفلد، خلال زيارته التي استمرت يومين، كلا من وزير الدفاع إيهود باراك، ورئيس هيئة الأركان العامة الجنرال بيني غانتس.

كما التقى كلا من نائب رئيس هيئة الأركان العامة، ورئيس شعبة التخطيط في الجيش الإسرائيلي.

وأضاف فيشمان أنه تبين في أثناء الزيارة أن القوات الأميركية أصبحت جاهزة منذ الآن لشن عملية عسكرية واسعة النطاق ضد المنشآت النووية الإيرانية، وأن جميع الخطط والاستعدادات المطلوبة لتنفيذ عملية كهذه قد استكملت من الناحية العملية. كما تبين أنه في إطار هذه الاستعدادات ستقوم الولايات المتحدة قريبًا بإرسال حاملة طائرات ثالثة للمرابطة في مياه الخليج الفارسي، وهذا يعني زيادة جهوزية القوات الأميركية لشن هجوم على إيران في حال صدور أوامر في هذا الشأن.

وقال المحلل العسكري: يمكن القول إن هذا الأمر هو السبب الذي جعل وزير الدفاع باراك يؤكد يوم الخميس الفائت أنه لا يجوز الاستخفاف بالاستعدادات الأميركية الواسعة النطاق لمواجهة البرنامج النووي الإيراني والتي تجري على جميع المستويات. وأشار إلى أن تصريح باراك هذا أثار اهتمامًا كبيرًا في الحلبة السياسية الإسرائيلية، وفسّره البعض على أنه يعكس تغييرًا في موقف وزير الدفاع في كل ما يتعلق بموضوع قيام إسرائيل بشن هجوم على المنشآت النووية الإيرانية من دون تنسيق مسبق مع الولايات المتحدة.

وكانت صحيفة "معاريف" قد نوهت بأن الاجتماع بين باراك وفاينفلد تركز في محاولة تجاوز الخلافات القائمة بين إسرائيل والولايات المتحدة في كل ما يتعلق بكبح البرنامج النووي الإيراني، وذلك على خلفية احتمال إقدام إسرائيل على شن هجوم عسكري من جانب واحد على المنشآت النووية الإيرانية.

وبعد عقد الاجتماع تطرق وزير الدفاع، خلال الاحتفال الذي أقامته كتلة عتسماؤوت ("استقلال") في الكنيست في مناسبة قرب حلول رأس السنة العبرية الجديدة، إلى العلاقات الخاصة بين إسرائيل والولايات المتحدة فدعا إلى الحفاظ عليها وتعزيزها.

وأضاف أن البرنامج النووي الإيراني يشكل تحدياً كبيراً للدولتين لكن ثمة خلافات فيما بينهما تتعلق بالجدول الزمني لهذا البرنامج، وأكد أن إسرائيل تحتفظ لنفسها بالحق في اتخاذ أي قرارات تخص سيادتها، وأن الولايات المتحدة تحترم هذا الأمر. في الوقت نفسه شدد وزير الدفاع على أنه لا يجوز الاستخفاف بالاستعدادات الأميركية الواسعة النطاق لمواجهة البرنامج النووي الإيراني والتي تجري على جميع المستويات.

وكال باراك المديح لأداء منظومة "القبة الحديدية" (المضادة للصواريخ قصيرة المدى) وأكد أنه لا بد من تحويل هذه المنظومة ومنظومتي "العصا السحرية" (المضادة للصواريخ متوسطة المدى) و"حيتس" (المضادة للصواريخ بعيدة المدى) إلى مشروع متكامل يكون في إمكانه أن يعترض الصواريخ المتعددة، وأن يوفر الحماية للسكان في إسرائيل، وأن يتيح للمؤسسة السياسية مزيداً من المرونة وحرية العمل.

على صعيد آخر، قال الرئيس السابق للجنة الخارجية والأمن في الكنيست تساحي هنغبي، المقرب من رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، إن الأيام الـ ٥٠ المقبلة ستكون الأيام الأكثر مصيرية بالنسبة إلى إسرائيل منذ حرب يوم الغفران (حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣).

وأضاف هنغبي، الذي كان يتحدث في أحد المجالس المغلقة في بداية الأسبوع الفائت، أنه سيتعين على رئيس الحكومة نتنياهو أن يتخذ خلال هذه الأيام قرارات حاسمة سيكون لكل قرار منها ثمن باهظ.

وأشار أيضاً إلى أنه في حال اتخاذ رئيس الحكومة قراراً يقضي بقبول تحول إيران إلى دولة نووية فسيكون لهذا القرار ثمن باهظ يتمثل في انطلاق سباق تسلح نووي في منطقة الشرق الأوسط برمتها. وأضاف أن المفهوم الأمني الذي تتبناه إسرائيل منذ عهد رئيس الحكومة الأول دافيد بن- غوريون ينص على عدم السماح لأي دولة من الدول المجاورة لإسرائيل بامتلاك أسلحة دمار شامل، وقد تم

«مغامرة» نتنياهو: اقحام الموضوع الايراني في الانتخابات الاميركية. (أف ب)

تحقيق هذا الهدف على مدار الأعوام الـ ٦٤ الفائتة بفضل وجود زعماء تحلوا بالجرأة وحافظوا على إسرائيل ودافعوا عن سكانها.

وذكرت صحيفة "هآرتس" أن تصريحات باراك خلال احتفال كتلة عتسماؤوت تنم عن توجه معتدل مغاير لتوجهه السابق فيما يتعلق باحتمال شن هجوم عسكري إسرائيلي على إيران، وهي تُضاف إلى تصريحات معتدلة شبيهة صدرت عن رئيس الحكومة نتنياهو خلال اللقاء الذي عقده الأسبوع الفائت مع مجموعة من جرحى الحرب الإسرائيليين والأميركيين.

وكان نتنياهو قد أكد في سياق هذه التصريحات أنه كلما كان الخط الأحمر الذي تضعه الأسرة الدولية أمام إيران أكثر وضوحاً فإن احتمال اندلاع مواجهة عسكرية معها يصبح ضئيلاً أكثر.

وأشارت الصحيفة إلى أن رئيس الحكومة يحرص في الأيام الأخيرة على الامتناع من الإدلاء بأي تصريحات يمكن أن يستشف منها أن إسرائيل تنوي أن تشن هجوماً عسكرياً من جانب واحد على المنشآت النووية الإيرانية.

وقال عوفر شيلح، المحلل السياسي والعسكري لصحيفة "معاريف"، إن كل الدلائل تشير إلى أن رئيس الحكومة نتنياهو اقتنع بأن الهجوم على إيران يجب أن يتم بعد الانتخابات في الولايات المتحدة المقررة في ٦ تشرين الثاني المقبل.

وأضاف: لقد اكتشف نتنياهو، في الأيام الأخيرة، أنه بالغ كثيراً في خطابه، سواء على الصعيد الداخلي أم الخارجي. وقبل أكثر من أسبوع قال باراك أمام محدثيه إنه في حال ساعدت الولايات المتحدة إسرائيل في تحسين قدراتها، فإنه سيكون في الإمكان تأجيل قرار الهجوم. وكانت هذه هي طريقته في تمييع مصطلح "منطقة التحصين النووي" الذي اخترعه، والذي لم يأخذه أحد داخل الطاقم الأمني على محمل الجد. في المقابل أدرك نتنياهو أنه بالغ في كلامه الذي ربط فيه بين احتمال الهجوم على إيران وبين موعد الانتخابات في الولايات المتحدة، بحجة أنه إذا ما أعيد انتخاب باراك أوباما فإن هذا من شأنه تقييد يد إسرائيل، وهذا كلام يفتقر إلى المنطق الداخلي، ناهيك عن أنه يعتبر تدخلاً في المعركة الانتخابية في الولايات المتحدة. وكان نتنياهو أعرب علناً عن دعمه لميت رومني، فشلدون أدلسون المقرب منه هو من كبار المتبرعين للمرشحين الجمهوريين، الأمر الذي اعتبره الرئيس الأميركي تدخلاً إسرائيلياً فجاً ضد إعادة انتخابه.

وختم هذا المحلل قائلاً: يبقى أن نرى ماذا سيقدم الرئيس الأميركي، الذي لا يرغب في أن يظهر كما قال رومني في صورة من "رمى بإسرائيل تحت عجلات الحافلة"، إلى نتنياهو كي يساعده في التراجع عن تهديداته بعمل عسكري ضد إيران. ومن المحتمل أن يكون ذلك مزيداً من تشديد العقوبات، وعودة إلى التحذيرات الأميركية بمنع إيران من امتلاك القنبلة النووية، لكن من دون التعهد بشن أي عملية عسكرية.

«حكومة نتنياهو مستمرة في رهن نفسها لصالح المستوطنات»

لجنة رؤساء الجامعات الإسرائيلية: خطوة تحويل «المركز الجامعي» في مستوطنة أريئيل إلى جامعة تخدم مصالح ائتلافية وسياسية!

صادقت حكومة إسرائيل، أول من أمس الأحد، على الاعتراف بـ «المركز الجامعي» في مستوطنة «أريئيل» كجامعة.

وأيد جميع الوزراء القرار، باستثناء وزير الدفاع إيهود باراك، ووزيرة الزراعة أوريت نوكيد، من حزب «عتسماؤوت».

ووفقا لصيغة المصادقة فإن القرار سيصبح ساري المفعول لدى مصادقة المستشار القانوني للحكومة، يهودا فاينشتاين، عليه وذلك بعد أن تصدر المحكمة العليا قرارا نهائيًا في الموضوع.

وأشارت صحيفة «هآرتس» إلى أن صيغة القرار نابعة من التعقيدات القضائية والسياسية التي تواجهها قضية «جامعة أريئيل». فقد قررت الحكومة المصادقة على قرار اتخذه «مجلس التعليم العالي» الاستيطاني والذي يخضع للقائد العسكري الإسرائيلي للضفة الغربية، قبل صدور قرار المحكمة العليا في ما يتعلق بالتماس ضد قرار هذا المجلس.

وقال رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، خلال اجتماع الحكومة إنه «من المهم أنه تكون هناك جامعة أخرى في دولة اسرائيل، ومن المهم أن تكون هناك جامعة في أريئيل». وأضاف أن «أريئيل هي جزء لا يتجزأ من دولة إسرائيل، وهي ستبقى هكذا في إطار أي تسوية يتم التوصل إليها في المستقبل مثلها مثل باقي الكتل الاستيطانية».

وعقبت لجنة رؤساء الجامعات الإسرائيلية على قرار الحكومة بالقول «هذا قرار سياسي كان معروفا سلفا وتمت حياكته على مدار سنين. ولا توجد أي حاجة إلى جامعة أخرى في إسرائيل، والحديث يدور على خطوة جاءت لتخدم مصالح ائتلافية وسياسية وستكون نهايتها جلب كارثة على التعليم العالي في إسرائيل».

وقال مسؤولون في الجامعات الإسرائيلية لوسائل إعلام إن «المركز الجامعي» في مستوطنة «أريئيل» هو «كلية سياسية ولو لم يكن لديها أوصياء بين السياسيين لما فكر أحد بدفع فكرة سخيفة كهذه قدمًا».

بدورها حذرت رئيسة حزب ميرتس، عضو الكنيست زهافا غالئون، من أن القرار، ودعم نتنياهو له، سيلحقان ضررا بالأكاديميا الإسرائيلية كلها. ولفتت إلى أن «هذه الحكومة نجحت في التسبب بوضع إشارات على منتجات المستوطنات [في إطار حملات دولية لمقاطعتها]، والآن قد تتسبب بوضع إشارات على طلاب جامعيين».

من جانبه قال سكرتير حركة «السلام الآن» المناهضة للاحتلال والاستيطان، ياريف أوبنهايمر، إن «قرار الحكومة بخصوص أريئيل سيمس بمكانة التعليم العالي في إسرائيل وسيميز لصالح التعليم في المستوطنات». وأضاف أن حكومة نتنياهو مستمرة في رهن نفسها لصالح المستوطنات. وبدلا من المصادقة على جامعة أخرى في الجليل أو في سديروت [في جنوب إسرائيل]، يتم تحويل الميزانيات مرة أخرى إلى الجانب الآخر من الخط الأخضر.

وكان «مجلس التعليم العالي في يهودا والسامرة» قد قرّر، بأغلبية كبيرة، في ١٧ آب الماضي، تحويل «المركز الجامعي» في «أريئيل» إلى جامعة. ورحب وزير التربية والتعليم الإسرائيلي، غدعون ساعر، بهذا القرار.

وعبر المسؤولون في «المركز الجامعي أريئيل» عن رضاهم من قرار مجلس التعليم الاستيطاني وادعوا أن هذه الكلية عملت خلال السنوات الماضية «كجامعة بكل ما يعني ذلك».

وقال رئيس «لجنة التخطيط والموازنة» والمستشار الاقتصادي لرئيس حكومة إسرائيل، البروفسور مانويل تراختنبرغ، بعد قرار مجلس التعليم العالي الاستيطاني، إنه بعد اتخاذ القرار ينتقل الحسم إلى القائد العسكري للضفة الغربية.

لكن توصية "لجنة التخطيط والموازنة" قضت بتمديد الاعتراف بـ "المركز الجامعي أريئيل" لمدة عام. وقال أعضاء في اللجنة إنه من خلال التدقيق في بنية جهاز التعليم العالي الإسرائيلي كله ومقارنته مع الوضع في الولايات المتحدة، وخصوصا ما يتعلق بالنقص في السلك الأكاديمي ونسبة الطلاب مقابل المحاضرين، وتوزيع البنى التحتية البحثية المركزية، فإنه "لا توجد اليوم حاجة إلى إقامة جامعة أخرى".

واضاف أعضاء اللجنة أن "هذا قرار سياسي معروف سلفا. ورئيس الحكومة هو الذي يتعين عليه الآن اتخاذ قرار قيادي من أجل منع كارثة لجهاز التعليم العالي في إسرائيل".

وقدمت الجامعات الإسرائيلية التماسا إلى المحكمة العليا ضد الاعتراف بتحويل "المركز الجامعي أريئيل" إلى جامعة، وشددت على أنه لا توجد أي حاجة لإقامة جامعة لغتها عبرية في الضفة الغربية.

وقدم الالتماس باسم رؤساء الجامعات في إسرائيل وهي، الجامعة العبرية في القدس، ومعهد الهندسة التطبيقية "التخنيون" في حيفا، وجامعة تل أبيب، ومعهد وايزمان للعلوم في مدينة رحوفوت، وجامعة بار إيلان، وجامعة بن غوريون في بئر السبع، والجامعة المفتوحة.

ونقلت وسائل إعلام إسرائيلية عن رؤساء الجامعات قولهم في الالتماس إن القرار بإقامة الجامعة في المستوطنة "مليء بالعيوب وغير معقول بصورة متطرفة ولا يقبله العقل"، وإنه لا توجد أية حاجة لإقامة جامعة لغتها الرسمية هي اللغة العبرية لأن ١٥٪ فقط من طلابها هم من المستوطنين الذين يسكنون في منطقة الجامعة.

وجاء تقديم هذا الالتماس في أعقاب قرار "مجلس التعليم العالي في يهودا والسامرة".

وحذر رؤساء الجامعات الإسرائيلية في الالتماس من أن إقامة جامعة في مستوطنة "أريئيل" وتمويلها من الخزينة الإسرائيلية سيؤثر سلبا على تمويل الجامعات في إسرائيل وخصوصا تمويل الأبحاث التي يجريها باحثون في هذه الجامعات. وأكد رؤساء الجامعات أن قرار إقامة هذه الجامعة لم يكن موضوعيا وإنما هو قرار سياسي، وأنه يشكل "مسا خطيرا بجهاز التعليم العالي في إسرائيل".

وأشار رؤساء الجامعات إلى أن رئيس الحكومة نتنياهو رفض طلبهم الاجتماع معه للبحث في إقامة الجامعة.

وأثار قرار إقامة الجامعة في مستوطنة "أريئيل" غضبا واستياء واسعين في صفوف رؤساء السلطات المحلية في الجليل والنقب، الذين يطالبون منذ سنوات طويلة بإقامة جامعة في هاتين المنطقتين من دون استجابة الحكومة لهذه المطالب.

وفي نهاية شهر آب الماضي قررت جامعة بار إيلان الانسحاب من الالتماس. وأكدت وسائل إعلام إسرائيلية أن قرار جامعة بار إيلان جاء في أعقاب ضغوط مارسها اليمين الإسرائيلي.

وذكرت صحيفة "معاريف"، في ٢٧ آب الماضي، أن حركة "إسرائيل خاصتي" اليمينية قادت حملة ضد جامعة بار إيلان من خلال موقع التواصل الاجتماعي على الانترنت "فيسبوك"، وطالبت الجامعة بوقف معارضتها لتحويل الكلية في "أريئيل" إلى جامعة. ورجحت الصحيفة بأن تكون الضغوط التي مارستها هذه الحركة اليمينية قد أدت في نهاية المطاف إلى أن تغير جامعة بار إيلان موقفها من الالتماس الذي قدمه رؤساء الجامعات إلى المحكمة العليا.

لكن رئيس جامعة بار إيلان، البروفسور موشيه كافيه، كان قد عبر منذ البداية عن تحفظه من التماس رؤساء الجامعات، إلا أنه قرر الانضمام إلى الالتماس. وعندما طلب رؤساء الجامعات إقرار تقديم الالتماس بشكل نهائي أعلن كافيه عن معارضته ذلك.

تجدر الإشارة إلى أنه لم تكن هناك أية مشكلة لدى رؤساء الجامعات في إسرائيل بأن تعمل مؤسسة تعليم عال استيطانية في الضفة الغربية والتعاون معها، لكن معارضتهم جاءت فقط بعد تحويلها إلى جامعة استيطانية والتخوف من رصد ميزانيات لها "كجامعة" على حساب جامعاتهم.

وتشير بعض التقارير الإسرائيلية إلى أن عدد الطلاب في «مركز أريئيل» هو ٨٥٠٠ تقريبا، فيما تشير تقارير أخرى إلى أن عددهم يقارب ١٣ ألفا.

ويدرس في هذه الكلية ما بين ٥٠٠ إلى ٨٠٠ طالب عربي من داخل الخط الأخضر. وهي لا تخضع لمجلس التعليم العالي في إسرائيل، بسبب موقعها في مستوطنة «أريئيل» القائمة جنوب مدينة نابلس في عمق الضفة الغربية، وإنما تخضع لهيئة استيطانية تسمى «مجلس التعليم العالي في يهودا والسامرة».

وأقيمت هذه الكلية في العام ١٩٨٢ باسم «الكلية الأكاديمية يهودا والسامرة» تحت رعاية وإشراف أكاديميين من جامعة بار إيلان، التي يسيطر عليها اليمين والمتدينون - القوميون في إسرائيل. ومنذ العام ٢٠٠٥ أصبحت تعمل بشكل مستقل.

ويوجد في هذه الكلية ٢٦ قسما تدرس للقبين الأول والثاني، ضمن ثلاث كليات، وثلاث مدارس، وبرنامج سنة تحضيرية للمواضيع الأدبية والاجتماعية والهندسية. وتأتي غالبية طلاب هذه الكلية من داخل الخط الأخضر، و١٥٪ من الطلاب هم من سكان المستوطنات. ويوجد في حرم الكلية نزل للطلبة، أدى إلى تسريع النمو السكاني في مستوطنة "أريئيل".

ووفقا للتقارير الإسرائيلية يعمل في هذه الكلية ٢٦٠ باحثا بينهم ٧٠ يحملون درجة بروفسور، ويدمجون في عملهم بين التعليم والبحث.

وتستوعب "كلية أريئيل" عددا كبيرا من الشبان اليهود الذين يأتون من خارج البلاد للدراسة في إسرائيل. وتشير المعطيات إلى أن حوالي ٣٠٪ من هؤلاء الطلاب الأجانب يقررون الهجرة إلى إسرائيل والاستقرار فيها لدى نهاية برنامجهم التعليمي.

ووقعت هذه الكلية على اتفاقيات تعاون مع أكثر من ٥٠ مؤسسة تعليم عالية في أنحاء العالم. وتقيم تعاونا مع جامعة تورنتو في كندا لدراسة إدارة الأعمال للقب الماجستير.

وتدرس الطب العام للقب الجامعي المعتمد في الاتحاد الأوروبي بالتعاون مع جامعة تل أبيب وجامعة UPJS السلوفاكية.

على ذمة مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي

عدد سكان إسرائيل سيتجاوز ٨ ملايين نسمة في غضون أقل من نصف عام!

٤٣ بالمئة من اليهود في العالم يعيشون في إسرائيل

بينت معطيات من المتوقع أن ينشرها مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي هذا الأسبوع في مناسبة رأس السنة العبرية الجديدة الذي يصادف في الأسبوع المقبل، أن عدد سكان إسرائيل سيتجاوز الـ ٨ ملايين نسمة في غضون أقل من نصف عام، وأن عددهم في الوقت الحالي هو ٧ ملايين و٧٩٣ ألف نسمة.

وأشارت هذه المعطيات، التي نشرتها صحيفة "معاريف" قبل عدة أيام، إلى أن عدد سكان إسرائيل لدى إقامة الدولة العام ١٩٤٨ بلغ ٨٠٦ آلاف نسمة، وهذا يعني أن عددهم ازداد منذ ذلك الوقت بنحو عشرة أضعاف.

ووفقاً للمعطيات نفسها، يبلغ عدد السكان اليهود ٥ ملايين و٩٧٠ ألف نسمة يشكلون نسبة ٧٥ر٣٪ من مجمل عدد السكان، ويبلغ عدد السكان العرب (بمن في ذلك سكان القدس الشرقية وهضبة الجولان) مليون و٦٤٠ ألف نسمة يشكلون نسبة ٢٠ر٧٪ من مجمل عدد السكان. وهناك نحو ٣٠٠ ألف أجنبي مسيحي، وأشخاص لا يعتنقون ديانة محددة.

كما بينت هذه المعطيات أن عدد المولودين الجدد خلال السنة العبرية الفائتة بلغ ١٦٠ ألف مولود، وأن عدد المهاجرين إلى إسرائيل بلغ نحو ١٨ ألف مهاجر، وأن عدد العمال الأجانب هو ٢٢٠ ألف عامل.

وبلغ عدد المدن الإسرائيلية التي يقيم في كل منها أكثر من ١٠٠ ألف نسمة ١٤ مدينة، بينها ٦ مدن يقيم في كل منها أكثر من ٢٠٠ ألف نسمة وهي القدس، وتل أبيب- يافا، وحيفا، وريشون لتسيون، وأسدود، وبيتاح تكفا.

على صعيد آخر أفاد تقرير إحصائي جديد أن معدل النمو الطبيعي بين اليهود في العالم يعادل نصف النمو الطبيعي العالمي، وأن ٤٣٪ من اليهود في العالم يعيشون في إسرائيل.

وقالت صحيفة «معاريف» إن التقرير أشار إلى أن عدد اليهود في العالم في العام ٢٠١٢ يبلغ ١٣ر٧٥ مليون نسمة وأن عدد اليهود في العالم ارتفع هذا العام بـ ٨٨٣٠٠ نسمة تقريبا قياسا مع بداية العام الماضي.

ووفقا لمعطيات مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي فإن اليهود في إسرائيل يشكلون نسبة ٤٣٪ من يهود العالم.

وأشار التقرير الذي أعده الخبير الديمغرافي الإسرائيلي البروفسور سيرجيو دي لا فيرغولا من الجامعة العبرية في القدس إلى أن نسبة النمو الطبيعي العالمية هي ١ر٢٦٪ بينما تنخفض هذه النسبة بين اليهود إلى ٦٥ر٠٪.

وأوضحت الصحيفة أن تقرير دي لا فيرغولا سينشر في التقرير السنوي الإحصائي لليهود في الولايات المتحدة بعد رأس السنة العبرية الذي يصادف في بداية الأسبوع المقبل.

وأشارت المعطيات الجديدة إلى أن ٨٢٪ من يهود العالم يعيشون في إسرائيل والولايات المتحدة التي يبلغ عدد اليهود فيها ٥ر٤٦ مليون ويشكلون نسبة ٣٩٪ من يهود العالم، بينما يعيش في أوروبا ١ر٤٣ مليون يهودي.

ولفت التقرير إلى أنه في العام ١٩٧٠ بدأ عدد اليهود في العالم يتقلص في موازاة ارتفاع عدد السكان اليهود في إسرائيل، وأن عدد اليهود خارج إسرائيل تقلص في العام الماضي بعشرة آلاف نسمة وكان السبب الرئيس في ذلك هو هجرة الكثيرين منهم إلى إسرائيل.

ووفقا للتقرير فإنه بقي في دول الاتحاد السوفياتي السابق ٢٧٦ ألف يهودي بينما كان عددهم هناك في الماضي قرابة ثلاثة ملايين، وقد هاجر قسم كبير منهم إلى إسرائيل والولايات المتحدة وأوروبا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي.

وأضاف التقرير أن ثمة سببا آخر لتقلص عدد اليهود في العالم هو تزايد الانصهار في المجتمعات التي يعيشون فيها، وأن الزواج المختلط بلغ أكثر من ٥٠٪ بين يهود الولايات المتحدة، بينما يشير الوضع في روسيا إلى أن ٧٠٪ من النساء اليهوديات و٨٠٪ من الرجال اليهود متزوجون من غير اليهود.

عناصر وجهة نظر اليمين الإسرائيلي إزاء الصراع

الضغينة الفلسطينية والعربية الراسخة تجاه اليهود والدولة اليهودية نابعة من وجود الدولة لا من حدودها!

بقلم: مارتين شرمان (*)

«عند دخولنا إلى فلسطين لن تكون أرضها مغطاة بالرمال، وإنما مروية بالدماء»- هذا ما صرح به جمال عبد الناصر، رئيس مصر، في ٨ آذار ١٩٦٥. وهذه الدعوة للإبادة الجماعية لشعب، والتي أطلقها زعيم أكبر دولة عربية قبل أكثر من عامين من التواجد الإسرائيلي في «المناطق المحتلة»، لم تكن مظهراً نادراً أو شاذاً في ذلك الوقت. على العكس، فقد كانت مثل هذه التفوهات منتشرة جداً، وميزت الحماس المعادي لليهود الذي ساد في سائر أنحاء العالم العربي قبل وقت طويل من أن تكون هناك أية أهمية نظرية أو عملية لمصطلحات مثل «احتلال» و«مستوطنات».

تذكير بحقائق غير مريحة

على سبيل المثال، في ١٨ أيار ١٩٦٧، وفي أعقاب طرد قوات السلام التابعة للأمم المتحدة من سيناء بناء على طلب مصري، أعلن راديو «صوت العرب» من القاهرة: «اعتباراً من اليوم لن تكون هناك قوة طوارئ دولية تحمي إسرائيل. لن نكون متسامحين بعد الآن... الطريقة الوحيدة التي سنتصرف بها تجاه إسرائيل هي الحرب الشاملة التي ستؤدي إلى تصفية الكيان الصهيوني».

وبعد يومين تبجح حافظ الأسد، الذي كان وقتئذٍ وزيراً للدفاع في سورية وأصبح رئيساً لها فيما بعد، قائلاً: «قواتنا في أتم الاستعداد.. حان الوقت لحرب تصفية».

وفي ٢٧ أيار كرر عبد الناصر نواياه العدوانية، حيث صرح قائلاً: «إن هدفنا الأساس سيكون إبادة إسرائيل. الشعوب العربية متلهفة للمعركة».

وفي الأول من حزيران، أي قبل أربعة أيام من اندلاع الحرب، هدد الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف (الذي قتل لاحقاً على يدي صدام حسين) قائلاً: «وجود إسرائيل خطأ يجب تصحيحه. هدفنا واضح - محو إسرائيل عن الخريطة».

الأردن والعنصر الفلسطيني

هبت رياح الحرب أيضاً على الجبهة الأردنية وفي صفوف الفلسطينيين.

وفي ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٥ أعلن عبد الناصر: «هدفنا هو استعادة كامل حقوق الشعب الفلسطيني. بعبارة أخرى فإن هدفنا هو إبادة دولة إسرائيل. أما هدفنا الفوري فهو استكمال حشد وتعبئة القوة العربية. هدفنا القومي: محو إسرائيل».

وعلى ما يبدو فقد تأثر ملك الأردن، الملك حسين، بهذا التبجح الصاخب، مما دفعه للتوقيع في ٣٠ أيار ١٩٦٧ على اتفاقية تعاون عسكري مع مصر، وصرح قائلاً: «جميع الجيوش العربية تحاصر الآن إسرائيل. الجمهورية العربية المتحدة (مصر)، العراق، سورية، الأردن، اليمن، لبنان، الجزائر، السودان والكويت... لا فرق بين جيش عربي وآخر».

لم تكن لهجة الزعامة الفلسطينية أقل عداء. ففي ٢٧ أيار، صرح أحمد الشقيري، رئيس م. ت. ف في حينه، متبجحاً «يوم النصر قريب. لقد انتظر العرب ١٩ عاماً لهذا اليوم ولن يخشوا من خوض حرب التحرير». في الأول من حزيران، وفي صيحة انتصار سابقة لأوانها، صرح الشقيري قائلاً «هذه معركة من أجل الوطن، إما نحن وإما الإسرائيليين، لا طريق وسط. سوف يتعين على يهود فلسطين الرحيل عنها. سنساعدهم في الخروج من بيوتهم. من سيبقى من السكان اليهود القدماء في فلسطين ليبق، لكن انطباعي هو أن أحداً منهم لن يبقى.. سوف ندمر إسرائيل وسكانها، أما البقايا- إذا ما كان هناك مثل هؤلاء- فإن البواخر جاهزة لترحيلهم».

وفي الوقت الذي حاصرتها الجيوش العربية، كانت إسرائيل تعد نفسها للحرب، وحفرت من ضمن ذلك قبوراً جماعية في تل أبيب وفي مدن أخرى تحسباً لوقوع خسائر مدنية جسيمة.

«تحرير» بمعنى «تصفية»

إن استخدام الشقيري لمفردات «وطن» و«تحرير» هو استخدام ذو مغزى. فمن الواضح أن هاتين المفردتين لم تتناولا «الضفة الغربية» أو قطاع غزة، ذلك لأن هاتين المنطقتين كانتا تحت سيطرة عربية، وعليه لن تشكلا كما يبدو «الوطن» الذي دعا لتوجيه جهود «التحرير» الفلسطينية من أجله. فقد سيطر عبد الناصر على قطاع غزة، في حين سيطر الملك حسين على الضفة الغربية، من دون أن يبادر أي منهما لإقامة كيان فلسطيني يخضع لحكم ذاتي في المنطقتين. أما الفلسطينيون أنفسهم فقد زهدوا عن المطالبة بالسيادة على الضفة الغربية وقطاع غزة، وهي خطوة كانت كما يبدو عديمة الأهمية بالنسبة لـ«استعادة الحقوق الكاملة للشعب الفلسطيني»، سواء من وجهة نظر الفلسطينيين أنفسهم أو من وجهة نظر العالم العربي. المغزى الحقيقي للمصطلحات التي استخدمها الشقيري يتكشف بوضوح من الصيغة الأصلية للميثاق الوطني الفلسطيني الذي أقر في العام ١٩٦٤، إذ ينص البند ١٦ من الميثاق على أن «تحرير فلسطين... ينبثق عن المطلب بتوفير حماية ذاتية» وأن «الشعب الفلسطيني يأمل بالحصول على مساعدة دولية... لإعادة الوضع الشرعي في فلسطين إلى سابق عهده... وتمكين الشعب من ممارسة سيادته الوطنية وحريته».

غير أن البند ٢٤ في الميثاق يحدد بوضوح ودقة ما لا يشمله «الوطن» فلسطين، وأين يمتنع الفلسطينيون عن المطالبة بممارسة سيادتهم وحريتهم الوطنية. فهو يلغي بكلمات لا تقبل التأويل أي مطلب فلسطيني بـ«السيادة الإقليمية على الضفة الغربية في المملكة الهاشمية وعلى غزة».

من الصعب التفكير بمصدر موثوق أكثر لكشف كذب الادعاء الفلسطيني بأن الضفة الغربية وقطاع غزة هما «الوطن».

في المحصلة، وقبل وقت طويل من تشكل ما يدعى في الخطاب العام «جذور النزاع» - أي «الاحتلال» و«المستوطنات»- أعلنت إسرائيل، في حدود ١٩٦٧ أيضاً، كقوة «كولونيالية» و«فاشية» و«توسعية».

وفقاً للبند ١٩ من الميثاق الفلسطيني فإن «الصهيونية هي حركة كولونيالية بطبيعتها، عدوانية وذات مطامع توسعية في أهدافها، عنصرية في صورتها، وفاشية في أهدافها ووسائلها. إسرائيل هي رأس الحربة لهذه الحركة التدميرية وتشكل ركيزة للكولونيالية وهي مصدر دائم للتوتر وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط».

من هنا فإن الاستنتاج واضح. فمن أجل إزالة «التوتر وعدم الاستقرار» من المنطقة، ينبغي إزالة «سبب» هذه الشرور والمشاكل، أي إسرائيل؟ وعليه لا مناص من الاستنتاج بأن المغزى الوحيد لتعبير «تحرير الوطن» هو «تصفية إسرائيل».

الكراهية راسخة ومستمرة

في العام ١٩٦٨ عدل الميثاق الوطني الفلسطيني ضمن صيغة جديدة واصلت، تحت غطاء «تحرير فلسطين»، الدعوة إلى تصفية إسرائيل كشرط مسبق وضروري لإحلال السلام في الشرق الأوسط، وذلك بمصطلحات أكثر وضوحاً، فالبند ٢٢ يعلن أن «تحرير فلسطين سيقوض الصهيونية ووجودها الإمبريالي ويساهم في إحلال السلام في الشرق الأوسط».

ويفند البند ١٩ بوضوح أي تفسير يقول بأن المطالب الفلسطينية تنصب على «المناطق المحتلة» بعد ١٩٦٧، فهو ينص صراحة على أن «تقسيم فلسطين في العام ١٩٤٧ وإقامة دولة إسرائيل غير شرعيين بمعزل عن مرور الزمن». ويعود البند ٢٠ إلى ماضٍ بعيد أكثر - إلى العام ١٩١٧- من أجل إنكار حق اليهود في إقامة دولة على أي جزء من «أرض إسرائيل».

لا يمكن لأحد أن يعزو هذا الموقف، المتنكر بصورة تامة للحقوق السياسية لليهود، إلى مشاعر الغضب التي ولدها «الاحتلال» الإسرائيلي بعد العام ١٩٦٧، فهو في المحصلة النهائية يعبر بشكل حرفي تقريباً عن المكتوب في البندين ١٧ و١٨ من الميثاق الوطني الفلسطيني في صيغته الأصلية التي وضعت قبل العام ١٩٦٧، والتي تؤكد أيضاً الكراهية المطلقة التي يشعر بها الفلسطينيون تجاه إسرائيل، بمعزل عن أي إطار زمني أو حيزي.

من الشقيري حتى عباس!

ذلك هو إذن السياق المفهومي الذي ينبغي أن نفهم في إطاره الرفض العنيد من جانب زعيم حركة «فتح»، محمود عباس (أبو مازن)، الاعتراف بإسرائيل كدولة قومية لليهود. وهذا الموقف ليس سوى تعبير عن إخلاصه والتزامه بالميثاق الوطني الفلسطيني (سواء في صيغته الأصلية أو الحالية) الذي ينص على أن «اليهود لا يشكلون أمة محددة لها هوية قومية مستقلة» وأن إقامة إسرائيل تشكل «خرقاً للمبادئ الأساس في ميثاق الأمم المتحدة».

ويظهر الميثاق الوطني الفلسطيني بصيغتيه في الموقع الرسمي للمراقب الفلسطيني الدائم في الأمم المتحدة، وهذه حقيقة فاضحة من نواح عديدة. إلى ذلك فإن من الوقاحة أن يتوقع الفلسطينيون قبولهم عضواً في منظمة الأمم المتحدة، في الوقت الذي يلوحون فيه بوثائق تصف عضوية عمرها ٦٠ عاماً لدولة أخرى في المنظمة بأنها «خرق لمبادئ أساس.. لمنظمة الأمم المتحدة».

فضلاً عن ذلك فإن هيلاري كلينتون (وزيرة الخارجية الأميركية) مارست تحريفاً سافراً حين اتهمت مؤخراً بنيامين نتنياهو بأنه هو الذي «قتل عملية السلام».

من هنا فإن إسرائيل ترتكب خطأ فادحاً إذا لم تر أن الرئيس الحالي لمنظمة التحرير، محمود عباس، يتمسك بالمبادئ التي رسمها الشقيري، مؤسس المنظمة ورئيسها السابق الذي صاغ الميثاق الأصلي.

لقد تجلى تماماً وبوضوح وجود هذه الاستمرارية المتواصلة عندما هتف عباس في جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة العام الفائت مكرراً ثلاث مرات: «بعد ٦٣ عاماً من المعاناة، كفانا.. كفى.. كفى!». فهذا التصريح يتسق بدقة كاملة مع تصريح الشقيري قبل ٤٧ عاماً، في ١٩٦٤، في الاجتماع الأول للمجلس الوطني الفلسطيني: «لقد عانى الفلسطينيون ١٦ عاماً بائساً».

وهكذا فإن رئيسي منظمة التحرير الفلسطينية، الأول والحالي، يعتبران قيام إسرائيل - وليس «الاحتلال»- الخطيئة الأساس التي تتحمل المسؤولية الكاملة عن «معاناة» و«بؤس» الفلسطينيين.

«العرب هم نفس العرب...»

في ضوء الحقائق السالفة، ربما يمكن لنا فهم لماذا لن يخالف كثيرون إسحق شامير في الرأي حين حذر في حينه قائلاً «إن العرب هم نفس العرب، مثلما أن البحر هو نفس البحر».

هناك من سيرى تأكيداً على هذا التقدير في حقيقة أن حركة «فتح» البراغماتية في الظاهر (التي تأسست سنة ١٩٥٩) لم تر خلال مؤتمرها الأخير في بيت لحم العام ٢٠٠٩، ضرورة لتعديل دستورها (نظامها الداخلي) الذي صيغ أيضاً، مثل الميثاق الوطني الفلسطيني، في العام ١٩٦٤، لكنه يشكل وثيقة مختلفة عن الميثاق. فهذه الوثيقة تنص على أن «هدف المنظمة هو «التحرير الكامل لفلسطين وإزالة الوجود الصهيوني الاقتصادي والسياسي والعسكري والثقافي». كما تحدد الوثيقة ذاتها «الأسلوب» لتنفيذ ذلك، وهو «الكفاح المسلح» وتؤكد أن هذا يشكل «إستراتيجيا وليس تكتيكا..»، وأن «الثورة المسلحة للشعب العربي الفلسطيني هي عامل حاسم في معركة التحرير واقتلاع الوجود الصهيوني، وهذا الكفاح لن يتوقف إلا بزوال الدولة الصهيونية وتحرير فلسطين بكامل ترابها».

ولأجل إزالة أي شك بشأن ماهية «فلسطين» في نظر المنظمة، فإن الشعار الرسمي لحركة «فتح» يظهر أن «فلسطين» تمتد على كامل مساحة «أرض إسرائيل» من نهر الأردن وحتى البحر الأبيض المتوسط.

يجب التمييز بين «أسباب وهمية» و «عوامل أساس»

سمحت إسرائيل لأعدائها خلال الـ ٢٠ سنة الأخيرة بجرها إلى وضع خطير لا يهدد وجودها وحسب، وإنما يهدد أيضاً الإقرار بحقها في الوجود.

إن خروج إسرائيل من هذا الوضع يتوقف بشكل حاسم على قدرتها وإرادتها في أن تبين للعالم، ولنفسها، ما هو الجوهر الحقيقي للصراع المستمر بينها وبين العرب.

ولهذا عليها أن تفصل وتميز بين «العوامل الأساس» القابعة في جذر النزاع، وبين «الأسباب الوهمية» التي تطرح مراراً وتكراراً.

لقد حان الوقت للإقرار بما يلي:

أولاً، حقيقة أن الضغينة العربية الراسخة تجاه اليهود والدولة اليهودية ليست نابعة من حدود الدولة اليهودية، وإنما من وجودها في حد ذاته.

ثانياً، أن هذه الضغينة لا تنبع من أفعال وممارسات الدولة اليهودية وإنما من جوهرها ذاته. ثالثاً، أنها لا تتعلق بسياسة الدولة اليهودية وإنما تتعلق بهوية الدولة في حد ذاتها.

وأخيراً، أنها غير نابعة من «احتلال عسكري» يهودي لأراض عربية، وإنما من وجود سيادة يهودية على أراض، بصرف النظر عن مكانها.

ويتعين على إسرائيل أن تتمثل هذه الحقائق وأن تنقلها- بحزم ومثابرة- إلى أمم العالم، وإن لم تفعل ذلك فإنها قد تصبح حقاً «محرَّرة»!

(*) باحث في مسائل الأمن والدبلوماسية العامة، حائز على ألقاب أكاديمية في الفيزياء والجيولوجيا، خدم سبعة أعوام في أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية، وانضم بعدها إلى سلك الأكاديميا في إسرائيل والولايات المتحدة، ونشر أبحاثاً عديدة في مواضيع مرتبطة بقضايا الأمن و«محاربة الإرهاب». ترجمة س. عياش.

اسرائيل: عندما تتحول الجدران الى سياسة. (أ.ف.ب)

إسرائيل والفلسطينيون:

بدائل سياسية في غياب إمكانية التوصل إلى تسوية دائمة

بقلم: شلومو بروم

تعريف

يتفحص هذا المقال الذي كتبه شلومو بروم (باحث رفيع في معهد «دراسات الأمن القومي» في جامعة تل أبيب) والذي يستند إلى استنتاجات عرضتها «مجموعة عمل» في المؤتمر السنوي للمعهد المذكور (عقد يومي ٢٩ و٣٠ أيار ٢٠١٢)، ما يسميه بدائل لسياسة إسرائيلية مقابل الفلسطينيين، وذلك في ضوء فرضية فحواها أن انطلاق مفاوضات جادة حول التسوية الدائمة لن يكون ممكنا في المستقبل المنظور.

وينوه بروم في المقال- الذي كان من بين المشاركين في وضع خلاصاته ضمن فريق العمل ذاته كل من غلعاد شير، عوديد عيران، عنات كورتس، يورام شفايتسر وأودي ديكل- إلى أن المعيار الرئيس لتفحص البدائل المختلفة هو الدرجة التي تقرب إسرائيل إلى واقع حل الدولتين.

«المشهد»

الأسلوب

بعد أكثر من عشرين عاما على انطلاق عملية السلام، يمكن الافتراض بأن جميع البدائل الممكنة لتسوية النزاع وإدارته قد طرحت في الخطاب السياسي والخطاب العام في إسرائيل والعالم أجمع.

على هذا الأساس جرى مسح كافة البدائل التي لا تتناقض مع هدف تجسيد واقع الدولتين. ليست هناك أية جدوى في تبني طريقة عمل تضع إسرائيل، بموجب مقاييسها المركزية، في وضع أسوأ من وضعها حين تكون تفعل شيئا. بعض المعايير تمثل الدرجة التي تقرب فيها البدائل إسرائيل من الوصول إلى واقع آمن وموثوق يقوم على حل الدولتين، وبعضها الآخر يتمثل في جدوى البدائل من ناحية سياسية بشكل رئيس.

البدائل

هناك ثلاثة بدائل اعتبرت جدية وهناك ثلاثة بدائل أخرى تتكرر في النقاش العام الإسرائيلي، وإن كان يمكن التوصل بسرعة إلى استنتاج بأنها ليست جادة أو عملية.

أما البدائل ذات الصلة فهي:

أولا- سياسة «عدم القيام بأي عمل»: هذه السياسة قائمة بصيغتين، «صيغة نقية» وتعني الامتناع عن إحداث أي تغيير في الواقع الحالي، وصيغة «إفعل قليلا» والتي يتم في نطاقها تحسين الواقع الحالي عن طريق لفتات حسن نية تجاه الفلسطينيين، بهدف تغيير ظروف حياة الفلسطينيين، مثل التسهيلات في مرور الأشخاص والبضائع وخطوات أخرى لتحسين الوضع الاقتصادي.

وعلى ما يبدو فإن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو كان يقصد مثل هذه السياسة عندما اقترح في بداية ولايته الحالية سياسة أسماها «السلام الاقتصادي». من الواضح أن ذلك يشكل الخيار المفضل لدى المؤسسة السياسية الإسرائيلية. فهو لا يلزم باتخاذ قرارات يمكن أن تؤدي إلى انهيار ائتلافات وسقوط حكومات، ويتسبب بتفادي المواجهة مع الحركة الاستيطانية ومؤيديها.

هذا الخيار ليس بديلا حقيقيا لسياسة تهدف إلى تجسيد واقع الدولتين، ذلك لأنه لا يضمن حتى تجميد الوضع. عمليا ليس هناك «وضع قائم» لأن الواقع يتغير باستمرار. وعلى سبيل المثال فإن عدد المستوطنين يزداد، والديمغرافيا الفلسطينية تخلق تغييرات، فيما تتعاظم عملية نزع شرعية إسرائيل في الساحة الدولية وينصب الضغط في «طنجرة الضغط» الفلسطينية. والنتيجة هي أن إسرائيل لا تقف في مكان محدد بالنسبة لحل الدولتين بل تبتعد عنه وتنحدر باتجاه الانفجار المقبل في الساحة الفلسطينية.

ثانيا- خطوات أحادية الجانب: وتتجلى هذه أيضا بصيغتين، الأولى نشاطات وإجراءات أحادية الجانب تماما ودون تنسيق مع الجانب الفلسطيني، ما عدا تنسيق تكتيكي. الصيغة الثانية خطوات وأعمال أحادية الجانب منسقة. وهي عملية يقوم الجانبان في إطارها بخطوات أحادية الجانب عبر التنسيق فيما بينهما.

أحد المبادئ المهمة في هذا البديل يتمثل في التمييز بين تواجد عسكري وبين تواجد مدني، وهو درس واضح من الانفصال الأحادي الجانب عن قطاع غزة. وفي هذا السياق ثمة أهمية للتفكير بنقل مناطق لإدارة مدنية فلسطينية كي يتمكن الفلسطينيون من التقدم في مشروع بناء الدولة الفلسطينية، ولكن في الوقت ذاته مع مواصلة الاحتفاظ بسيطرة أمنية تقلص المخاطر الأمنية إلى الحد الذي يكون فيه واضحا أن الجانب الفلسطيني مستعد وقادر على تولي المسؤولية في هذه المناطق، وأن يكون مستوى التنسيق الأمني بين الجانبين يضمن مستوى أمنيا عاليا.

إن الميزة الرئيسة للبديل الأحادي الجانب تتمثل في كونه يتوقف فقط على الإرادة السياسية لإسرائيل. غير أن المشكلة الرئيسة في هذا البديل ذاته هي في صيته السيء لدى الجمهور الإسرائيلي، وذلك نتيجة تطورات في المجال الأمني بعد الانسحابات الأحادية الجانب من جنوب لبنان وقطاع غزة، والتنفيذ الخاطئ جزئيا لقرارات الحكومة في هذا الصدد. إن الفصل بين انسحاب مدني وانسحاب أمني يقدم إجابة على الإدعاء بأن إسرائيل تأخذ على عاتقها في هذه العمليات الأحادية الجانب مخاطر لا يمكن تحملها.

كذلك فإن الأمر سيتيح تنفيذ خطوات أحادية الجانب من هذا القبيل وسط الفهم بأن تجسيدها لن يؤدي بالضرورة إلى الحد من الدافع الفلسطيني للضغط على إسرائيل بطرق مختلفة، وبضمن ذلك العنف، من أجل انتزاع تنازلات إضافية. كل ذلك دون إغفال أن الهدف الرئيس هو الانفصال تدريجيا عن غالبية السكان الفلسطينيين وخلق واقع الدولتين.

ثالثا- تسوية انتقالية: إن المقصود في هذا التعبير هو تسويات جزئية تدريجية تدفع الجانبين للتقدم نحو واقع الدولتين والتسوية الدائمة. وحتى يكون هذا التقدم ملموسا، لا بد له من ان يشمل مكونات إقليمية حقيقية. رئيس قائمة «كاديما»، شاؤول موفاز، وضع هذا البديل في مركز برنامجه السياسي حين كان زعيما للمعارضة. كذلك فإن بإمكان هذا البديل تقديم إجابة على حاجة أخرى، وهي دمج «حماس» في الاتفاقيات مع إسرائيل.

فإذا ما كانت «حماس» شريكا في الاتفاقيات فإن ذلك يعني وجود إجماع واسع في المجتمع الفلسطيني بشأن التوصل إلى اتفاق مع إسرائيل، كما أن الفرص في أن يقبل ويعمر لوقت طويل عالية أكثر. إن دمج «حماس» يبدو فكرة عملية أكثر إذا كان الحديث يدور على اتفاقيات جزئية لا تلزم «حماس» بالتنازل في مرحلة مبكرة عن مبادئ أيديولوجية مركزية. أما النقيصة الرئيسة في فكرة التسويات الانتقالية فتنبع من الرفض الفلسطيني الحازم لإجراء مفاوضات مع إسرائيل على هذا الأساس، وحتى إذا اقتنع الفلسطينيون بالشروع في مثل هذه المفاوضات فإن من المشكوك فيه إذا ما كان يمكن التوصل إلى اتفاقيات.

ويمكن التغلب على هذه الثغرة أو النقص من خلال تمكن الطرفين من التوصل إلى عدة تفاهمات مبدئية بالنسبة لاتفاق التسوية الدائمة، أو أن يتلقى الفلسطينيون ضمانات من قوى عظمى. وفي مثل هذا الوضع سيكون من السهل أكثر على القيادة الفلسطينية الدخول إلى عملية اتفاقيات جزئية.

إلى جانب ذلك ثمة بدائل ظاهرية، وتشمل:

حل مفروض: هناك صيغ مختلفة للحل المفروض بدءا من إجبار الطرفين على قبول اتفاق تمليه الدول الكبرى، مرورا بإرغامهما على قبول قرار محكمين، وانتهاء بفرض انسحاب إسرائيلي من المناطق تعقبه إقامة نظام وصاية كمحطة انتقالية لإقامة دولة فلسطينية. من ناحية إسرائيل فإن هذه الحلول غير مرغوبة وغير واقعية لأنها لا تضمن المصالح الحيوية لها.

الحل الأردني: عاد مؤخرا الانشغال بهذا البديل مجدداً، وذلك بسبب الإحباط الناجم عن الطريق المسدودة في العملية السياسية والقناعة بأن الأردن هو شريك موثوق، خلافا للفلسطينيين الذين ينظر لهم كشريك غير موثوق. لكن ذلك لا يجعل بالضرورة هذا الحل واقعيا أكثر، لأن هذا البديل لا ينطوي أيضا على حل أفضل للقضايا الجوهرية. وعلى سبيل المثال ليس هناك أي سبب للافتراض بأنه سيكون من السهل أكثر التوصل إلى اتفاق مع الأردن حول حدود الضفة الغربية، أو في مسألة اللاجئين.

الحل الإقليمي: هذا البديل يظهر كثيرا في الخطاب العام، لكنه لا يشكل بديلا للمفاوضات حول اتفاق مع الفلسطينيين. في مبادرة السلام العربية جرى ربط الحل الإقليمي بقدرة إسرائيل على التوصل لاتفاق مع الفلسطينيين. لكن ذلك لا يعني أنه لا جدوى في مناقشة المكون الإقليمي للتسويات، فهذا عامل مساند مهم، لكنه ليس بديلا قائما بذاته.

استنتاجات وتوصيات رئيسة

إن الاستنتاج الرئيس المستشف من المقارنة بين مختلف البدائل يتمثل في الظهور المتجدد للبديل الأحادي الجانب كبديل مفضل. ولا يشكل ذلك مفاجأة كبرى، ذلك لأن السمة الرئيسة للساحة الإسرائيلية- الفلسطينية هي انعدام القدرة على التوصل لتفاهمات. وإذا ما أضفنا لذلك الفهم بأن استمرار الوضع القائم ليس مقبولا أو ممكنا، وأنه يضر بالمصالح البعيدة المدى لإسرائيل، فإن الطريق الوحيدة المتبقية للعمل هي طريق الخطوات الأحادية الجانب، والتي تحظى بتقدير عال في معايير الاقتراب من واقع الدولتين والممكن.

صحيح أن سياسة «عدم القيام بأي عمل» تبدو في ظل الواقع السياسي الراهن البديل الأكثر قابلية للتطبيق، لأنه لا يخلق مشاكل سياسية، لكن ذلك بطبيعة الحال مجرد وهم. فهو يطرح مخاطر كثيرة ويبعدنا عن هدف واقع الدولتين، وذلك لأنه لا توجد إمكانية حقيقية لتجميد الوضع وإبقائه على حاله.

من هنا، وفي ضوء التعقيدات السياسية القائمة حاليا لدى الطرفين، وحالة الجمود العميقة في العملية السياسية وصعوبة إحيائها، من الطبيعي أن تحظى البدائل الأحادية الجانب بالأفضلية.

في الوقت ذاته فإن التسويات الانتقالية تعتبر ذات أفضلية من ناحية إسرائيل، طالما كانت قابلة للتحقيق، لكنها تحظى بتقدير منخفض أكثر بسبب ارتباطها بالتوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين، ولا سيما اللاعب الفلسطيني، ومن هنا صعوبة القبول بها.

وبما أن البدائل الأخرى- الحل الإقليمي والحل الأردني والحل المفروض- لا تشكل حلولا حقيقية قابلة للتنفيذ، كما أسلفنا، فإن التوصية إذن هي استغلال إمكانيات ربما ستتاح لاستئناف المحادثات بين حكومة إسرائيل والجانب الفلسطيني وصولا إلى الشروع بمفاوضات غايتها التوصل إلى تسويات انتقالية، والاستعداد في المقابل للقيام بالخطوات الأحادية الجانب البناءة التي تمت الإشارة إليها هنا.

وفي حال فشل هذه المحاولة للتوصل إلى تفاهمات مع الفلسطينيين، فإنه سيتعين على إسرائيل الشروع بتنفيذ الخطوات الأحادية الجانب بصورة تدريجية ومدروسة، وسط تفحص تأثير كل خطوة قبل الانتقال إلى الخطوة المقبلة.

إن المصلحة الإسرائيلية تقتضي العمل بالتوازي في مسارين رئيسين مدمجين، يدعم أحدهما الآخر:

الأول، السعي بشكل حثيث للتوصل إلى حل متفق عليه مع الفلسطينيين - ولو جزئيا أو متدرجا- يستند إلى مبدأ دولتين لشعبين.

الثاني، انتهاج سياسة مبادرة من جانب إسرائيل لدفع واقع إقليمي يقوم على نفس المبدأ (دولتان لشعبين).

من هنا فإن توصيتنا هي التقدم بالتوازي في المسارين، سواء من خلال تفاهم وتنسيق مع الفلسطينيين، أو ضمن عملية مستقلة- أحادية الجانب- مرهونة بحسم إسرائيلي مستقل فقط.

مقابلة خاصة مع مخرج الفيلم الوثائقي «دولة مشتركة- محادثة محتملة»

إيـال سيفان لـ «المشهد الاسرائيلي»: حان الوقت لكسر فكرة الدولتين والتفكير بحل من خلال المشاركة لا التقسيم!

السلطة الإسرائيلية لا تشكل اليوم خطرا على الفلسطينيين وعلى الشرق الأوسط فحسب وإنما تشكل أيضًا خطرا على اليهود أنفسهم

كتبت هبة زعبي:

أنجز المخـرج اليهودي التقدمي إيال سـيفان هذا العام فيلمه الوثائقي "دولة مشتركة- محادثة محتملة"، وهو من تحقيق الإعلامية الفلسطينية ناهد درباس.

ضـم الفيلـم مجموعة مـن ٢٤ متحدثا لفلسـطينيين من الشـتات والضفـة وغزة ومناطـق الـ٤٨، ولإسـرائيليين من خلفيـات وأجيال متنوعة، تحدث كل منهـم بلغته الأم عبر شاشـة مقسمة إلى قسـمين، وناقش الجميع فكرة "الدولة الواحـدة" عبر محاور نقاش مختلفة متفقين جميعا على أنه لم تعد ثمة جدوى من "حل التقسيم" أي "حل الدولتين" .

عرض الفيلم فـي الناصرة وأم الفحم وحيفا وتل أبيب، وما زال عرضه مسـتمرا في دول أوروبا ودول العالم، وسـينطلق بصورة موسعة خلال شهر تشـرين الأول القادم في عروض تشـمل كل أنحاء البلاد وفـي الضفة. وسـتتخلل العروض نقاشات للمواضيع التي طرحت في سياق الفيلم.

وأسـس سـيفان موقعا خاصا للفيلم (باللغـات العربية، العبريـة، الفرنسـية والانكليزية) يتضمن كافـة المقالات المتعلقـة بمحاور النقـاش التي يطرحهـا الفيلم، ويخطط لأن يكون موقعا فعالا لطرح القضايا التي يناقشـها الفيلم (http://www.commonstate.net/).

ونال الفيلـم جائزة "جوليانو ميـر- خميس" في مهرجان السـينما في سـديروت، وخميس كان صديقا مقربا من إيال سيفان.

يعمل سـيفان إلى جانب عمله كمخرج محاضرا في جامعة لندن، وقدم خلال مسـيرته الإخراجية التـي انطلقت العام ١٩٨٦ حوالي ١٥ فيلما تناولت جميعـا "الصراع الصهيوني- الفلسطيني" (بحسب المصطلح الذي استخدمه).

كمـا عمل فـي السياسـة لفترة قصيـرة، فبعـد انطلاق الانتفاضـة الأولـى عمـل في العـام ١٩٨٨ ضمن "القسـم الإسـرائيلي" في منظمة التحرير الفلسطينية، وهو القسم الـذي أسسـه الرئيس محمود عبـاس، وبعدها رجـع للبلاد وانضم إلى "القائمة التقدمية للسلام" والتي ترأسها محمد ميعاري وماتي بيلد، وعمل سـيفان مساعدا لماتي بيلد مدة سنتين، بعدها ترك عمل السياسة وسافرإلى باريس.

أنجز سيفان فيلما مشتركا مع المخرج الفلسطيني ميشيل خليفـي بعنـوان "الطريـق ١٨١"، مدته ٤ سـاعات ونصف السـاعة، ويعرض رحلـة انطلقت من الشـمال حتى الجنوب مرورا بالحدود لاسـتعراض قرار التقسـيم مـن العام ١٩٤٧. ونالـت أفلامه العديد مـن الجوائز، وهـي معروفة في دول أوروبا.

وأشـار سـيفان، خلال هذه المقابلة الخاصة مع "المشهد الإسرائيلي"، إلى أنه يواجه بصورة دائمة إشكاليات عديدة في البلاد عند محاولته عرض أي من أعماله.

وقد واجـه فيلمه قبل الأخير عن برتقال يافا ضجة إعلامية أدت إلى خسـارته المنحة التي نالها من "صندوق السـينما الإسـرائيلي"، حيث يـروي الفيلم كما يقول سـيفان قصة تحويل الصهاينة للبرتقال إلى منتج "صهيوني".

ويعلق سـيفان على القضية قائلا: "هذه هي المرة الأولى التي قمت فيها بطلب دعم من صندوق السـينما الإسرائيلي أو من أي جهة إسـرائيلية، لكن بعد أن قـام الفيلم بإحداث جلبة وضجة في الصحافة الإسـرائيلية قاموا بإلغاء المنحة، ولـم أكترث فأنـا لا أحتاجهم، وفي هذا الوضـع من انعدام الدعم من قبلهم أكسب مقدرتي على التعبير بحرية ومن دون قيود. أنا أؤمن بالمعارضـة الراديكالية وأنا على نضال دائم أمامهم، بنظري العدو هنا هو السلطة الصهيونية، أنا لا أؤمن بإجراء الإصلاحات هنـا وإنما بضرورة إجراء تغيير جذري وإن لم يتوفر مستقبل هنا سـتكون مصيبة كبيرة. الصهيونية تخيفنـي جدا، وأجد أن في داخل الرؤية الإسـرائيلية اليوم مخاطر كبيرة جدا، والسلطة الإسرائيلية لا تشكل اليوم خطرا على الفلسطينيين وعلى الشرق الأوسط فحسب وإنما تشكل خطرا أيضا على اليهود أنفسهم".

سـؤال: كيف انطلقت فكرة فيلم «دولة مشـتركة- محادثة محتملة»؟

جـواب: انطلقت من خلال كتاب «دولة مشـتركة من البحر حتـى النهر» والـذي قمت بتأليفـه بالمشـاركة مع مؤلف فرنسي وصدر باللغة الفرنسـية، وفي مرحلة ما فكرنا بخلق حوار حتى يصبح الموضوع المطروح لافتا ومؤثرا أكثر، ولاحقا خطرت ببالي فكرة تصوير متحدثين. ومنذ فترة طويلة أفكر بأنـه يجب أن أقوم بعمل يجمع أشـخاصا مختلفين يفكرون معا في سياق فكرة مشتركة، أنا شخصيا منذ سنوات عديدة أعيـش برؤية فكريـة فحواها أن قضية فلسـطين أو قضية أرض إسرائيل هي قضية الشـرق الأوسط، وأحد الأمور التي أفكر بها أن الحديث الدائم عن قيام دولتين يؤدي إلى حرب وليـس إلى حل، وأنه حتى يسـتمروا في الحـرب يتحدثون دائمـا عن دولتين. الفكرة التي نقولهـا في الفيلم هي أننا نحتاج إلى كسـر هذه الفكرة والبدء مجـددا، وبنظري بداية الصراع هي العام ١٩٤٨ وليـس ١٩٦٧، وبرأيي أنه حين نفكر بمصطلحات من أجل المستقبل علينا الرجوع إلى نقطة بداية الصراع.

سؤال: حدثنا عن مواضيع الكتاب؟

جواب: الكتاب مقسـم لخمسة فصول، عنوان الفصل الأول «مشـاركة بدلا من التقسـيم»، والذي يقـول إنه فعلا توجد دولة واحـدة، والفصل الثاني يتطرق إلـى موضوع من لديه مصلحة في الاحتفاظ بأسـطورة الدولتيـن، حيث أعتقد أن هذا الحل هو أسـطورة لـن تتحقق، والفصـل الثالث يقول بأنه من غيـر الممكن إقامة دولة فلسـطينية، وأيضا إقامة دولـة يهودية هو أمر غيـر ممكن، والفصـل الرابع يناقش إقامة الدولة الواحدة بين مؤيد ومعارض من خلال مناقشـة العديد من الأسـئلة، وفي الفصل الخامس نتحدث عن السرد التاريخي لفكرة الدولة الواحـدة حيث بدأت الفكرة من وعد بلفور العام ١٩١٧ وترافقت مع معارضة تقسـيم فلسـطين، ونختتـم الكتاب مع الأسـس والقواعد لإقامـة دولة واحدة، وأهم أعمدتها الأساسية هو مبدأ المساواة وهو البداية التي يجب أن ننطلق منها.

سـؤال: هل جاءت التجربة مـع الفيلم نتيجـة تراكم أفكار جمعت من مسيرتك على مدار أعوام؟

جواب: عندما تعيش في الغربة وتقابل فلسطينيا أو عربيا، فإن اللقاء يتم على أساس المساواة، فكلنا غرباء هناك، لكن هنـا في البلاد الأمـر يختلف، وأنا مع الأفـكار التي أحملها، وخلال أي لقاء إسرائيلي فلسطيني لا يكون ولا مرة على أساس المساواة، إنما أقرب لأن يكون استعماريا بينما أنا في الخارج أكون أقرب للعرب والفلسـطينيين أكثر من الفرنسيين، إذن نحن يمكننا أن نعيش معا، عدا ذلك فإن تجربة سـنوات من العمل مـع كل الأفلام التي قمت بهـا ومعرفتي للعديد من الفلسـطينيين، منحتنـي المقدرة لأن أقـول بأنه يمكن أن نعيش سوية والأمر ليس مجرد فكرة.

سؤال: أي نموذج دولة تطمح إلى تحقيقه وإنشائه؟

جـواب: لا أتحدث هنا عن نمـوذج معين، يمكنها أن تكون دولـة كل مواطنيها أو دولة علمانيـة ديمقراطية ويمكن أن تكون نموذجا آخر، لكن ما نقوله هنا: «لا لتقسيم فلسطين»، يجـب أن نفهم بأن التقسـيمات أيا تكن، مثل تقسـيم ٤٧ (قرار التقسيم) أو تقسيم ٢٤٢، تندرج كلها في إطار التفكير الاسـتعماري، فحين نتحدث عن تقسـيم نتحدث عن فصل، فالتقسـيم مرتبـط بالفصل، والتقسـيم لا يحل الأسـئلة المصيريـة والأهـم المتعلقة بالصراع وهو لا يتماشـى مع نمـوذج الدولة، الرؤية لمفهوم الدولة بنظرنا هي عدم وجود تقسـيم، وبعد التوافق على هذا المبدأ يمكننا بحث واختيار أي نموذج يناسبنا.

سـؤال: هل يجب على الطرفين الفلسطيني أو الإسرائيلي أن يتنازلا حتى يصلا إلى توافق؟

جـواب: إن أحـد الأمور الهامـة التي يجب علـى الطرفين التنازل عنها هو العدول عن التمسـك بفكرة «دولة قومية»، هذه فكرة أوروبية قومية اسـتعمارية. لكـن لا أتحدث هنا كيهودي إسرائيلي عن تنازل فلسطيني، لأن الفلسطينيين قـد تنازلوا، فتقبلهم للوجود اليهودي داخل فلسـطين هو بحـد ذاته تنازل ولـذا على الإسـرائيليين اليهود التقلص والتنازل عن فكرة كونهم أصحاب البيت والقوة المسـيطرة، وتنازل اليهـود الإسـرائيليين عن فكرة كونهـم الأغلبية سـيؤمن ويحفظ لهم المسـتقبل، ومهما يكن ما سيقوم به اليهود الإسـرائيليون هنا فإنهم سيبقون أقلية في الشرق الأوسط، وهم سيضطرون دائما إلى التفكير كأقلية، وأتوقع بأن أطلب من الفلسطيني أن يذكر لي ما هي حقوقي، فأنا لن أذكر للفلسطيني ما هي حقوقه، لأن حقوق الفلسطيني هي حقوق ابن البلد الأصلي.

هنا لا بد مـن ذكر أنه منذ العـام ١٩٣٧ عندما تحدثوا عن المشكلة الفلسـطينية اقترحوا حل التقسيم، لكن هل أتى هذا الحل بجدوى؟ التقسـيم جلب لنا الحـرب طوال الوقت، ويمكـن لهذا الحل أن يكون هو المشـكلة بحـد ذاتها. هذا الحل لن يحل مشـكلة تقسـيم الموارد الطبيعية، ولن يحل مشـكلة عودة اللاجئين، ولن يحل مشكلة الأماكن المقدسة والمسـتوطنات والقـدس، فكل هذه المشـاكل الصعبة لن يحلها التقسـيم، لذا فإني أصر على موقفي بأن التقسـيم هو خطاب حرب. يجب علينـا الرجوع إلى الواقع، فنحن لدينا دولة واحدة، وكما يقول حسـن جبارين في الفيلم «إذا نظرنا من الناحية القانونية إلـى البلاد فنحن لدينا محكمة واحدة تقرر ما يحدث في رام الله وغزة»، وأضيف: لدينا جيش واحد ونظام إداري واحد، ونحن نملك دولة فصل عنصري ويجب أن نحولهـا إلى دولة ديمقراطية، فحـل الدولة الواحدة واقعي ومتاح أكثـر من حل الدولتين وفي كل المـرات التي حاولوا فيها التقسيم جاء الأمر عن طريق القوة وجلب كارثة معه.

إن إحدى الأفـكار المطروحة في الفيلم هـي أن اليهود لا يجب أن يقدموا الحقوق وإنما في مرحلة ما هم سـيطلبونها، ويتحـدث اليهود اليـوم بمصطلحات أنهـم أصحاب البيت وأنهم هم الذين يقدمون الحقوق للفلسطينيين، لكن يجب أن نصل إلى مرحلة من المسـاواة بيـن الطرفين يطلب فيها اليهود حقوقهم من الفلسطينيين، فهم السكان الأصليون، وسـيأتي يوم بعد سـنوات يتحول فيه الفلسـطينيون إلى أغلبية، وسيكون السؤال عندها: ما هي حقوق اليهود هنا؟.

سـؤال: هل تتوقع أن يكـون الخوف حاجـزا يعيق تحقيق الحلول؟

جواب: الخوف هو سـلاح يسـتخدم ضد الفلسطينيين، وبحجته يقومون بقمع الفلسـطينيين، وفي نفس الوقت يقمعون الشـعب الإسـرائيلي، حيث أنه بسبب الخوف لا يقوم الناس بالشـكوى ضد الاقتصـاد، ولا ينتبهون إلى حقيقة أنهم لا يعيشـون في أمـان اقتصادي. يوجد هنا حكم وسـلطة إرهابية تمـارس ضد الشـعبين اليهودي الإسـرائيلي والعربي الفلسـطيني، وهـذا الإرهاب يخلق أشخاصا يخافون من أنفسـهم، الخوف غير حقيقي وإنما تـم بناؤه مع التربية ويمكن التغلـب عليه فقط من خلال التربية والثقافة.

في الفيلـم نصادف خالد زيادة، وهو فـي الأصل من غزة، ويعيش في لندن، ووالده لاجئ من الفالوجة، يقول: «هم من بنوا الخوف ويجب عليهم أنفسهم التغلب على هذا الخوف، وليس عليّ أنا كفلسطيني أن أعينهم للتغلب على خوفهم». هذا الخـوف بنته الحركـة الصهيونية على مدار سـنوات كجزء من أيديولوجيتها والتي ادعت أنها تسعى للدفاع عن اليهود، وتصوير إسـرائيل كما لو أنها الملاذ الآمن لليهود، لكن للسـخرية فإن أكثر مكان أصبح اليهود فيه في خطر هو هنا. هذا يدل على أن مشـروعهم قد فشـل، وعلى أن الدولة اليهودية لم تحل مشـكلة الحماية. أعتقد أن المشكلة غير كامنة في الخوف وإنما في المعرفة داخل الوعي الصهيوني الداخلي أننا مجرمون، والمجرم يخاف بأنه في يوم من الأيام سيلقون القبض عليه.

سؤال: كيف برأيك يمكن إعادة اللاجئين؟

جواب: أولا حق اللاجئين فـي العودة أمر لا نتفاوض عليه، فهو حق واجب ومفروغ ضمنا وليس بحاجة لاعتراف، القضية تتحول إلى شـخصية تتعلق برغبة اللاجئ فـي الرجوع، ولا يجب التفاوض على الحق في العـودة، التفاوض يكون على الرجوع. وكما تقول ياعيل ليرر في الفيلم: «اليوم يسـتطيع كل ولد إسـرائيلي أتى جده من ألمانيا أن ينال جوازا ألمانيا، فهـل هذا يعني أنه سيسـكن في ألمانيا؟ مـع ذلك يوجد لديه الحـق في أن يرجـع ويصبح مواطنا ألمانيـا». لا توجد لدينا هنا «مشـكلة اللاجئين» وإنما هي «مسألة اللاجئين»، وعـودة اللاجئين تحرر الإسـرائيليين من ذنـب النكبة، فلا يكفـي الاعتذار هنا حتى أكفر عن ذنوبي وإنما علي أن أدفع الثمن وبعدها أتحرر من ذنوبي. بالنسـبة لي الاعتراف بحق العودة هو حاجة إسـرائيلية حتى نتحرر مـن النكبة وبأننا مجرمو النكبة، آباؤنا كانوا مجرمين ونحن نكمل نفس الطريق لأننا لم نوقفه، المسـألة قطعيا ليسـت للنقاش وهي نقطة البداية، ونفس الأمر بالنسبة لعودة اليهود العرب إلى البلاد العربية، أعتقد أن على الفلسـطينيين التدخل في مسـألة عودة اليهود العرب إلى الدول العربية. إن مسألة العودة هي المسألة الأساسـية، فالاعتراف بحق العودة يعني الاعتراف بالنكبة، والاعتراف بأنها كانـت عملية إجرامية طرد خلالها مئات الآلاف، والاعتراف بهدم مدن وقرى.

سؤال: ما هو الدور الذي يؤديه الفيلم؟

جـواب: الفيلم بالنسـبة لي هـو خلفية لنقـاش كي نبدأ الحديث بمصطلحات «لا للتقسيم»، الفيلم يناقش الموضوع ولا يطرحه من وجهة نظر مؤيدة أو معارضة، وشمل أشخاصا ذوي توجهات مختلفة، منهم من يؤيد دولة ثنائية القومية أو دولة كل مواطنيها أو دولة علمانية ديمقراطية، لكن يجب أولا الحديث بمصطلح «لا للتقسيم» .

سؤال: على ضوء الأوضاع السياسية الراهنة، كيف يمكنك أن تتوقع المستقبل؟

جـواب: أنا من الأشـخاص الذيـن يؤمنون بأنـه في عالم السياسـة لا يمكننا التنبؤ بالمسـتقبل، لكـن على ضوء ما أراه اليـوم فإنه مـن الممكن أن تقع مصيبـة كبيرة، ويجب أن نتذكر دائما أن سـلطة قمعية هي سلطة فصل عنصرية وسـلطة فاشـية تصبح في المرحلة النهائية قبل سقوطها الأكثر قسوة، لم نصل لهذا بعد لكن يمكننا أن نصل لمرحلة قاسـية جدا، لكن إن وصلنا إلـى حل يمكننا أن ننجو من هذا الخطر المرتقب، لكن قبل كل شـيء علينـا التفكير بالواقع فلا أحد يكتـرث بالتفكير بما يمكن القيام به مع هذا الواقع بأنه في «فلسـطين- إسـرائيل» يعيش يهود وعرب، عاشوا معا وسـيحيون معا، السـؤال هو كيف؟ وهذه هي المسألة، إما أن يعيشـوا في مناخ يقمع فيه طرف الآخر وإما أن يبدأوا التفكير بمنطق المساواة، ولا يوجد حل ثالث.

سؤال: من سيقود لتحقيق الحل في الداخل؟

جواب: أنا متشـائم جدًا، لا أرى أن الحل سيأتي من الداخل وإنمـا من الخارج، وذلك بعد أن يفهم العالم أنه إن اسـتمر الصـراع الصهيونـي الفلسـطيني ولم يتم حله، سـتبقى مشـكلة الغرب والشرق هي مشكلة العالم كله. الصراع ليس محليا وإنما هو نقطة يلتقي فيها الغرب مع الشـرق، وإذا لم نحل إشكاليات هذا اللقاء فإن الأمر سيزيد تطرف الرؤيا لدى الطرفين. وأعتقد أنه في مرحلة ما سـيفهم الجانب الغربي أن هذا الصراع خطير على السلام العالمي، وأنه بمثابة قنبلة موقوتة تشكل خطرا على السلام العالمي برمته.

إيـال سيفان.

الواقع القائم في الضفة الغربية- عملية كولونيالية أعمق من الاحتلال!

بقلم: أورن يفتاحئيل (*)

نُشـر مؤخرًا أن رئيـس الحكومـة الإسـرائيلية بنيامين نتنياهـو قرّر مؤخرًا عـدم اعتماد «تقريـر القاضي إدموند ليفـي»، بالتزامـن مع اسـتعداد قـوات الأمن لإخـلاء بؤرة «ميغـرون» الاسـتيطانية. لكـن لا تجعلوا هـذه التفاصيل تضللكم، فربما سـيتم تحريك «ميغرون» عـدة أمتار، وربما لن يتم اعتماد تقرير ليفي رسـمياً، لكنه سـيواصل توجيه الكولونيالية اليهودية المستمرة في المناطق الفلسطينية.

كما هو معلـوم فقد فاجأ تقرير القاضـي ليفي الكثيرين حين ادعـى أن منطقة «يهودا والسـامرة» (الضفة الغربية) ليسـت تحت احتلال ولذلك يجب إعطاء شرعية قانونية لكل المواقع الاستيطانية والمستوطنات. والمصادقة على مكانة «جامعة أريئيل» ساهمت في تأجيج الأمر.

وقد واجهت هذه القـرارات ردود فعل متوقعة من جانب رجـالات الوسـط (المركز) واليسـار، والذين أكـدوا مراراً أن الضفـة الغربيـة تخضع لنظـام احتلال، ولذلك فـإن إقامة مستوطنات ومؤسسات إسرائيلية في هذه المنطقة يقع في نطاق المحظور.

ولكن قد يكـون القاضي ليفي محقاً في أمر واحد... فربما أن مصطلح «احتلال» لم يعد يلائم النظام القائم في «يهودا والسامرة»؟

مـا أدعيـه هـو أن الاحتلال تحـول منذ زمن إلـى عملية كولونيالية أعمق بكثير، تشـمل سـيطرة وسلباً واستيطاناً وأسـرلة دائمة للمنطقـة ومواردها، وكل ذلك وسـط إبقاء السـكان الفلسـطينيين فـي مكانة دونيـة. فالاحتلال هو احتلال عسـكري ومؤقت، على غرار الاحتلال في جنوب لبنان، دون طرد أو سلب أو استيطان مدني دائم.

صحيـح أن تقرير لجنـة القاضي ليفي حافـل بالتحريف والتشـويه، وفي مقدمة ذلك الادعاء بـأن وعد بلفور يعطي اليهود حقاً في السـيادة المطلقة على كامل فلسطين، كما لو أن القانون الدولي تجمد منذ العام ١٩١٧. ويتجاهل تقرير ليفـي أيضاً، بروح الكولونيالية، الحقوق الجماعية لـ ٩٠٪ من سكان المناطق- الفلسطينيون- كما لو كانت هواء.

مع ذلك فهو لم يأت عبثاً. فقد صاغ تقرير ليفي علناً ما هو واضح منذ زمن بعيد: المناطق اليهودية في الضفة الغربية لا تقع تحت نظام احتلال! ففي هذه المناطق التي تمتد على قرابة نصف مسـاحة الضفة، يطبق منـذ وقت بعيد القانون الإسـرائيلي، وكأنها جزء من إسـرائيل ذاتها. من المهم أن لا يؤدي شـطب التقريـر إلى إخفاء ذلك عـن أعين المجتمع الإسرائيلي.

إن الاستعمار الاسـتيطاني المستمر للضفة الغربية أكثر خطـورة من أي تهديدات أخرى تتعرض لها إسـرائيل، ومن ضمن ذلك قنابل إيـران. فالحديث هنا لا يدور على تهديد عسـكري خارجي من جانب النظام الإيراني الديني المتهور، وإنما يتناول تهديداً داخلياً عميقـاً ومدمراً يقود المجتمع الإسـرائيلي إلى إقامة نظام أبارتهايد زاحف في المناطق لا أحد يعلم كيف ستكون نهايته.

ومنذ سـبعينيات القرن الماضي تطبق إسـرائيل القانون الإسرائيلي على المسـتوطنين كافة، في كل مكان يضعون فيـه أمتعتهـم وكرفاناتهـم. وقد أوجدت إسـرائيل عبر سلسـلة من الحيل القانونية، منظومة قوانين تفصل وتميز بين المسـتوطنين اليهود الذين يتمتعـون بحقوق مدنية كاملة وبين السـكان المحليين المجردين من الحقوق. في المقابل «سجلت» إسرائيل مئات آلاف الدونمات من الأراضي الفلسطينية الخاصة، باسم الدولة، عن طريق تحريف القانون المحلي والدولي، وقامت بنقلها إلى مستودعات دائرة أراضي إسـرائيل. وفيمـا بعد حظـي تقريباً كل موقع اسـتيطاني ومؤسسة يهودية باعتراف واقعي من قبل مؤسسات الدولة.

في المقابل، فإن الفلسطينيين، الذين يكفل لهم القانون الدولـي الحق في السـيادة علـى أراضي الضفـة الغربية، يواصلون الرزوح تحت نير نظام - حكم - عسكري فظ وعنيف، وسـط منع توسـيع قراهم وبلداتهم أو إقامة أخرى جديدة، وفرض قيود صارمة على تنقلهـم ومنعهم من الدخول إلى إسرائيل.

كمـا محت إسـرائيل على امتـداد السـنوات الخط الأخضر بالنسبة لليهود، لكنها رفعته تجاه الفلسطينيين. وقد ساهم «الإرهاب» الفلسـطيني في تدهور الوضع حين مكن إسرائيل من تسريع وتائر الاستيطان تحت غطاء اعتبارات الأمن.

سيسـأل الكثيرون: كيف يمكن بقـاء وضع كولونيالي في مناطق وأقاليم تاريخية تعود لشعب آخر؟

لا خلاف على أن لليهـود رابطة تاريخية ودينية بـ «يهودا والسامرة»، لكن هذه الرابطة لا تفضي بالضرورة إلى السيادة. فكروا على سـبيل المثال في ما كان يمكـن أن يحدث إذا ما سـيطر الشـعب العربي- السوري على إسـرائيل واستوطن فيهـا بادعاء أنه وريث الأنظمـة العربية التي قامت هنا في الماضـي؟! مثل هذه الخطوة ستشـكل خطـوة كولونيالية محرمة بسبب حق الإسرائيليين (اليهود) في تقرير المصير، على الرغم من الماضي العربي السيادي في البلاد.

هناك ادعاء فلسـفي معروف يقول إن «التغيير الحقيقي يبدأ بتسمية الأشياء بمسمياتها الدقيقة». لذا، من الأفضل التعامل مع الضفة الغربية كمنطقة «مسـتعمرة» وليسـت محتلة، تماماً مثلما كانـت إيرلندا في أيدي البريطانيين، أو كوسـوفو في أيدي الصرب. هذا الكلام ليـس لغوا معنوياً وإنما بداية تغيير في الوعي النظري والسياسي.

إن التحدي المنتصب أمام محبي السلام هو الانتقال من هذا الوضع باتجاه مسـتقبل تصالحي ما بعد كولونيالي، يشـمل أيضاً مسؤولية الدولة تجاه سكان المستوطنات التي أقامتها في المناطق، وكذلك تجاه السكان الفلسطينيين وحقوقهم.

إذا ما نجح النقاش حول تقرير ليفي في حث أنصار السلام على تبني مصطلحـات أكثر دقة وانتقادية، فربما تكون في ضارة نافعة!

(*) أسـتاذ الجغرافيا السياسـية والقانونية فـي جامعة «بن غوريون» في بئر السبع. ترجمة خاصة.

إعـداد: برهوم جرايسي

أزمة «معاريف» تفجر صراعاً بين الصحف ومموليها يصل إلى نتنياهو شخصيا!

*خطر الإغـلاق يتهدّد صحيفة «معاريف» والأزمـة في القناة التلفزيونية العاشرة تتفاقم *«الـحرب الطاحنة» بين الصحف تحولت إلـى حـرب بين المتمولين الكبار *الصحافة الإسرائيلية تدخل في مرحلة جديدة من سيطرة سلاطين المال عليها*

الثري الأميركي شلدون أدلسون (من اليسار) وبنيامين نتنياهو- رؤوس الأموال تتحكم بوسائل الإعلام الإسرائيلية!

فجرت الأزمــة المتصاعدة في صحيفــة «معاريف» صراعا تنامى بشــكل خاص في الســنوات الأخيرة، وهو بالأســاس صراع كبار ســلاطين المال الذين يســيطرون على وســائل الإعــلام الكبرى في إســرائيل، ليطال أيضــا رئيس الحكومة بنيامــين نتنياهو شــخصيا، وتعــج الصحف الإســرائيلية بالمقالات المتناحرة، والتي تنتشر فيها أسماء كبار أصحاب رأس المال المالكين لهذه الصحف.

ويجري الحديث في إســرائيل، خاصة في العقد الأخير، عن ســيطرة كبار أصحاب رأس المال على وسائل الإعلام الخاصة كليــا أو جزئيا، وكنا قبل أكثر من عــام طرحنا هذا الموضوع بتوســع في «المشــهد الإســرائيلي»، وجاء ذلك في أعقاب حركة واسعة من شراء الأسهم والحصص الكبرى في عدد من كبرى الصحف والقنوات التلفزيونية، منها صفقات بأســماء خارجية، قالت الصحافة الإســرائيلية إنها من الأسماء التي تُطرح على شكل ثرائها علامات سؤال خطيرة وكبيرة جدا.

مع التطور الهائل الذي شهدته وسائل الإعلام في العالم، وبشــكل خاص في العقدين الأخيريــن، فُتحت الأبواب على وُســعها أمام كبار أصحاب رأس المال للسيطرة على وسائل الإعلام، وهذه الظاهرة وصلت متأخرة نســبيا إلى إســرائيل، فالصحف المطبوعة لم تعد مشروعا تجاريا مُربحا أمام تعدد قنوات الإعلام واشــتداد المنافسة، ولكنها لم تفقد أبدا دور بلورة الرأي العام.

وهــذه المعادلة فهمها بالكامل ســلاطين المــال الذين تشــعبت اســتثماراتهم، وشــجعتهم سياســة ونهــج الخصخصة، على الإمساك بأدوات بلورة الرأي العام، كي تكون الحامية لمصالحهم الاقتصاديــة الكبرى، وفي نفس الوقت الــذراع الضارب للمؤسســة الحاكمة، فالويــل لوزير يحاول التمــرد علــى السياســة الاقتصادية والقــرارات الحكومية التي يســعى لها سلاطين المال، كما على رئيس الحكومة أن يحســب ألف حساب لأصحاب الصوت العالي في الشارع، فإن أحســن التصرف، فهُم أيضا سيكافئونه بالمثل، وليس هذا فحسب، بل سيمولون حملاته الانتخابية.

ويرى محللون أن توظيف ســلاطين المــال لأموالهم بهذا الحجــم في وســائل الإعــلام، على الرغم من ضعف وســائل الإعــلام هــذه اقتصاديا، يعكــس ظاهرة الاحتــكارات في الاقتصاد الإســرائيلي، وتركيز الكثير من المصالح في أيدي عدد قليل من المســتثمرين، وهذا الأمر يخلق حواجز تحافظ على الكارتيــلات والاحتكارات الكبرى في وجه أي منافســة محتملة.

وعمليا فنحن الآن أمام مرحلة جديدة من ســيطرة سلاطين المال على وســائل الإعــلام، فبعد أن تغلغلــوا فيها لتكون أداتهــم الضاغطة علــى دوائر اتخاذ القرار في المؤسســة الحاكمة، ومــن أجل جر الرأي العام لتأييــد أجنداتهم، فإن وســائل الإعلام اليوم باتت أيضا أداة لحرب ســلاطين المال ببعضهــم، وكمــا يبدو فإننا مــا زلنا في بدايــة طريق هذه الظاهرة الجديدة ولا بد من أن نراها تتصاعد أكثر لاحقا.

أزمة «معاريف» والقناة العاشرة

في الأسابيع الأخيرة احتدمت أزمة «معاريف» المالية، وبات يتهددهــا في الأيــام الأخيرة خطر الإغلاق، كونها تســجل ســنويا خســائر بملايين الدولارات، وهي بحاجة إلى سيولة مالية ضخمة، لتضمن اســتمرار صدورها، وكثر الحديث عن الأزمة المالية التي يواجهها المتمول الأكبر للصحيفة نوحي دانكنر، والتي عكست نفسها على الصحيفة، التي تعاني من خسائر مالية فادحة ومتراكمة في السنوات الأخيرة.

وفي موازاة ذلك، اتسعت الأزمة المالية في القناة العاشرة للتلفزيون الإسرائيلي التي تساهم فيها المؤسسة الحاكمة وأصحــاب اســتثمارات مالية، وتحتــاج القناة إلــى جدولة ديونها الكبيرة، إلا أن وزارة المالية ورئيس الحكومة نتنياهو من فوقها يماطلان في القبول، ويجري الحديث صراحة عن أن دوافع نتنياهو سياســية، لأن القناة تتميز بانتقادها اللاذع لأداء الحكومة.

وكانــت صحيفــة «معاريف» قد صــدرت لأول مرة في العام ١٩٤٨، بعد خــروج عدد من الصحافيين من صحيفة «يديعوت أحرونــوت»، ونجحت الصحيفــة الحديثة في حينه فــي أن تتبــوأ الصدارة في ســنوات الخمســين والســتين حتى اجتازتها «يديعوت أحرونوت» في مطلع سنوات الســبعين، وبقيت «معاريف» الصحيفة الثانية حتــى العام مطلع العام ٢٠٠٨، مع بدء اتســاع انتشــار الصحيفــة اليوميــة المجانية «يســرائيل هيوم»، التي يملكها الثــري الأميركي اليهودي شــلدون أدلســون، الصديق الشخصي لنتنياهو.

ولهــذا فإن صخب الحديث عن احتمــالات إغلاق الصحيفة التي يعمل فيها نحو ألفي شخص في كافة المجالات، هو أمر مشروع لصحيفة تصدر من دون توقف منذ ٦٤ عاما.

وفي الأيــام الأخيرة برزت صحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية التابعــة لصحيفــة «هآرتــس» بالهجــوم علــى صحيفــة «معاريف»، ودعت الصحيفة إلى عدم انقاذ «معاريف» بحجج اقتصادية، وهناك من ربط هــذا الهجوم، من أمثال المحلل بن كســبيت، بكون الثري الأميركي شــلدون أدلسون صاحب صحيفة «يســرائيل هيوم» يطبع قســما مــن صحيفته في مطابع صحيفة «هآرتس»، ويدر عليها أموالا ضخمة.

وتعج الصحف فــي الأيام الأخيرة بمقــالات في اتجاهات مختلفــة، وســجلت «معاريف» فــي عدد واحد في الأســبوع الماضــي ذروة، حينمــا كرس كُتــاب المقــالات والمحللون مقالاتهم للدفاع عــن صحيفتهم، والهجوم على من يدعون إلــى إغلاقها، ولم تعالج هذه المقــالات المضامين، ولا حرية الإعلام، بل إن الغالبية الســاحقة جدا منهــا، إذا اخترنا أن لا نقول كلها، تضرب بسيف ممولي صحفهم، ولهذا فإن أسماء ســلاطين المال انتشرت بين الأســطر، فتلك مقالات تتهم ممولين بالفساد، ومقالات أخرى ترد.

اتهامات متبادلة

ويقول المحلــل الاقتصادي البارز فــي صحيفة «يديعوت أحرونوت» ســيفر بلوتســكر، في مقال مطول لــه، إن ظاهرة «يسرائيل هيوم» تثير الغضب، لأن ملياردير أميركيا كبيرا جدا، يجلس في لوس أنجلوس، يصدر وسيلة من أجل التأثير على الرأي العام في إســرائيل، وهو أشبه بسلاح غير تقليدي يريــد الهيمنة على الصحافة المطبوعة في إســرائيل، وهو يضرب الأسس الاقتصادية للصحف الإسرائيلية من أجل أن يُبقي إسرائيل على صحيفة واحدة: «يسرائيل هيوم».

وأشــار بلوتسكر بشــكل واضح إلى نهج الصحيفة الواضح غير القابل للتأويل، وهو مؤيد بشكل أعمى لرئيس الحكومة بنيامين نتنياهو.

وفــي مقــال له فــي صحيفة «معاريــف»، يقــول المحلل بن كســبيت عــن صحيفة «هآرتــس»: «إنهــم يريدون قتل «معاريــف» بحملة بلطجيــة... «. ويضيــف: «يكفي أن ذكّر بحقيقة بسيطة، وهي أن صحيفة «هآرتس» يسندها شخص اسمه شلدون أدلســون، الذي يوجه ضربات مميتة للصحافة الحرة في إســرائيل» ويملأ الشوارع بمنشورات تمثل العائلة الحاكمة، بقصد واضح لبنيامين نتنياهو.

وراح الكاتب شاي غولدن يعاتب زملاءه في الصحف الأخرى على عــدم وقوفهم إلى جانبهم في «معاريف» في محنتهم الاقتصاديــة، وقال: «في الحرب مثلما في الحرب، يقولون كل شــيء مســموح. وهم على ما يبدو محقــون. ولكن الموضوع هــو أن أحدا في «معاريف» ليس له حــرب مع «ذي ماركر». لا مواجهة، لا مشــادة ولا حتى نزاع طفيف. نحن صحيفة فيها ألفــا عامل تقريبا، أصحاب عائلات، وشــيء واحــد نطلبه: أن نعود إلى البيت بســلام في هذه اللحظة الصعبة على ســوق الصحف وعلينا أنفســنا. مشــكلتنا هي مشكلة كل الصحف فــي إســرائيل جميعها. جميعهــا تخســر، جميعها ترفع عيونها الى جداول الحاســوب فــي محاولة لفهم كيف بحق الجحيــم يمكن أن ننجو من هذا الوضع. عندما نقرأ عن موجة تقليصات فــي صحيفة «هآرتس» وملحــق «ذي ماركر»، فإن قلوبنــا تقف مع إخواننا هناك، إذ بعد كل شــيء، في الحرب مثلما في الحرب: كلنا في نفس القارب».

فــي المقابل نشــرت صحيفة «يســرائيل هيــوم»، تقريرا يشــير إلى الاستطلاع نصف الســنوي الذي يعده أحد معاهد استطلاعات الرأي المتخصص بوسائل الإعلام، ليشير مرّة أخرى إلى أن انتشار «يســرائيل هيوم» استمر في تجاوز «يديعوت أحرونوت» بقليل، فيما تواصل صحيفة «معاريف» الهبوط.

ولم تخف «يســرائيل هيــوم» في مقــال لكاتبها غونين غينــات توجهاتهــا السياســية، وراح الكاتــب يدعــي أن تراجع انتشــار الصحف اليومية التقليديــة يعود إلى عدم مصداقيتها، وكتب، «لا تعتذر يســرائيل هيوم عن نجاحها. بالعكس، إنها تفخر به وتشــكر القــراء على ذلك. ومع ذلك، يحســن أن ندقق في الحقائق بسبب مزاعم وجهت في الأيام الأخيرة جراء التطورات في الصحف المطبوعة».

ويواصل غينات كاتبا: «لماذا إذن يتركها (الصحف) القراء ويفضلوننا؟. إليكم مثالا طازجا: قبل بضعة أيام فقط صرخت العناويــن الصحافية الرئيســة في يديعــوت أحرونوت عما كان يبــدو كزيادة فــي البطالة. وتبين في نهاية الأســبوع أن المعطيات الحقيقية معاكســة لأنــه يوجد انخفاض في البطالة خاصة، ولم يكن هذا هذه المرة في العنوان الرئيس لصحيفــة يديعوت أحرونوت. إن هذا النبــأ لم يظهر هناك البتة فــي واقع الأمر ولا في معاريف أيضا. فهل يحتاج ذلك إلى تفسير؟».

وهذه ليست المرة الأولى في الأسابيع الأخيرة التي تهاجم فيها «يسرائيل هيوم» صحيفة «يديعوت أحرونوت» على ما تنشــره، فقد نشــرت هذه الأخيرة قبل أقل من شهر تقريرا مطولا حــول عدم جاهزيــة الجبهة الداخلية في إســرائيل للحرب، وفي اليــوم التالي هاجمت «يســرائيل هيوم» تلك الصحيفة متهمة إياها بـ «العمل على دب الرعب بين صفوف الرأي العام».

العجز اجتاز حاجز ٤٪ رغم رفع الضرائب!

*سلسلة قرارات التقليص في الميزانية ورفع الضرائب لم تحل مشكلة العجز في الميزانية العامة *نتنياهو لم يقرر بعد مصير الميزانية العامة للعام المقبل- ٢٠١٣ *حسابات نتنياهو مرتبطة أساسا بالربح والخسارة الانتخابية*

أكــدت التقاريــر المالية الرســمية، الصــادرة في نهاية الأســبوع الماضــي، أن سلســلة الارتفاعات فــي الضرائب، والتقليص فــي الميزانية العامة للعام الحالي، لم تســعف العجز في الميزانية، واجتاز حتى نهاية شــهر آب الماضي نســبة ٤٪، من إجمالي الناتج العام، ورســا عند ٤ر١٪، وسط مؤشــرات كثيرة إلى أن العجز قد يســتمر في الارتفاع حتى نهاية العام الجاري، ما يستدعي الحكومة، حسب مسؤولين فــي وزارة المالية، إلى ضرورة اتخاذ قرارات أشــد لمواجهة الأزمة الاقتصادية المتنامية.

وحسب تقارير وزارة المالية، فقد وصل العجز في الميزانية في الأشــهر الـ ١٢ الأخيرة، أي مع نهاية شــهر آب، إلى ٩ر٢ مليــار دولار، وهو مــا يعادل ٤ر١٪ من إجمالــي الناتج العام، وهــذا أعلى بكثير مما كان مخططا، حتى بعد التعديل، وكان التخطيــط الأولي للعام الجاري أن يكون العجز حوالي ٢٪ من الناتج العام، على أن يهبط في العام المقبل ٢٠١٣ إلى حوالي ٨ر١٪.

إلا أن الحكومــة أقرت في الآونة الأخيرة رفع ســقف العجز المســموح إلى ٤ر٣٪، ولكنها لم تســتطع الحفاظ حتى على هذه النســبة، وهناك شــك كبيــر في أن يكــون بمقدورها تخفيض هذا العجز، بعد سلســلة الضرائــب التي ارتفعت ابتداء من شهري آب الماضي، والشهر الجاري- أيلول، وبشكل خاص ضريبة المشتريات التي ارتفعت من ١٦٪ إلى ١٧٪.

وبموجب معطيات ســلطة الضرائب الإســرائيلية، فقد بلغ حجم الضرائب التي تمت جبايتها في شــهر آب الماضي ١٧ مليار شيكل، أي ما يعادل ٤ر٢٥ مليار دولار، وهذا أعلى بنسبة ٨ر٠٪ من حيث القيمة بالعملة المحلية، مقارنة عما كان في نفس الشهر من العام الماضي.

وقد جبت ســلطة الضرائب في الأشهر الثمانية الأولى من العام الجاري، ٦ر١٤٦ مليار شــيكل، وهذا يشكل زيادة بنسبة ١ر١٪ مقارنــة مع نفس الفترة من العام الماضي، ويوازي هذا المبلــغ ٦٥ر٣٦ مليار دولار. وبناء عليه فقــد بلغ حجم العجز في جباية الضرائب، قياسا بالســقف المعدّل الذي وضعته الحكومــة، نحو ٨ر٢ مليار شــيكل، أي ما يعــادل ٧٠٠ مليون دولار. في حيــن كان العجز في الميزانيــة العامة منذ مطلع العــام الجاري نحو ٥ر١٦ مليار شــيكل، أي أكثر من ١ر٤ مليار دولار.

ويتبين من تقرير ســلطة الضرائب أن الضرائب المباشرة، وهي ضرائب الدخل للأجيرين والشركات، قد سجلت تراجعا في شــهر آب بنسبة ٧ر٦٪ مقارنة مع نفس الشهر من العام الماضي، وساهم في هذا التراجع ارتفاع البطالة في الأشهر الأخيرة.

في المقابل فإن الضرائب غير المباشــرة، وهي بالأســاس ضريبــة المشــتريات والجمارك والرســوم، ســجلت ارتفعا بنســبة ٢ر٩٪ مقارنة مع نفس الشــهر في العــام الماضي، ويعكس هذا ارتفاعا في الحركة الشرائية المرتبطة بموسم العطلة الصيفية والاســتعدادات للسنة الدراسية الجديدة، وحملات نهاية الموسم في شتى أنواع البضائع، والى جانب كل هــذا الإســراع في تنفيــذ صفقات تجارية وشــراء على مستوى الجمهور قبل الأول من أيلول، لتجنب ارتفاع ضريبة المشتريات.

التفكير بضربات اقتصادية أخرى

على الرغم من الاســتقرار الحكومي، الذي ســمح قبل نحو شهر ونصف الشهر، بتمرير سلسلة من القرارات الاقتصادية التي كانت بمثابة ضربات اقتصادية للجمهور العام، وبشكل خاص للشرائح الفقيرة والمتوسطة، إلا أن الحكومة ذاتها لم تبحث حتى الآن الإطار العام للميزانية العامة، وهذا إطار كان من المفروض ان يتم قبل شــهر من الآن على الأقل، في حين تقر الحكومة في هذه الأيام الصيغة شبه النهائية التي من المفروض أن تطرح على الكنيست مع بدء دورته الشتوية في منتصف الشهر المقبل.

وتقــول التقاريــر الصحافية إن رئيــس الحكومة بنيامين نتنياهو ما زال يفكر في مسارين:

الأول العمل على إقرار ميزانية عامة حسب الجدول الزمني المتبــع بعــد اقناع شــركائه فــي الحكومة، كــي لا يخوض انتخابات في ظل أزمة اقتصادية؛

المسار الثاني هو عدم طرح مشــروع ميزانية عامة، ليبادر شخصيا إلى حل الكنيســت والتوجه إلى انتخابات برلمانية مبكرة في مطلع العام المقبل، ولكن انتخابات كهذه ستجري وســط تهديد بضربات اقتصادية، ما يعني أن القرار في كلا الاتجاهين ليس سهلا.

وأيضا حســب ما نشر في وسائل الإعلام، فإن حزب «شاس» الاصولي أبلغ نتنياهو رســميا بأنه لا يستطيع تأييد ضربات اقتصاديــة وميزانية تقشــف، رغم أن هــذا الحزب أيد في الكنيســت قرارات الحكومة الاقتصادية قبل بضعة أسابيع قليلــة، ولا يســتبعد مراقبــون أن يكــون موقف «شــاس» «ابتزازيا»، بهدف الحصول على ميزانيات أكبر لمؤسســاته التعليمية والدينية.

وعرض الملحق الاقتصادي لصحيفة «يديعوت أحرونوت»- «مامــون»- قائمة بالتقليصات التــي تقترحها وزارة المالية لمواجهة العجز والأزمة الاقتصادية، وعلى رأســها تقليص آخر في الميزانية العامة بنسبة ٣٪، وتجميد مشاريع ضخمة في شــبكات الطرق وســكك الحديــد، وقالــت الصحيفة إن احتمال إقرار هذين البندين كبير جدا.

فــي المقابل، فقد قالت الصحيفة إن هناك احتمالا معقولا ولكــن بدرجة أقــل من البندين الســابقين، لإقــرار تقليص فــي مخصصات الأولاد، وهذا ما ســتعترض عليه كتلة حزب «شــاس»، وإلغاء مخصصات الملابس للعامليــن في القطاع العام، ورفع نســبة الاقتطاع من الرواتــب لصالح مخصصات التقاعد.

تقول الصحيفة إن هناك احتمالات ضعيفة لإقرار إجراءات أخــرى، مثل تقليــص رواتب القطــاع العام بنســبة ٢ر٥٪، وفرض ضرائب على توفيرات للعاملين تســمى بـ «صناديق الاستكمال»، وتأجيل دفع مخصصات النقاهة من العام ٢٠١٣ إلى العام ٢٠١٤.

وأضافت الصحيفة أنــه لا أمل في أن يتم إقرار إلغاء زيادة الرواتب المقررة للمعلميــن والأطباء والعاملين الاجتماعيين والعامليــن في جهاز النيابة العامة، كما أنه لا أمل إطلاقا في تقليص ميزانية وزارة الدفاع بنحو ٧٥٠ مليون دولار، من أصل ميزانية مباشرة تصل إلى ٥ر١٥ مليار دولار.

موجز اقتصادي

بنك إسرائيل يخفض تقديرات النمو في نهاية الشهر

أعلن بنك إســرائيل المركزي عن نيته تخفيض توقعاته للنمو الاقتصــادي للعامين الجــاري- ٢٠١٢ والمقبل- ٢٠١٣ في نهاية الشــهر، وهذا على ضــوء التطورات الاقتصادية المتلاحقة في الأشهر الأخيرة.

وكانت آخر توقعات لبنك إســرائيل قد صدرت في شهر حزيــران الماضــي، حينما خفــض البنك توقعاته بشــكل طفيف، وأعلن أن نســبة النمو للعام الجاري هي ١ر٣٪ بدلا من ٢ر٣٪ في توقعات ســابقة، وللعام المقبل ٢٠١٣ بنسبة ٤ر٣٪ بدلا من ٧ر٣٪.

هــذا وكانت وزارة المالية قد بادرت في الشــهر الماضي إلى خفض توقعات النمو الاقتصادي في إسرائيل للعامين الحالي والمقبل، فبعد أشــهر طويلــة امتنعت فيها وزارة المالية من إجراء أي تقليص في توقعاتها للنمو الاقتصادي، أعلنت الوزارة عن توقعاتها لنمو اقتصادي بنســبة ٩ر٢٪، بدلا من ٢ر٣٪ في التوقعات الســابقة، كما خفضت المالية الإسرائيلية توقعاتها للعام المقبل من ٧ر٣٪ إلى ٣ر٣٪.

ويذكــر أن التوقعات الأولى التي طرحتهــا وزارة المالية في نهاية العــام الماضي عن العام الجــاري كانت ٤٪، ثم خفضتهــا في مطلع العام الجاري إلى ٢ر٣٪، وهي النســبة التــي لا تزال تتبناها منظمة الــدول المتطورة OECD، في حين أعلن قســم الأبحاث في بنك «هبوعليم»- أكبر البنوك الإســرائيلية- عن خفــض توقعاته للنمو لهــذا العام إلى نسبة ٥ر٢٪، وهي أدنى نســبة توقعات لهذا العام تصدر عن مؤسسة مالية إسرائيلية.

وجاء إعــلان بنك إســرائيل بالتزامن مع بيانه الشــهري بشأن الفائدة البنكية للشهر الجاري، التي بقيت عند نسبة ٢ر٢٥٪، وهذا على الرغم من نسب التضخم المالي الطفيفة، كانعكاس لحالة التباطؤ الاقتصادي التي تشهدها السوق الإسرائيلية في الأشهر الأخيرة.

إلا أن توقعــات المراقبيــن تشــير إلى أن بنك إســرائيل امتنع من تخفيض الفائــدة البنكية على ضوء موجة ارتفاع الأسعار الهائلة التي تشهدها إسرائيل، خاصة في البضائع الأساســية ومنها الغذائية، إضافة إلــى رفع ضريبة القيمة الإضافية للمشــتريات، ولهذا فإن التوقعات تشــير إلى أن التضخم المالي في النصف الثاني من العام الجاري سيسجل قفزة كبيرة، تقود التضخم إلى الســقف الأعلى الذي تحدده السياسة الاقتصادية وهو ٣٪، بينما الحد الأدنى هو ١٪.

انخفاض الصادرات إلى الولايات المتحدة بـ ٢٠٪

أعلــن معهــد الصــادرات الإســرائيلي أن الصــادرات الإســرائيلية في النصف الأول من العــام الجاري انخفضت بنسبة ٤٪، مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي- ٢٠١١، وبلغ إجمالي الصادرات نحو ٦ر٢٢ مليار دولار.

ويتبين من معطيات المعهد بالنســبة للأهداف العشرة الأولى للصادرات الإســرائيلية، أن الصــادرات إلى الولايات المتحدة الأميركية انخفضت بنســبة ٢٠٪ مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي، ورغم ذلك فإن إجمالي الصادرات إلــى الولايات المتحدة في النصــف الأول من العام الجاري كان أقل بقليل من ٥ مليارات دولار.

وتليهــا بريطانيا التي ســجلت ارتفاعا بنســبة ١٧٪ في الصادرات الإســرائيلية وبلغ إجمالي هــذه الصادرات نحو ١ر٤٥ مليــار دولار، ثم الصين التي ســجلت الصادرات قفزة ضخمة بنســبة ٣٦٪ وبلغ إجمالي الصادرات الإســرائيلية إليها ١ر٤ مليار دولار، ثم هولنــدا التي ارتفعت الصادرات اليها بنسبة ٨٪ ونحو ١ر٢٤ مليار دولار.

وبفعــل الأزمــات الاقتصادية كما في الولايــات المتحدة، فقد ســجلت أربعة أهداف مركزية للصادرات الإســرائيلية تراجعات متفاوتة، فالصادرات إلى ألمانيا تراجعت بنســبة ١٧٪ وبلــغ حجمها ٨٢٧ مليون دولار، والصــادرات إلى تركيا انخفضت بنسبة ٢١٪ وبلغ إجمالي حجمها ٧٥٥ مليون دولار، بعد الارتفاع الحاد فــي الصادرات إلى تركيا الذي تحقق في العام الماضي، وفرنسا انخفضت الصادرات إليها بنسبة ٣٪ وبلغت ٦٧٣ مليون دولار، ثم إيطاليا التي انخفضت الصادرات إليها بنسبة ١٦٪ وبلغ إجمالي الصادرات ٦٣٦ مليون دولار.

وتنهي قائمة الدول العشــر الأوائل الهند التي ارتفعت الصادرات اليها بنســبة ٣٪ وبلغــت ٦٠٠ مليون دولار، ثم البرازيــل التــي قفزت الصــادرات إليها بنســبة ٤٢٪ وبلغ حجمها ٥٨٧ مليون دولار.

ويقول رئيس معهد الصادرات رمزي غباي إن أزمة الديون في دول اليورو الأوروبية تعكس نفسها على طلب البضائع، ودعا الحكومة الإسرائيلية إلى اتخاذ إجراءات لمنع استمرار تدهور الصادرات، وهذا على الرغم من أن مردود الصادرات بالعملة المحلية- الشيكل- سجل عمليا ارتفاعا بفعل ارتفاع صرف الدولار أمام الشــيكل. ويقــول المعهد إن الصادرات إلــى الولايات المتحدة حافظت على مســتواها في النصف الثاني من العــام الماضي- ٢٠١١، ولكنها تراجعت بنســبة ٢١٪ بالمقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي.

أما بشــأن الارتفاع الحاد في الصــادرات إلى الصين فإنه نابع من ارتفاع حاد في تصديــر مركبات وقطع الكترونية، ومواد كيماوية، ومن دون هذه الزيادة، كانت الصادرات إلى الصين ستنخفض بنسبة ٤٪.

ويقــول المعهد إن الصــادرات إلى ألمانيــا متنوعة إلى درجة كبيرة، ولا يوجد صنف متميز من حيث حجمه، ولهذا فإن هبوط وارتفاع الصادرات مرتبط أكثر بالسوق الألمانية.

ويظهــر أن تركيا حافظت فــي هذا العام علــى المرتبة السادســة من بين الدول المســتوردة من إســرائيل، وكان التبــادل التجــاري بين إســرائيل وتركيا قد ســجل العام الماضي ذروة كبيرة، بوصوله إلى حجم ٤ مليارات دولار.

وتوقف تقرير معهد الصادرات الإســرائيلي عند الارتفاع الكبير فــي الصــادرات إلى كل مــن بريطانيــا والبرازيل، فبريطانيا تســجل في الفترة الأخيرة ارتفاعا مســتمرا في الاســتيراد من إسرائيل، وبشــكل خاص الارتفاع الحاد في شراء الأدوية من إســرائيل، في حين أن الارتفاع الكبير في الصادرات إلى البرازيل يعود إلى ارتفاع حاد في اســتيراد المواد الكيماوية والمعدنية على وجه الخصوص.

٧ نقاط إيجابية لصالح ثورة يناير المصرية

بقلم: عمانوئيل سيفان (*)

عندما يسمعني أصدقائي أقول كلمات «إنجازات الثورة المصرية»، فإنهم يهزون برؤوسهم قائلين «حقا! أية ثورة وأي ربيع. مصر غارقة في الفوضى، ويحكمها حلف غير مقدس من الجنرالات والإخوان المسلمين، يتبنون مفاهيم غير ديمقراطية- تميز بطبيعتها منظمات هرمية- ويتنازعون فيما بينهم على توزيع الصلاحيات. هناك متدينون متشددون يجوبون الشوارع ويفرضون لباسا محتشما على النساء، يضربون بقسوة بل ويقتلون أزواجا مخطوبين يتعانقون علنا أو رجالا يحتسون الخمر في الأماكن العامة. في هذه الشوارع، وحتى في الأحياء البرجوازية، تسود حالة من انعدام الأمن الشخصي (خاصة بعد حلول الظلام) بسبب انهيار الشرطة الزرقاء. وفي الكثير من الأحياء يسيطر بلطجية يجبون أتاوات من الناس، فيما يتصاعد التوتر الطائفي، وتحرق الكنائس، وقد تعرض الأقباط لعدة مذابح. الوضع الاقتصادي أيضا في أسوا أحواله، فرصيد العملات الأجنبية تناقص إلى حد غير مسبوق (١٥ مليار دولار، تضاهي نفقات الحكومة في مدة ثلاثة أشهر) وانخفضت السياحة إلى درك منقطع النظير، والاستثمارات الخارجية تكاد تكون معدومة فيما البطالة في تفاقم... وهل يمكن أن نسمي كل هذه إنجازات؟!».

على ذلك أجيب:

ثمة في كل هذه الادعاءات قدر غير قليل من الحقيقة. لكن الأحداث الثورية التي وقعت بين ٢٥ كانون الثاني و١١ شباط ٢٠١١ أفرزت بحكم طبيعتها واقعا متنازعا وحافلا بالتناقضات. وسوف نعرف لاحقا فيما إذا كانت قد حدثت بالفعل ثورة حقيقية. لم تنقض منذ ذلك الوقت سوى فترة ١٨ شهرا. وبعد ١٨ شهرا من هدم (حصن) الباستيل كان الفرنسيون أيضا منقسمين في الرأي: هل هي ثورة، انتفاضة، تمرد برجوازي، أو تمرد فلاحين؟. لم يكن الملك قد أعدم بعد، ولم ينشأ بعد نظام الإرهاب... إلى آخره. لذلك من الأفضل أن نلقي نظرة أيضا على عدة إنجازات للأحداث الثورية في مصر:

كسر حاجز الخوف. فالإنسان ينهض في الصباح ويجد أنه مواطن يتحكم بمصير مجتمعه، له حقوق وواجبات. ففي هذا المجتمع التراتبي الصارم، الذي يعود تاريخ نشوئه إلى ٤٥٠٠ سنة، ضاعت هيبة السلطة أو هيبة الدولة. وكما تعنيه كلمة «هيبة» لدينا، فإن ثمة هنا مزيجا من الخوف (المادي والمعنوي) وشعورا بالاحترام والتقدير لشرعية الحاكم. لقد اختفى الخوف والاحترام في ميدان التحرير.

تشكل محاكمة (الرئيس المخلوع) حسني مبارك نقطة تحول، على غرار محاكمة تشارلز الأول ولويس السادس عشر. لقد ثبتت بالمسامير مسؤولية الحاكم عن أعماله، أمام الملأ وعدسات التلفزيون، وطبق مبدأ المساواة أمام القانون. وعلينا أن نتذكر أن المحاكمة تمت أمام محكمة مدنية (وليس أمام محكمة عسكرية) ووفقا لكل الأصول والقواعد. وقد حكم على مبارك في النهاية بالسجن المؤبد، كتعبير عن سلطة القانون. ولكن بماذا يختلف مصير مبارك عن مصير حكام عرب طغاة آخرين؟. القذافي أعدم من دون محاكمة، صدام شنق على يدي قوة عظمى محتلة، زين العابدين بن علي هرب من تونس، وعلي عبد الله صالح نفي من اليمن.

في موازاة إقامة نظام متعدد الأحزاب، جرت ثورة إعلامية كبرى، إذ ظهرت، كالفطر بعد المطر، صحف جديدة، تكتب وتنشر من دون رقيب أو عائق تقريبا، وأوجدت مدونات الكترونية مجموعات افتراضية، كما أخذت تنمو وتزدهر محطات تلفزة تجارية في مقابل قنوات التلفزيون الرسمية المصرية الخانعة والموالية للسلطة، وتبث القنوات الجديدة تقارير وتحقيقات وبرامج حوارية جادة يشارك فيها متحدثون باسم المعسكرات المختلفة، أو تنصب هذه الحوارات بشكل رئيس على مسألتين مفصليتين تلاحقان مصر منذ ما يربو عن الـ٢٠٠ سنة، وهما: علاقات الجيش والدولة، وعلاقة الدين والدولة. هناك أيضا حرية كبيرة للتظاهر والاحتجاج وحتى لسد الطرق والشوارع وخطوط سكك الحديد.

خلال ثورة يناير التي استمرت ١٨ يوما قتل حوالي ٨٥٠ شخصا، ولكن منذ ذلك الوقت وقع حادثان احتجاجيان فقط- مظاهرة أقباط أمام مبنى التلفزيون (في ٩ تشرين الأول ٢٠١١) فيما حاول جمهور من الشباب في غالبيته في ٢ أيار ٢٠١٢ اقتحام وزارة الداخلية- أسفرا عن سقوط ٢٦ قتيلا في الأول و٢١ قتيلا في حادث الاحتجاج الثاني، وهي أرقام لا تذكر بالمقارنة مع ليبيا وسورية.

ما زال هناك فساد واسع في كل المستويات والمراتب، ولم يجر تطهير جهاز الدولة البيروقراطي من العناصر الفاسدة، إلا أنه حكم بالسجن على وزراء ومديرين عامين لفترات طويلة ليكونوا عبرة. جنبا إلى جنب ازدادت الشكاوى المقدمة من مواطنين بشأن الرشاوى والاعتقال التعسفي، ويلقى بعضها معالجة واهتماما (وإن كان بطيئا وغير ناجع). كذلك ألغيت كما هو معروف حالة الطوارئ القائمة منذ العام ١٩٨١ وتم الإفراج عن غالبية السجناء السياسيين.

كما هو متوقع في دولة دينية مثل مصر، فقد صاحب الأحداث مد ديني، ولكن في الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية، التي جرت بمشاركة واسعة وبصورة حرة ونزيهة، وفقا لما أكده مراقبون أجانب، باستثناء رشاوى انتخابية محدودة، لم يفز مرشح الإخوان المسلمين، محمد مرسي، سوى بـ ٢٤٪ من الأصوات، فيما فاز خصمه، رجل النظام القديم، أحمد شفيق بـ ٢٣٪، وفاز المرشح العلماني - القومي حمدين صباحي بـ ٢١٪، والمرشح الإسلامي المعتدل أبو الفتوح بـ ١٨٪. وقد فاز صباحي بالمكان الأول في التجمعات الحضرية الكبرى مثل القاهرة، السويس والإسكندرية (التي تعتبر معقلا للإخوان المسلمين). وفي الجولة الثانية بقي المرشحان الأول والثاني، وفاز مرسي بأغلبية هزيلة. صحيح أنه توجد في مصر حركة سلفية متنامية، ولكن عندما انضم مؤيدوها إلى الإخوان المسلمين في التصويت لصالح مرسي في الجولة الأولى (خاصة في صعيد مصر) لم يفز هذا الأخير (مرسي) سوى بربع عدد الأصوات، وبالتالي ليس هناك ما يشير أو يؤكد أن مصر في طريقها للتحول إلى دولة إسلامية أصولية.

وماذا بالنسبة لإسرائيل؟ في العشرين من أيار ٢٠١٢، وعشية الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية، قدمت إجابة موثوقة على موقف الجيش، المسيطر دون منازع على مجالي الخارجية والأمن، وذلك في تصريح نشرته صحيفة «المصري اليوم»، وهي ثاني أهم صحيفة في مصر. ولم يكتف المتحدث، وهو اللواء عبد المنعم سعيد، رئيس قسم الاستخبارات العسكرية سابقا، ويترأس حاليا مجمعا صناعيا كبيرا، بصيغ فضفاضة تؤكد على احترام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية السابقة، بل حذر جميع المرشحين للرئاسة من التنافس فيما بينهم في دعوة ديماغوغية لطرد سفير إسرائيل، وإعادة فتح معاهدة كامب ديفيد أو تشجيع استفزازات السلفيين الذين رفعوا العلم المصري على نصب تذكاري لجنود إسرائيليين قتلى أقيم في مدينة العريش. وجاء في ما صرح به المتحدث ذاته: «إن النصب التذكاري جزء لا يتجزأ من اتفاقيات كامب ديفيد، والإسرائيليون يحافظون على النصبين التذكاريين اللذين أقيما لشهداء الجيش المصري في النقب. من يخل ببند واحد يقوض كل اتفاقيات السلام. إن السلام مع إسرائيل هو مصلحة قومية عليا». وقد تم استيعاب هذه الرسالة، إذ لم يظهر منذ ذلك الوقت موضوع إسرائيل في حملة الانتخابات.

إن هذه النقاط السبع الإيجابية لا تقلل من خطورة العيوب والسلبيات التي تحدث عنها أصدقائي. لم تعد الأمور كما كانت عليه، بل حدث تغيير. أما إلى أين ستفضي هذه العملية، فهذا سؤال ستكون الإجابة عليه سابقة للأوان.

(*) أستاذ جامعي إسرائيلي خبير في الشؤون العربية والإسلامية. ترجمة خاصة.

«الحريديم»: تحدي العلمانية في إسرائيل.

تخوفات إسرائيلية جديدة من التغيرات الديمغرافية

الحريديم والعرب سيشكلون ٤٤٪ من جهاز التعليم الإسرائيلي في غضون خمسة أعوام!

الحريديم والمتدينون باتوا أكثر من نصف الأطفال اليهود في الروضات وصفوف البساتين

تشكل نسبة الحريديم والعرب في جهاز التعليم في إسرائيل أحد أهم مؤشرات المسألة الديمغرافية التي تنشغل بها مؤسسات ومراكز أبحاث وباحثون، على مدار العام، من خلال تحليل معطيات تتعلق بعدد العرب واليهود، واليهود العلمانيين واليهود المتدينين والحريديم المتشددين دينيا، وعدد الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، ودراسة نسب النمو الطبيعي في جميع هذه المجتمعات وما إلى ذلك.

ورغم أن الأبحاث الإسرائيلية تتوجس من تزايد عدد الفلسطينيين في إسرائيل خاصة، وعدد الفلسطينيين بين النهر والبحر عامة، إلا أن ثمة هاجسا آخر يقلق المؤسسة الإسرائيلية، وهو تزايد عدد المتدينين الحريديم واستمرار النِسب المرتفعة للنمو الطبيعي لديهم.

وقد نشر مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، بالتزامن مع افتتاح العام الدراسي الجديد، معطيات توقعت أنه خلال الأعوام الخمسة المقبلة ستصبح نسبة التلاميذ الحريديم والعرب في المدارس في إسرائيل ٤٤٪.

ووفقا لهذه المعطيات، فإنه بين الأعوام ٢٠١٣ - ٢٠١٧ سيرتفع مجمل عدد التلاميذ في جهاز التعليم في إسرائيل من ١ر٥٧٩ مليون في العام ٢٠١٣ إلى ١ر٦٩٥ مليون في العام ٢٠١٧، أي زيادة متراكمة بنسبة ٧ر٣٪، وزيادة سنوية بنسبة ١ر٨٣٪.

وتشير المعطيات أيضا إلى أن النمو الأسرع سيكون بين التلاميذ الحريديم وبوتيرة سنوية بنسبة ٧ر٣٪، بينما الزيادة في جهاز التعليم الديني ستكون بنسبة ٢ر٥٪ سنويا، ثم العرب بنسبة ١ر٥٪ وفي المرتبة الأخيرة اليهود العلمانيين بنسبة ١ر١٪.

وتدل التوقعات على أنه في العام ٢٠١٧ سيشكل التلاميذ في جهاز التعليم الحكومي العلماني ٤١٪ من مجمل التلاميذ في جهاز التعليم، وسيبقى أكبر جهاز تعليم. وسيليه جهاز التعليم العربي الذي سيشكل التلاميذ فيه ٢٦٪، ثم جهاز التعليم الحريدي بنسبة ١٨٪، وبعده جهاز التعليم الحكومي - الديني بنسبة ١٤٪.

الحريديم أكثر من العلمانيين في رياض الأطفال

سأل نائب وزير التربية والتعليم الإسرائيلي، مناحيم إليعازر موزيس، من حزب «يهدوت هتوراة» الحريدي، مديري مؤسسات تعليمية حريدية، خلال اجتماع عُقد مؤخرا: «هل تعلمون ما هو موضوع حملة التحريض المقبلة [ضد الحريديم]؟». وأجاب، وفقا للموقع الالكتروني «كيكار هشبات» (أي «ميدان السبت»)، أنه «توجد لدينا معطيات أنه في العام الدراسي ٢٠١٢ – ٢٠١٣، لأول مرة، سيتجاوز الحريديم والمتدينون [اليهود] الخمسين بالمئة في مرحلة الطفولة المبكرة [أي رياض الأطفال وصفوف البساتين]. وسنكون ٥٢ بالمئة وهم [العلمانيون] ٤٨ بالمئة فقط».

وأضاف موزيس أن نسبة الحريديم كانت ٦ر١٢٪ قبل ١٥ عاما. وأردف «نحن اليوم ٣٢٪. وجهاز التعليم الحكومي - الديني ٢٠٪ أخرى».

ولم تشر معطيات وزارة التربية والتعليم، المنشورة على موقع الوزارة الالكتروني، بمناسبة افتتاح السنة الدراسية، إلى النسب التي تحدث عنها نائب الوزير. إلا أن معطيات الوزارة كافية لكي تشير إلى التحولات الديمغرافية التي يتحدث عنها موزيس.

ووفقا لمعطيات الوزارة فإن عدد التلاميذ في جهاز التعليم العبري، كما تسميه الوزارة ويشمل أجهزة التعليم الحكومية العلمانية والدينية والحريدية، بلغ ١٥٦٤٧٤٢ في العام الدراسي ٢٠١١ – ٢٠١٢، ويتوقع أن يصبح عددهم في العام الدراسي الحالي ١٥٨٦٠١١. وهذا يعني أن نسبة الزيادة في جهاز التعليم العبري كله بلغت ٧٤ر٠٪. لكن المعطيات المتعلقة بالزيادة في رياض الأطفال وصفوف البساتين كانت أعلى من ذلك بكثير. وبلغت الزيادة في رياض الأطفال ٨ر٢٪، وفي صفوف البساتين ٥٥ر٤٪.

وفي المقابل، فإن معطيات الوزارة تشير إلى أن عدد التلاميذ في جهاز التعليم العربي كان ٤١٧٢١٤ في العام الدراسي الماضي، وأصبح ٤٣٠٥١٨ في العام الدراسي الحالي، ما يعني زيادة بنسبة ١٩ر٣٪. وعلى ما يبدو أن الزيادة الكبيرة حاصلة في مرحلة الطفولة المبكرة أيضا.

ونشر مكتب الإحصاء المركزي تقريرا قبل عدة شهور قال فيه إنه في العام ٢٠٥٩ ستكون هناك أغلبية سكانية حريدية وعربية في إسرائيل. ويتبين من هذا التقرير أن عدد سكان إسرائيل بعد ٤٧ عاما سيصل إلى ١٥ر٦ مليون نسمة. ورغم أن عدد الحريدين كان ٧٥٠ ألفا قبل ثلاثة أعوام إلا أن عددهم سيصل بعد ٥٠ عاما تقريبا إلى ٥ر٨٤ مليون.

كذلك فإن عدد العرب سيرتفع، وفقا لمكتب الإحصاء، من ١ر٥ مليون في العام ٢٠٠٩، وهذا يشمل سكان القدس الشرقية، إلى ٤ر٥ مليون في العام ٢٠٥٩.

«العرب هم مرض مزمن»!

وفي السياق الديمغرافي، بادرت حركة «إم ترتسو»، التي تركز نشاط اليمين الإسرائيلي، ولجنة الطلاب في جامعة بار إيلان، إلى تنظيم ندوة تحت عنوان «السيناريو - بين دولة يهودية و[دولة] ديمقراطية».

وشارك في الندوة عضو الكنيست عفو إغبارية، من الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، وعضو الكنيست السابقة عن «الجبهة» تمار غوجانسكي، وعضو الكنيست اليميني المتطرف أرييه إلداد، والخبير الديمغرافي البروفسور أرنون سوفير من جامعة حيفا.

وكان الموضوع المركزي في الندوة قيام دولة ثنائية القومية، عربية ويهودية.

وذكر موقع «سوراغيم» الالكتروني اليميني أن النائب إغبارية حذر من التحريض على الأقلية العربية في إسرائيل وتصويرها على أنها خطر على دولة إسرائيل.

ونقل الموقع الالكتروني عن إغبارية قوله إن «تصوير الوسط العربي كتهديد ديمغرافي سيدمر دولة إسرائيل يثبت أن الإعلام الإسرائيلي مُجنّد. وهو يريد بث الكراهية تجاه العرب بواسطة التخويف واستعراض سيناريوهات مستحيلة تتحدث عن أن الأحزاب العربية ستتوحد، رغم كل الخلافات بينها. وصحيح أن الأغلبية في الدولة [الواحدة] ستكون عربية، لكن يجب إنشاء تعايش بين العرب واليهود، مثلما كانت الحال في البلدان الإسلامية في الماضي».

من جانبها شددت غوجانسكي على أن «إدارة الصراع اليهودي العربي بالسيف ستؤدي إلى نهاية دولة إسرائيل. فقد رأينا أن القوة العسكرية لا تشكل حلا للمشكلة. وينبغي التوجه إلى حل سياسي والعودة إلى قرار الأمم المتحدة [أي قرار التقسيم] وإقامة دولتين للشعبين».

واعتبر إلداد أن «الإعلام الإسرائيلي يساري. وهو ليس مجندا. والتحريض موجود في المدارس العربية، التي تربي على الكراهية للدولة ولليهود. ومن لا يعبر عن ولائه لدولة إسرائيل، لا مكان له في الكنيست ولا في الدولة». وزعم إلداد مخاطبا إغبارية أن «العرب هم نوع من المرض المزمن. وأنت كطبيب تعرف أنه لا يوجد حل للأمراض المزمنة».

وتحدث سوفير عن المسألة الديمغرافية في إسرائيل قائلا «اللعنة على دولة تل أبيب، دولة المقاهي، التي ينجذب إليها اليهود ويتخلون عن القدس والجليل والنقب».

وأضاف سوفير أن الحريديم والمتدينين اليهود هم الذين يحققون التوازن بين اليهود والعرب. وقال إن «نسبة الولادة في الوسط العربي في انخفاض. وفي المقابل، هناك ارتفاع [في نسبة الولادة] في الوسط الحريدي والديني - القومي [أي المستوطنين]. وفي تقديري أنه في العام ٢٠٣٠ ستكون هناك أغلبية من الحريديم والمتدينين اليهود في إسرائيل. والعرب سيبقون أقلية». وسنعود إلى موقف سوفير بهذا الخصوص في القسم الأخير من هذا التقرير.

«أغلبية من المتدينين اليهود في رياض الأطفال - مسار مباشر نحو دولة إكراه ديني قومية»

عبر محرر الشؤون العربية في صحيفة «هآرتس»، تسفي بارئيل، من خلال مقال نشره مؤخرًا، عن تخوفه، وتخوف قسم كبير من اليهود العلمانيين، من تزايد عدد الحريديم والمتدينين اليهود.

وتطرق بارئيل إلى أقوال نائب وزير التربية والتعليم الإسرائيلي المذكورة أعلاه. وأشار إلى أن أقوال موزيس «تذكرنا بأن الجيش أخذ يصبح متدينا أكثر أيضا، وبعد ١٥ عاما سيحتلون على الأقل نصف الصفوف في المراسم العسكرية... والمشكلة المصيرية هي أن إسرائيل العلمانية توشك على الاختفاء».

وأضاف بارئيل أن «بطن الدولة التي تُعرّف نفسها كيهودية لا ينبغي أن تتقلص على ضوء هذه المعطيات. فالتربية الدينية، وحتى الحريدية، هي جزء لا يتجزأ من هذا التعريف الأساس. والعلمانية في دولة يهودية هي التي ينبغي ابتغاؤها، وقدرة العلمانيين على الحفاظ على الأغلبية حتى الآن ينبغي اعتبارها الشذوذ أو المعجزة».

وتابع أنه «من الناحية النظرية لا ينبغي أن يكون هناك تناقض بين كون الإنسان متدينا ومبادئه الليبرالية. والتسامح الحقيقي تجاه معتقد إيماني هو جزء لا يتجزأ من هذه المبادئ. والديمقراطية الجوهرية لا تتحمل استبداد الأغلبية، سواء كانت علمانية أو دينية. إلا أن التهديد الذي تطرحه المعطيات الإحصائية هو أنه بعد سنوات ليست كثيرة سيميز استبداد الأغلبية المتدينة الديمقراطية الإسرائيلية. وعندما يصبح أولئك الـ٥٢٪ من أولاد الروضة الحريديم والمتدينين بالغين وأصحاب حق اقتراع، ستختفي على سبيل المثال الخلافات حول تعيينات متوازنة في المحكمة العليا أو في المستويات القضائية الدنيا. وستمر كتب التدريس في جهاز التعليم بعملية 'تربية من جديد'؛ والفصل بين البنين والبنات، في المدارس أو الحافلات، لن يصل إلى محكمة العدل العليا؛ وستخيم على المجال الجوي الحر الذي تجري فيه برامج التلفزيون والإذاعة قلنسوة [طاقية دينية] كبيرة».

وحذر بارئيل من أن «تكاثف السحب هذا سيزداد سمكًا ليس لأن عددا أكبر من المواطنين سيذهبون إلى الكنس، وسيبدأ التلاميذ إجاباتهم في نماذج الامتحانات بعبارة 'بعون الله'، وسيحوّل موظفو الدولة أيام الصوم اليهودية من أيام إجازات اختيارية إلى تغيب إلزامي عن الدوام، بل لأن أحد المخاطر الأساسية، الذي تظهر مؤشراته اليوم، يكمن في الدمج الهدام بين الدين والقومية. من يستطيع اليوم أن يميز ما إذا كان الاعتداء على مزارعين فلسطينيين أو اعتداءات 'جباية الثمن' أو إلقاء زجاجة حارقة على سيارة فلسطينية، 'على خلفية قومية' أو 'على خلفية دينية'، وما إذا كان الأولاد في سن ١٢ و١٤ عاما، من [مستوطنة] بات عاين [الذين يشتبه بأنه ألقوا زجاجة حارقة على سيارة فلسطينية] - وهم أولاد فعلاً وليسوا فتية ولا 'شبان'- قد ألقوا الزجاجة الحارقة التي أصابت ستة أنفس بجراح، من أجل الله تعالى وفي الوقت نفسه 'خدموا الوطن'».

ورأى بارئيل أن «أغلبية من المتدينين في روضات الأطفال هي بداية مسار مباشر، يكاد يكون غير قابل للتعديل، نحو دولة إكراه ديني قومية. وما يتبقّى فقط هو الوهم بأنه في دولة كهذه ستسمح الحكومة للأقلية العلمانية بأن تمارس إيمانها دون عائق».

«في حال عدم تدارك الأمر فإن الحلم الصهيوني سيصل إلى نهايته المأساوية»

قال البروفسور أرنون سوفير، الخبير في الديمغرافيا وأحد واضعي مخطط تهويد الجليل، ومخطط تهويد النقب أيضا، خلال الندوة المذكورة التي عقدت في جامعة بار إيلان، إن الحريديم والمتدينين اليهود يحققون التوازن في النمو الطبيعي في إسرائيل وبقاء اليهود أغلبية والعرب أقلية. لكن هذا ليس موقفه الأساس، كخبير ومستشار في المسألة الديمغرافية لجميع الحكومات الإسرائيلية منذ عشرات السنين.

فقد نشر سوفير، في العام الماضي، بحثًا قال فيه إن إسرائيل في طريقها لتصبح دولة دينية بشكل من شأنه أن يشكل خطرا على استمرار وجودها. وهذا البحث، الذي جاء تحت عنوان «إسرائيل ٢٠١٠ – ٢٠٣٠: في الطريق نحو دولة دينية»، هو استمرار لبحث سابق أعده سوفير بعنوان «إسرائيل ٢٠٠٧ - ٢٠٢٠، حول الديمغرافيا والاكتظاظ».

ورأى سوفير في بحثه الأخير، أن المتدينين اليهود سيشكلون أغلبية السكان في العام ٢٠٣٠، الأمر الذي سيؤدي إلى إحدى النتائج التالية: نجاح الأغلبية العلمانية، قبل أن تصبح أقلية، في تشكيل تحالف علماني وتنفيذ «انقلاب علماني» في كافة المجالات؛ في حال عدم نجاح الاحتمال الأول، فإنه يتوقع أن تكون هناك دولة تشمل مجتمعا متدينا وحريديا متناميا واتساع الفقر، وأقلية علمانية تضطر إلى العيش وفق نمط حياة ديني ونظام ديني. وفي حال دفعت القيادة الدينية إسرائيل إلى ضم الضفة الغربية فإنه سيتحقق البديل الثالث، ووفقا لسوفير فإنه البديل الأكثر إثارة للقلق بين الاحتمالات الثلاثة، وهو «استمرار ضعف الديمقراطية مقابل قوى معادية للديمقراطية، وكنيست لا يؤدي دوره، وتصاعد الفوضى التي ستتحول إلى حالة مألوفة».

وحول كيفية الوصول إلى النتيجتين الثانية والثالثة، قال سوفير إن عدد الحريديم في إسرائيل سيصل إلى أكثر من مليون شخص في العام ٢٠٣٠، وذلك استنادا إلى معدل النمو الطبيعي لدى الحريديم، وهو ما بين ٦٪ إلى ٧٪ سنويا. وأضاف أن النمو الطبيعي للعائلات الحريدية سيؤدي إلى أن تكون نسبة الحريديم بين السكان الشباب أكبر. وهذه الارقام ستؤدي إلى ثقل وعبء على مؤسسات الدولة وستغير بشكل كامل صورة المجتمع الإسرائيلي. وسيجعل تزايدا كبيرا كهذا للحريديم بين السكان، في وقت لا يشارك الكثيرون منهم بشكل نشط في سوق العمل، أن يكونوا عبئا على باقي السكان الذين يدعمونهم.

والجدير بالذكر أنه توجد في إسرائيل، حاليا، حركة احتجاج علمانية تطالب بتجنيد الحريديم للجيش وإدخالهم في سوق العمل. وكانت المحكمة العليا قد أقرت التماسا، قدمته حركات وجهات علمانية، بإلغاء «قانون طال»، الذي يمنح الحريديم امتيازات وإعفاءات في الخدمة العسكرية. وقد دخل سريان قرار المحكمة في بداية شهر آب الماضي. وتبحث حكومة بنيامين نتنياهو الحالية، التي تعتبر الأحزاب الحريدية شريكة مركزية فيها، في سن قانون بديل لـ «قانون طال».

وكتب سوفير في بحثه، الذي نشرت صحيفة «معاريف» تقريرا عنه في ٣ نيسان من العام الماضي، أنه «كلما كبر الوسط الحريدي، اتسعت الفجوات الاقتصادية بين السكان الحريديم وباقي السكان وكانت هناك حاجة إلى مبالغ متزايدة على شكل مخصصات من أجل تقليص هذه الفجوات». وأشار الباحث إلى أن هذا الوضع يؤدي إلى زيادة الاحتجاج والتذمر بين الفئات التي تشارك في سوق العمل وتدفع الضرائب وبالتالي تُعيل الحريديم.

ولفت سوفير إلى تطور آخر سيحدث في أعقاب زيادة السكان الحريديم والمتدينين وهو تزايد القوة الانتخابية لأحزاب الحريديم والمتدينين. وجاء في بحثه أن «الأجندة العامة والحيز العام والمميزات الثقافية قد تصبح جميعها تتجانس مع عالم الحريديم والمتدينين. والتعليم سيتحول إلى تعليم توراتي، والقانون سيكون بروح الشريعة اليهودية، وسيحدث انقلاب في وسائل الإعلام وستغيب مضامين كثيرة [علمانية] يتم بثها حاليا».

وحذر سوفير من أن تحولات كهذه ستؤدي إلى تزايد هجرة اليهود العلمانيين من إسرائيل، الأمر الذي سيؤدي إلى تدهور أكبر في جودة الحياة.

وأوصى سوفير بأنه من أجل منع الوصول إلى وضع كهذا، يجب إدخال مضامين ديمقراطية وغربية إلى كافة أجهزة التعليم في إسرائيل، معتبرا أن هذا سيمنع تحقق الاحتمال الأكثر تطرفا. وشدد على أنه «في حال لم يتدارك صناع القرار أنفسهم فإن الحلم الصهيوني سيصل عندها إلى نهايته المأساوية، وسيعود شعب إسرائيل إلى الشتات ليواجه مرة أخرى العداء للسامية والانصهار في المجتمعات غير اليهودية».

أستاذة التربية اللغوية نوريت بيلد- إلحنان: لا أحد في إسرائيل يتحدث عن التربية للسلام!

بيلد- إلحنان أنجزت مؤخراً بحثاً مهماً حول صورة فلسطين في الكتب المدرسية الإسرائيلية صدر بالانكليزية وسيصدر قريبًا بالعربية عن مركز مدار

تدأب إسرائيل على تلقين مواطنيها العداء للعرب، وخاصة الفلسطينيين. ولا تدخر أي جهد من أجل تأجيج كراهية اليهود للعرب، منذ سن مبكرة، مرورا بالمرحلة الدراسية وحتى الحياة العامة، بواسطة معظم وسائل الإعلام في إسرائيل.

وأكدت أستاذة التربية اللغوية في الجامعة العبرية في القدس، البروفسور نوريت بيلد – إلحنان، في مقال نشرته في ملحق «كتب» (٢٩،٨،٢٠١٢)، الذي تصدره صحيفة «هآرتس»، على أنه «يوصف العرب في كتب تدريس موضوعي التاريخ والجغرافيا على أنهم منحطون ومعادون ويشكلون تهديدا. فهل يتحدث أحد ما هنا عن التربية للسلام؟».

وتستند بيلد – إلحنان في مقالها إلى تحليل ألسنيّ دلاليّ أجرته على كتب التدريس الإسرائيلية، التي صدرت بين الأعوام ١٩٩٤ – ٢٠١٠، وتعتمدها المدارس الحكومية والمدارس الحريدية المستقلة. وصدر بحثها الكامل في كتاب ظهر مؤخرا باللغة الانكليزية تحت عنوان «فلسطين في الكتب المدرسية الإسرائيلية».

وقد حصل المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار على حقوق ترجمته إلى اللغة العربية، وأنجز هذه الترجمة أخيرًا، ومن المتوقع أن يصدر قريبًا.

وأشارت بيلد – إلحنان في بداية مقالها إلى قضية فصل مفتش موضوع المدنيات في وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية، أدار كوهين، من عمله (وقد اضطرت الوزارة إلى التراجع عن فصله بقرار من محكمة العمل)، بسبب مصادقته على إصدار كتاب تضمن أفكارا ليبرالية، بينها، على سبيل المثال، أن اليهودية تتعارض مع الديمقراطية. واضافت أن هذه القضية إضافة إلى إلغاء كتب تدريسية في موضوعي التاريخ والمدنيات، «تذكرنا مجددا بأن هذه الكتب ما زالت تعتبر أداة ناجعة وقوية من أجل بلورة هوية وأفكار التلاميذ».

وتبين من تحليل ألسني ودلالي أجرته الباحثة على أكثر من عشرين كتابا تدريسيا في موضوعي التاريخ والجغرافيا، أن «جميع كتب التدريس في إسرائيل، وبدون استثناء، تسعى إلى تقوية وبلورة الهوية اليهودية القومية – الإقليمية. وهذه الهوية هي أيضا مركز صيرورتها في الغرب وتصف الإسرائيلي المعاصر بأنه الاستمرار المباشر لأبطال التوراة».

ولفتت بيلد – إلحنان إلى أن جميع كتب التدريس في إسرائيل ملزمة بالحصول على مصادقة وزارة التربية والتعليم، «ولذلك فإننا نجد فيها، رغم التباينات، قواعد أساسية متطابقة وتشمل الحقوق التاريخية لليهود في أرض إسرائيل، وكون الصهيونية تعبيرا عن توق لليهود امتد على مدار ٢٠٠٠ عام إلى بلادهم، والوجود الدائم للعداء للسامية، والعداء العربي والتهديد العربي، والحاجة إلى وجود أغلبية يهودية وسيطرة إسرائيلية من أجل الحفاظ على صبغة وأمن الدولة».

«صمت الخرائط»

اقتبست بيلد – إلحنان من تعريف أحد المؤرخين قوله إن التاريخ هو «حقل القوة»، بمعنى أنه «سلسلة طرق لتنظيم الماضي بواسطة ومن أجل جهات ذات مصالح... وهذا حقل يضم ويُقصي، يجذب إلى المركز ويدفع إلى الهوامش وجهات نظر تتعلق بالماضي، بطرق وبدرجات تستجيب للقوى التي تدفعها». ورأت أن هذا التعريف يمكن أن يسري على النص الجغرافي أيضا.

وأوضحت الباحثة أنه يتم التعبير عن هذا الأمر من خلال كتب التدريس، وخاصة الخرائط، التي غالبيتها تحذف وتضيف تفاصيل. وأضافت أن كتب الجغرافيا التي أجرت بحثها عليها صدرت جميعها بعناوين مثل «إسرائيل» أو «أرض إسرائيل» ولكن ليس «دولة إسرائيل». وكان هناك كتاب واحد فقط، بعنوان «إسرائيل: الإنسان والحيز»، من تأليف مئيرة سيغف وراحيلي لافي، تم التشديد في مقدمته على أنه سيتحدث عن دولة إسرائيل، لكن المؤلفتين وضعتا عنوانا للخريطة الأولى فيه هو «إسرائيل وجاراتها»، من دون ذكر للخط الأخضر علما أن الخريطة تشمل معظم الأراضي الفلسطينية المحتلة العام ١٩٦٧، التي لم يتم ضمها لإسرائيل ولا تعتبر جزءا منها من الناحية القانونية. كذلك فإن هذا الكتاب التدريسي يشير إلى خريطة السكان العرب في إسرائيل على أنها «مناطق لا تتوفر معطيات حولها»، بينما يتم وصف سكانها في النص الكلامي بأنهم «عمال أجانب».

وأشارت الباحثة إلى أن هذه الطريقة لاستملاك الأرض، من خلال تجاهل سكانها أو تغييب وجودهم، تسمى «صمت الجغرافيا» أو «صمت التسميات الطوبوغرافية»، والتي تعني بموجب الباحث أ. ك. هنريكسون «حذف أماكن أو تغيير أسماء أماكن يعيش فيها السكان تحت الاحتلال أو الأقليات، (وإنشاء) فضاءات فارغة وتفتقر إلى اللون، التي تدل على إقصاء متعمد، وعلى تجاهل مقصود وحتى على قمع فعلي».

وشددت الباحثة على أن الصمت الجغرافي في كتاب «إسرائيل: الإنسان والحيز» يتم التعبير عنه «بعدم ذكر مدن وقرى عربية، وبضمن ذلك المدن المختلطة داخل الخط الأخضر – الناصرة وعكا – وإخفاء مؤسسات فلسطينية. على سبيل المثال: خريطة الجامعات في الكتاب المذكور تشمل فروع الجامعات أو الكليات اليهودية الموجودة في المناطق المحتلة، في [مستوطنتي] ألون شفوت وإلكناه، لكنها لا تظهر ولو حتى جامعة فلسطينية واحدة؛ خريطة التشغيل تذكر أماكن عمل الإسرائيليين في المناطق المحتلة، لكنها لا تشمل أماكن عمل فلسطينية. كذلك، توجد في الكتاب نفسه خريطة 'المواقع الوطنية، المواقع الثقافية، مؤسسات الإدارة والحكم' في القدس، من دون أي ذكر للمواقع الثقافية أو الإدارية في القدس الشرقية، باستثناء حائط المبكى».

لكن كتاب «لغة الخريطة»، من تأليف ف. دينا، الذي يُدرس في جهاز التعليم الحريدي المستقل، يذكر الخط الأخضر في خرائطه، انطلاقا من موقف أيديولوجي واضح، ويوجه أسئلة إلى التلاميذ، تدخلهم إلى قلب النقاش، مثل: «فكروا لماذا أهم شيء هو معرفة الحدود الدقيقة لأرض إسرائيل كما هي مكتوبة في التوراة؟»؛ «لماذا هضبة الجولان مهمة لنا إلى هذه الدرجة؟»؛ «هل تعلمون ما هو الخط الأخضر؟»؛ «أذكروا أسماء بلدات [مستوطنات] وراء الخط الأخضر»؛ «قصوا وألصقوا قصاصات صحف مرتبطة بالخلاف حول الاستيطان في 'المناطق' خلف الخط الأخضر».

وأشارت بيلد – إلحنان إلى أن كتب الجغرافيا الرسمية التي شملتها الأبحاث التي تمنح الشرعية للاحتلال مدعومة بآيات من التوراة. فمثلا، في كتاب «بلدان البحر المتوسط»، الذي يُدرس في الصف الخامس الابتدائي منذ العام ١٩٩٦، وفي فصل «بحر واحد وأسماء عديدة له»، وبدلا من تدريس الأسماء التي تطلقها على البحر المتوسط شعوب الدول المحاذية له، يذكر هذا الفصل آيات توراتية، مثل «واجعل تخومك من بحر سوف إلى بحر فلسطين» (الخروج، الإصحاح ٢٣ الآية ٢١)؛ «من البرية ولبنان. من النهر نهر الفرات إلى البحر الغربي يكون تُخْمُكُم» (التثنية، الإصحاح ١١ الآية ٢٤). وعنوان الخريطة هو «واقتحمت البحر والشرق والشمال والنقب»، مع إضافة توضيح: «تفسير الآية: ستتوسع بلادك في المستقبل نحو الغرب والشرق والشمال والجنوب». وهذه الآيات موجودة على يمين خريطة «إسرائيل»، التي تشمل كل المناطق المحتلة من دون أي إشارة للضفة الغربية أو قطاع غزة.

ورأت الباحثة أن «شمل التوراة في كتب التدريس يمنح، بالطبع، شرعية علمية للنبوءة وبعدا مقدسا لكتاب الجغرافيا».

العربي مع جمل

كتبت الباحثة روت فيرر، من «معهد ترومان للسلام» في الجامعة العبرية، في بحث أصدرته قبل ثماني سنوات، أنه «بعد أن وصلت 'الجهوزية السياسية' إلى إسرائيل، لم يعد ملائما استخدام لغة فظة وتمييزية في كتب التدريس». وادعت فيرر أنه بين السنوات ١٩٦٧ – ١٩٩٠ «اختفت تقريبا الأفكار المسبقة تجاه العربي والفلسطيني».

لكن بيلد – إلحنان تؤكد في بحثها الحالي على أنه ليس هناك أي كتاب بحثت فيه وحللته، لا يتضمن وصفا كلاميا أو صورة لفلسطيني عصري أو مدني أو يعمل في مهن إنتاجية أو في حرفة حرة ومرموقة، سواء كان هذا فلسطينيا في الضفة الغربية وقطاع غزة أو في إسرائيل.

وأضافت بيلد – إلحنان أن كتب التدريس الإسرائيلية تصف اللاجئين الفلسطينيين بأنهم «يسعون إلى التسلل إلى إسرائيل وليس إلى العودة إلى وطنهم، وتعرض مواطني إسرائيل العرب كأعداء من الداخل وتهديد ديمغرافي وأقلية منحطة من حيث تطورها قياسا بالأغلبية اليهودية من النواحي الشخصية والاجتماعية والاقتصادية».

وتابعت أن «جميع الفلسطينيين يظهرون في نصوص الكتب على أنهم يمثلون فقط 'المشكلة' بالنسبة لإسرائيل: تخلف، إرهاب وكجزء من 'مشكلة اللاجئين' التي حسبما اعتبر ايلي بار – نافي وإيال نافيه في كتاب 'أزمنة معاصرة ب' فإنهم 'يسممون علاقات إسرائيل مع العالم العربي والمجتمع الدولي منذ أكثر من جيل'. والصور الوحيدة الموجودة في الكتب هي للاجئين حفاة يسيرون في طريق غير معرّفة، وخيام اللاجئين من دون ذكر مكان أو زمان، ومخربين ملثمين، وفلاحين خلف محراث مربوط بثورين. وكتاب 'جغرافية أرض إسرائيل' يعرض، في كل مرة يُكتب فيها عن العرب، رسما كاريكاتوريا لرجل مع شارب وعلى رأسه كوفية، يقود جملا أو يمتطي جملا، وأحيانا ترافقه امرأة راكعة وأولاد، وأحيانا أخرى لبدوي مسن. هذه هي الصور التي تبلور لدى التلاميذ اليهود صورة المواطن العربي في إسرائيل أو الجار الفلسطيني».

نزوح اللاجئين «معجزة» بالنسبة لليهود!

شددت بيلد – إلحنان على أن «كتب التاريخ غالبا ما تسمي الفلسطينيين 'مشكلة'، ويتم استعراض هذه المشكلة على أنها قدر وتبدو في الصورة بمثابة مخاطر بيئية: شوارع خالية تفيض المياه فيها، صور من الجو لمخيمات لاجئين خالية ومكتظة بالبيوت. والذنب لنشوء 'المشكلة' المستمرة ملقى على الضحية، أي على اللاجئين الذين لم يندمجوا في الدول العربية وزعماء الدول العربية الذين رفضوا استيعابهم. وتستخدم ['المشكلة'] بالأساس للدعاية ضد إسرائيل من جانب زعماء الدول العربية الذين يسعون لتخليدها. مثلا: نعومي بلانك تتحدث في [كتابها] 'وجه القرن العشرين' عن أن 'مشكلة اللاجئين ما زالت مشكلة غير محلولة، والتي ستستمر في تزييت عجلات المواجهة في الشرق الأوسط وتستخدم كأحد عوامل إشعاله... واستغل زعماء الدول العربية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين كأداة لاحتياجاتهم السياسية'».

وأضافت الباحثة أنه «على الرغم من مطلب المنهاج الدراسي باستعراض مواقف مختلفة في المواضيع الهامة، إلا أن وجهة نظر الفلسطينيين السياسية أو الثقافية أو الاقتصادية لا يتم استعراضها. وقد تم مرة واحدة، في كتاب 'القومية: نبني دولة في الشرق الأوسط' إدخال وجهة نظر للمؤرخ الفلسطيني وليد الخالدي فيما يتعلق بقضية اللاجئين. وأدت هذه المحاولة إلى إلغاء الكتاب. وعبر عن وجهة النظر الفلسطينية، في الصيغة المعدلة للكتاب، المؤرخ بيني موريس [الذي يكن عداء شديدا للفلسطينيين في العقد الأخير]. وفي الكتب الأخرى أيضا يتم شمل أقوال مؤرخين إسرائيليين في إطار 'وجهتي النظر'. ويتضمن كتاب أبراهام حداد 'تاريخ إسرائيل والشعوب في فترة المحرقة والوثبة' وكتاب '٥٠ عاما من الحروب والآمال' من تأليف شولا عنبر، تحليلات المؤلفين نفسيهما تحت عنوان 'الموقف العربي'، وبموجبه فإن الفلسطينيين جلبوا نكبتهم على أنفسهم والدول العربية تريد تخليد المشكلة».

عناصر من عصابة «إيتسل» في دير ياسين بعد ارتكاب المجزرة!

وتابعت بيلد – إلحنان أن «خروج الفلسطينيين في العام ١٩٤٨ وُصف في جميع الكتب بأنه 'هروب جماعي' أو 'فرار مذعور'، نبع من عمليات طرد فردية وليس مخططا لها وبالأساس بسبب شائعات مبالغ بها حول قسوة اليهود، والتي كان مصدرها في الوسط العربي وبقيت، بحسب كتاب 'القومية في إسرائيل ولدى الشعوب'، كأسطورة في الرواية العربية. ويصف كتاب '٥٠ عاما من الحروب والآمال' كيف أن [رئيس حكومة إسرائيل الأول دافيد] بن غوريون، لدى زيارته قرية سلمة بعد تهجيرها، حاول أن يخرج من مسنة عمياء أسباب الهروب لكنه لم يحقق مراده».

وشددت بيلد – إلحنان على أن معظم الكتب المدرسية تؤيد الموقف الإسرائيلي بعدم السماح للاجئين بالعودة، وتصف بعض الكتب الخطوات التي مارستها إسرائيل من أجل منع عودة اللاجئين.

ويتم التشديد في جميع الكتب على «النتائج الإيجابية لهذا الهروب بالنسبة لليهود. ويتم وصفها أحيانا بالمعجزة».

واعتبر يكوتيئيل فريدنر في كتاب بعنوان 'تاريخ الأجيال الأخيرة: تاريخ شعب إسرائيل وأمم العالم منذ الثورة الفرنسية حتى حرب الأيام الستة»، الذي يُدرس في جهاز التعليم الحريدي المستقل، أنه «لقد كانت هذه معجزة أن العرب في حيفا ويافا وحي القطمون في القدس هربوا وأبقوا كل شيء بأيدي اليهود».

وأشارت الباحثة إلى أن الكتب المدرسية الإسرائيلية لم تتطرق أبدا إلى اعتبارات حقوق الإنسان، أو تطبيق معاهدات وقوانين دولية في ما يتعلق باللاجئين.

المجازر مجرد «حملة»

أظهر البحث الذي أجرته بيلد – إلحنان أن كتب التاريخ التي يتم تدريسها في المدارس الإسرائيلية تصف المجازر التي ارتكبها الجيش الإسرائيلي وقبل ذلك العصابات الصهيونية، «الهاغناه» و«الإيتسل» و«الليحي»، خلال النكبة الفلسطينية، بأنها «عملية»، «حملة»، «قضية»، «معركة»، أو حتى «عملية عقابية».

وتصف هذه الكتب مجزرة دير ياسين، في العام ١٩٤٨، ومجزرة كفر قاسم، في العام ١٩٥٦، ومجزرة قبية، في العام ١٩٥٣، وفقا للباحثة، بأنها «عمليات أدت في نهاية المطاف إلى نتائج إيجابية، مثل وجود تواصل جغرافي من خلال بلدات يهودية في الطريق إلى القدس وتسريع 'الهروب المذعور' لعرب البلاد، بعد مجزرة دير ياسين، ورفع معنويات الجيش وزيادة الأمن للمواطنين اليهود، بعد مجزرة قبية، أو حتى أنها شكلت فرصة لإصدار قرار حكم أخلاقي بمنع الانصياع لأمر عسكري غير قانوني وبداية عملية تفكيك الحكم العسكري، بعد مجزرة كفر قاسم. والعبرة من هذه التقارير هو، في جميع الكتب التي تم التدقيق فيها خلال البحث، أن الظلم الذي وقع على الفلسطينيين مبرر إذا كان سيمنع ظلما آخر، قد يلحق بنا».

وأشارت الباحثة إلى أن «هذه التحليلات تستخدم وسائط بصرية. مثلا: التقرير حول [مجزرة] دير ياسين موجود في كتاب 'عصر الرعب والأمل' بين صورة لجنود إسرائيليين يقفون على أنقاض القسطل وبين 'نشيد الزمالة' وصورة للطريق المحررة. وإلى جانب وصف المجزرة في قبية، يصفون في كتاب 'القومية في إسرائيل ولدى الشعوب' جنود الوحدة ١٠١ [التي أسسها أريئيل شارون وارتكبت عددا كبيرا من المجازر بحق الفلسطينيين] بأنهم نموذج يحتذى بهم من حيث الجرأة والشجاعة والإخلاص وما إلى ذلك، وتم وضع صورة في كتاب 'عصر الرعب والأمل' لأريئيل شارون برفقة [رئيس أركان الجيش الإسرائيلي حينذاك] موشيه دايان الذي حضر لتهنئة القوة على 'العملية' الناجحة، وتحت الصورة قصيدة 'الصخرة الحمراء' [وهي قصيدة عبرية حول موقع البتراء في الأردن]».

ولفتت بيلد – إلحنان إلى أن حياة ومعاناة الضحايا الفلسطينيين تحظى بما أسماه المفكر رولان بارت «وقت الورق» القصير جدا أو حتى مدته الزمنية تصل إلى صفر. وأضافت أن «الكتابة عن المجازر لا تثير أي تعاطف تجاه الضحايا، أو تعاطف إنساني تجاه ألمهم».

لا حل سلميا للصراع

أكدت بيلد – إلحنان أن «الميزة المشتركة لجميع الكتب التي تم بحثها هي أنها تعرض وجود الفلسطينيين، سواء مواطني الدولة أو رعاياها، كمشكلة ينبغي حلها». وتتعامل هذه الكتب، مرة تلو الأخرى، مع حل الصراع بطرق سلمية على أنه مستحيل، ويكون ذلك دائما بذنب الفلسطينيين 'الذين خرقوا كافة اتفاقيات وقف إطلاق النار' واتفاقيات أوسلو، بينما الخروقات الإسرائيلية لاتفاقيات أوسلو يتم عرضها كأعمال فردية متطرفة فقط، مثل باروخ غولدشتاين [السفاح الذي ارتكب مجزرة الحرم الإبراهيمي في ٢٥ شباط من العام ١٩٩٤].

واضافت الباحثة أن فريدنر من جهاز التعليم الحريدي المستقل، المذكور أعلاه، يتفاخر بفكر إسرائيل التي «نجحت في انجاز مصطلح 'مناطق' بدلا من 'المناطق'»، وبذلك «أبقت بأيديها [الكتل الاستيطانية] غوش عتصيون وبيت إيل وأريئيل وكذلك أجزاء من القدس الشرقية». وأضاف فريدنر أن «الفلسطينيين 'تعهدوا' بالسماح لليهود بالوصول إلى الأماكن المقدسة، لكن لا توجد قيمة كبيرة لمثل هذا التعهد».

وشددت بيلد – إلحنان على أن «كتب التدريس التي تم التدقيق فيها تميل إلى الحفاظ على العداء والاغتراب وجهل التلاميذ فيما يتعلق بحياة وثقافة وتقاليد وإسهام الفلسطينيين المحتمل للمجتمع والبلاد. ولا يوجد في أي كتاب من التي تم البحث فيها ولو حتى تلميح للفائدة والبركة التي يمكن أن يجلبها السلام لنا جميعا. والاستنتاج هو ليس فقط أنه لا يوجد تربية على السلام في إسرائيل، وإنما، برأيي، يوجد تربية على العداء».

وأشارت إلى أن المعلمين الذين يهتمون بقراءة نقدية في موضوعي التاريخ والجغرافيا أو في التربية على السلام «يحتاجون إلى تأهيل تفصيلي في كل ما يتعلق بالطرق التي تنتجها كتب التدريس الموجودة بين أيديهم والرسائل التي تمررها. وهذا التأهيل مفيد في إسرائيل، التي تمثل كتبها التدريسية أيديولوجيات اجتماعية وسياسية مقدسة وبالغة القوة، وجهازها التعليمي يضع صعوبات بالغة أمام القراءة النقدية أو النقاش النقدي».

علماء اجتماع إسرائيليون يحذرون من عواقب إلزام الحريديم بالخدمة العسكرية!

مرّ أكثر من شهر على وقف سريان «قانون طال»، الذي كان يمنح الحريديم إعفاءات وامتيازات في الخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي. وكانت التوقعات في إسرائيل أن يؤدي وقف العمل بموجب «قانون طال»، بحسب قرار المحكمة العليا، إلى أزمة سياسية في إسرائيل، لأن ذلك يعني البدء في تجنيد جميع الشبان الحريديم لدى بلوغهم سن الثامنة عشرة، منذ مطلع آب الماضي. وقد عينت حكومة إسرائيل لجنة برئاسة عضو الكنيست يوحنان بلسنر من حزب كاديما. وأقرت لجنة بلسنر توصيات، قضت بتجنيد نحو ٨٠ بالمائة من الشبان الحريديم. لكن رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، اعترض على هذه التوصيات وحل لجنة بلسنر، ما أدى إلى تصاعد الأزمة الائتلافية وانسحاب حزب كاديما من الحكومة بعد ٧٠ يوما من الانضمام إليها.

وفي غضون ذلك لم يتحقق شيء من التوقعات التي ترددت في إسرائيل قبل انتهاء سريان «قانون طال»، ولم يتم تجنيد الشبان الحريديم بجموعهم للجيش. وبقيت توصيات لجنة بلسنر، التي تضمنت توسيع وحدات عسكرية خاصة بالحريديم أيضا، حبرا على ورق. وذلك رغم احتجاجات علمانية شهدتها شوارع المدن الإسرائيلية، قبل شهرين، وطالبت بالمساواة في تحمل الأعباء.

لكن في هذه الاثناء، عقدت ندوة في الجامعة المفتوحة الإسرائيلية، بمشاركة ثمانية باحثين بارزين في مجال العلوم الاجتماعية، لمناقشة موضوع تجنيد الحريديم. وبادر إلى عقد الندوة البروفسور ياغيل ليفي، وهو أحد الباحثين البارزين في العلاقة بين الجيش والمجتمع في إسرائيل. وتناولت الندوة تبعات محتملة لتغيير «قانون طال» على خلفية البدائل المطروحة، وفي مقدمتها توصيات لجنة بلسنر واقتراح التسوية الذي قدمه وزير الشؤون الإستراتيجية، موشيه يعلون، وتضمن تعديلات لتوصيات بلسنر لصالح الحريديم.

وأفادت وسائل إعلام إسرائيلية بأن الباحثين أجمعوا على معارضة توصيات بلسنر. وقد انتقد الباحثون، الذين لم يكن بينهم أي حريدي، بشدة توصيات بلسنر من وجهات نظر مختلفة. وقد رأى الباحثون أن التغيير في المجتمع الحريدي وانفتاحه باتجاه التجند للجيش والاندماج في سوق العمل سيأتي واعتبروا أن هذا تطور حتمي. لكن الباحثين شددوا على أن تطورات كهذه لا ينبغي أن تحدث من خلال خطوات سياسية بالضرورة، وأن اقتراح بلسنر لن يحقق فائدة وإنما سيلحق أضرارا.

وتوقع الباحثون أن فرض تطبيق قانون قريب من توصيات بلسنر سيثير رد فعل شديدا ورجعيا من جانب الحريديم وسيؤدي إلى توقف الاتجاهات البراغماتية التي تطورت في هذا المجتمع في السنوات الأخيرة.

ورأى قسم من الباحثين أن الدولة ستواجه صعوبة في تطبيق القانون على الحريديم، وستعمق المواجهة حوله الشرخ بين العلمانيين والحريديم. وتوقعوا أيضا أنه في هذه الحالة ستتم عرقلة اندماج الحريديم في سوق العمل، وسيحصل الجيش على قوى بشرية ذات محفزات متدنية. واعتبر باحثون أن تجنيد الحريديم بالإكراه سيرسخ انعدام المساواة بين المسارات العسكرية المختلفة في الجيش الإسرائيلي، الأمر الذي سيشجع طرح مطالب مالية وسيؤدي إلى تراجع شرعية التجنيد الإلزامي، وفي نهاية المطاف سينهار نموذج التجنيد الإلزامي.

وتعالت أصوات مشابهة لأصوات الباحثين في ندوة الجامعة المفتوحة، وذلك خلال مؤتمر حول موضوع تجنيد الحريديم، بادرت إلى عقده منظمة «فيتسو» قبل شهرين. وكانت الأجواء السائدة في إسرائيل في حينه هي أن التحالف الحكومي يتجه نحو تبني توصيات بلسنر. وحذر قسم من الباحثين في مؤتمر «فيتسو» من تجنيد الحريديم بشكل واسع، معللين ذلك بأنه سيؤدي إلى عمليات إقصاء النساء، وبعد ذلك سيؤدي إلى ممارسة ضغوط تهدف إلى تحويل خدمة النساء العسكرية إلى خدمة تطوعية، وذلك بسبب تدني الحوافز لدى المجندات العلمانيات للخدمة في مثل ظروف كهذه.

وعبر باحثون عن تخوفهم من تحالف قوى حريدية مع التوجه القائم أصلا في الجيش، بشأن الحرص البالغ بين المتدينين – القوميين، وبشكل سيؤدي إلى التأثير على سلاح التربية والتعليم والحاخامية العسكرية. ورأى هؤلاء الباحثون أن دخول حاخامين حريديم إلى الجيش من شأنه التأثير على تشدد الحاخامين في قراراتهم وبضمنها التطرق إلى مسألة خدمة غير اليهود في الجيش الإسرائيلي.

وقال البروفسور ليفي في الندوة إن «نموذج التجنيد الحالي مبني على توازنات ناعمة. وأي إصلاح سيخرق هذه التوازنات وسيقوض نموذج التجنيد الإلزامي القائم وسيسرع الانتقال إلى الجيش المهني». وأضاف أن إلغاء «قانون طال» يفتح المجال أمام تبعات محتملة كهذه. وعموما، أيد الباحثون الذين تحدثوا في الندوة انخراط الحريديم في الجيش والخدمة المدنية بشكل مدروس ومعتدل، وبشكل يؤدي إلى «قانون طال مطور».

تقرير جديد حول مظاهر الإهمال والتهميش في جهاز التعليم في القدس المحتلة

وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية وبلدية القدس لا تعرفان أين يدرس أكثر من ٢٤ ألف طالب فلسطيني!

مع بداية السنة الدراسية الجديدة (٢٠١٢- ٢٠١٣) في إسرائيل في أواخر الشهر الفائت، نشرت جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، وجمعية «عير عاميم»، تقريراً شاملاً يرصد مظاهر الإهمال والتهميش التي تسري على جهاز التعليم في القدس الشرقية المحتلة.

وعرض التقرير، الذي جاء بعنوان «العلامة: راسب»، العديد من الإشكاليات التي يواجهها جهاز التعليم في القدس الشرقية، والتي تؤدي بشكل أو بآخر إلى انتهاكات صارخة للحق الأساس للسكان في التعليم.

ويتضمن التقرير تفاصيل وأرقام مقلقة تعكس النقص الحادّ في الغرف التدريسية، وعدم المبادرة إلى بناء مدارس جديدة، في مقابل تشجيع مشاريع استيطانية ويهودية مكثفة في قلب الأحياء الفلسطينية.

يتحدث التقرير فيما يتحدث عن قلة الكوادر البشرية المهنية العاملة في المدارس، والنسب العالية لتسرب الطلاب، والنقص الحاد في الروضات الكافية لاستيعاب أجيال الثالثة والرابعة، وغيرها الكثير من مظاهر التهميش.

ولعل أفظع ما يعكس حالة التهميش التي تنال جهاز التعليم في القدس الشرقية هو عدم قدرة السلطات المسؤولة على الإجابة عن سؤال أساس حول العدد الدقيق للأطفال والفتيان الفلسطينيين في جيل المدرسة الذين يقطنون في القدس الشرقية، وعدد أولئك الذين يلتحقون بالمدارس. ففي إطار جمع معلومات هذا التقرير، تلقى المشرفون عليه معلومات متضاربة من مصادر مختلفة حول العدد الفعلي للطلاب الفلسطينيين في القدس الشرقية. من جهة، قالت بيانات مديرية التربية والتعليم في القدس (ماٰنحي) إن إجمالي عدد الأطفال والفتيان في القدس الشرقية ما بين السادسة والثامنة عشرة وصل العام ٢٠١٢ إلى ٨٨٨٤٥، من بينهم ٨٦٠١٨ التحقوا بمؤسسات تعليمية. ومن جهة أخرى، ذكرت بيانات بلدية القدس أن عدد الذين ما بين السادسة والثامنة عشرة أكثر بكثير، وبلغ هذا العام ١٠٦٥٣٤. وبعملية طرح حسابية بسيطة يتبين أن هناك ٢٠٥١٦ ما بين ٦- ١٨ عاماً لا يظهرون في سجلات مديرية التربية والتعليم في القدس. بالإضافة إلى ذلك فإن هناك ٣٨٠٦ أطفال في جيل الخامسة، وهو جيل الروضة الإلزامي، ليسوا مسجلين في أي روضة تعرف عنها المديرية. في المجموع، فإن هذا يعني أن هناك ٢٤٣٢٢ طالبًا مقدسياً لا يظهرون في أي قوائم ولا يعرف أين يتعلمون.

هذا الاختلاف حول عدد الطلاب ما بين ٦- ١٨ من العمر والذين يلتحقون بالمدارس يعكس وجود خلل ما في متابعة أوضاع هؤلاء، ويعني أن وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية وبلدية القدس لا تعرفان أين يدرسُ أكثر من ٢٤ ألف طالب فلسطيني من سكان المدينة، أو إن كانوا يحظون أصلاً بفرصة الالتحاق بالمدرسة. وينعكس جهل السلطات المسؤولة بالعدد الحقيقي للطلاب الفلسطينيين بدوره على الميزانيات المخصصة للتعليم في القدس الشرقية، بما في ذلك بناء مدارس جديدة لاستيعابهم، أو بناء برامج خاصة لحل مشكلة التسرب لديهم.

كما يكشف التقرير غياب البنى الأساسية للجهاز التعليمي في القدس الشرقية، والذي يتمثل في النقص الحاد في الغرف التدريسية، والحاجة الفورية لما يقارب ١١٠٠ غرفة تدريسية لسد النقص واستيعاب طلاب جدد. ويعرض التقرير حالات فضّلت فيها السلطات الإسرائيلية ومن ضمنها بلدية القدس تشجيع مبادرات يهودية، وبعضها مبادرات مستوطنين، للبناء في الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية، فوق المساحات والأراضي العامة القليلة التي تبقت للفلسطينيين. على سبيل المثال، تم في السنة الماضية الدفع بمبادرات لبناء كلية عسكرية في الطور في أرض عامة من المفترض أن تستخدم لاحتياجات السكان، كما تم طرح خطة لإقامة حديقة قومية على مشارف حيي العيسوية والطور مما يقلل من إمكانيات التوسع السكاني الخاص والعام المستقبلي لهما، ناهيك عن وجود نية لإقامة قرية تعليمية لمستوطنة «كيدمت تسيون» في راس العامود.

وقد حصلت الجمعيتان في معرض تحضيرهما للتقرير على بيانات متعددة من مصادر مختلفة منها مديرية التربية والتعليم في القدس - فرع شرقي القدس، تعكس في مجملها وضعاً متردياً لنظام التعليم في القدس الشرقية.

في السطور التالية عرض سريع لأهم الأرقام والمعلومات التي تم استقاؤها من هذه البيانات:

نسب تسرب هي الأعلى في البلد: يبلغ معدل التسرب من المدارس من الصف السابع وحتى الثاني عشر ١٧ر٣٪، ومن صفوف الثاني عشر لوحدها يبلغ معدل التسرب ٤٠٪، وهي النسبة الأعلى في البلد. في مواجهة هذا الواقع القاسي لا توجد أي مبادرات من قبل بلدية القدس لمشاريع تساهم في تحسين المستوى التعليمي وحل هذه المشكلة، بل ثمة تمييز في تخصيص الميزانيات لصالح القدس الغربية.

التعليم لأجيال الثالثة والرابعة: ٨٠٠ طفل مقدسي فقط من بين ١٥٠٠٠ تم استيعابهم في روضات بلدية في السنة الدراسية ٢٠١٢- ٢٠١٣، وذلك على الرغم من قرار الحكومة الإسرائيلية في بداية العام الحالي بتوفير التعليم مجاناً لكل الأطفال في هذه الأجيال.

بناء الغرف التدريسية: تم بناء ٣٣ غرفة تدريسية جديدة فقط في السنة الماضية على الرغم من قرار محكمة العدل العليا بضرورة سد الفجوة المستمرة في الاتساع بين عدد الغرف القائمة وعدد الغرف المطلوبة، وبناء ما يقارب ١١٠٠ غرفة تدريسية حتى العام ٢٠١٦.

رقابة على المناهج الدراسية: يتم حذف بعض النصوص من الكتب الدراسية بواسطة جسم خارجي خاص - غير حكومي - وتم اختياره بناء على كونه المزوّد الأرخص سعراً في البلد. والعديد من هذه النصوص المحذوفة لا ينطبق عليها معايير «التحريض على دولة إسرائيل أو على اليهود».

زيادة بـ١٤ ضعفاً في عدد المدارس غير الرسمية المعترف بها: تضاعف عدد المدارس المعترف بها من قبل بلدية القدس ووزارة التربية والتعليم ولكنها غير رسمية بـ ١٤ ضعفاً خلال العقد الماضي. وتظهر مع هذه الزيادة مشاكل الرقابة، خاصة في ظل وجود بعض الجمعيات التي تبحث عن الربح المادي الكبير بغض النظر عن المستوى الجيد للتعليم.

الاكتظاظ في الغرف التدريسية: يبلغ معدل الاكتظاظ في الغرف التدريسية في القدس الشرقية ٣١ر٦٩ طالب، مقابل ٢٣ر٨٢ في القدس الغربية. ومن المعلوم تربوياً سلبية تأثير الاكتظاظ على جودة العملية التعليمية.

غرف تدريسية غير مطابقة للمعايير: في المدارس الرسمية البلدية ما يقارب الـ ٧٢٠ غرفة تدريسية غير مطابقة للمعايير المطلوب توافرها في الغرف التدريسية.

تمييز في الكوادر البشرية المهنية: لم يعمل في جهاز التعليم في المدينة الشرقيّة العام المنصرم سوى نحو ٢١ مستشاراً تربوياً في نسب وظائف مختلفة. في الوقت ذاته، عمل في جهاز التعليم في القدس الغربيّة أكثر من ٢٥٠ مستشاراً تربوياً مع عدد شبه مماثل من الطلاّب. ذلك يعني أن عدد المستشارين التربويّين في المدينة الغربيّة يفوق باثنتي عشرة مرة عددهم في القدس الشرقيّة.

وقد عقبت المحامية أوشرات ميمون، مديرة تطوير السياسات في جمعية «عير عاميم»، على الانتهاكات الواردة في التقرير قائلة: «إن الحق في التعليم ليس موردا أو ميزانية يتم توزيعها على السكان من قبل البلدية، ولكنه جزء من البنية الأساسية لبقاء المجتمع المحلي واستمراريته، ومرتبط مباشرة بمستقبل آلاف من أبناء القدس الشرقية». واعتبرت ميمون أن إهمال السلطات الإسرائيلية للتعليم في القدس الشرقية هو نتيجة مباشرة لسياسة تنتهجها السلطات تعتمد على تطوير مجتمع ما على حساب مجتمع آخر.

أما المحامية نسرين عليان، مديرة مشروع حقوق الإنسان في القدس الشرقية في جمعية حقوق المواطن، وإحدى المشاركين في كتابة التقرير فقد أفادت: «يجب على وزارة التربية والتعليم وبلدية القدس زيادة حجم استثمارهما في التربية والتعليم في القدس الشرقية بشكل مستعجل للمساهمة في حل هذه الإشكاليات الواردة في التقرير».

وذكّرت عليان بقرار محكمة العدل العليا الذي أمهل بلدية القدس ووزارة التربية والتعليم فترة خمس سنوات لتقليص الفجوة في عدد الغرف التدريسية، وإن لم تفلحا فعليهما تحمل تكاليف الأقساط التعليمية للطلاب الذين يلجأون إلى المدارس غير الرسمية والمعترف بها كإحدى البدائل. وأضافت: «لقد مضت تقريباً سنة ونصف السنة على هذا القرار، وإن لم يتم التعامل معه بجديّة فيبدو أننا سنضطر إلى اللجوء للإجراءات القضائية مرة أخرى».

معطيات إحصائية رسمية تقرّر التوقف عن نشرها على الملأ

احتمال الفوز بالبراءة في محكمة جنائية إسرائيلية يكاد يكون صفرًا!

«مؤتمر القضاء» الذي عقدته نقابة المحامين في لواء تل أبيب يخصص جلسة لهذا الموضوع الذي يثير جدلا حادا وواسعا بين الأوساط القضائية والحقوقية

بقلم: سليم سلامة

لم يكن من قبيل الصدفة أن المنظمين والقيمين على «مؤتمر القضاء» الذي عقد في أواخر شهر آب الأخير في مدينة تل أبيب أقدموا على تخصيص إحدى جلسات المؤتمر للبحث في موضوع «القانون الجنائي والجمهور في إسرائيل - مُعدّلات الإدانة»، ذلك أن من بين أبرز الحقائق التي تخص القضاء الإسرائيلي واحدة ينبغي أن تدب الرعب، دونما أية مبالغة، ليس في قلوب المتهمين الذين يمثلون أمام القضاء الجنائي في إسرائيل فقط، بل في قلوب أي مواطن إسرائيلي يمكن أن يتم تقديمه يوما، ولو بالاحتمال، إلى محاكمة جنائية. وهي الحقيقة التي تتمثل في الأرقام حول معدل الإدانات (قرارات الحكم التجريمية) في المحاكم الجنائية الإسرائيلية! وهو المعدل الأعلى، على الإطلاق، وفق الإحصائيات الرسمية، بين كل الدول «الغربية» التي تعلن إسرائيل انتماءها إلى حظيرتها!

وهذه الحقيقة، بالرغم عن فظاعتها، وإن يكُن صخبها الإعلامي قد ارتفع في الآونة الأخيرة بوجه خاص على خلفية تقديم لوائح اتهام جنائية بحق عدد كبير من القادة السياسيين والجماهيريين في إسرائيل، لا تزال غائبة عن وعي الغالبية الساحقة من الجمهور الإسرائيلي الذي يعيش تحت وطأتها ويعاني من تداعياتها، لكنها تقض - في المقابل - مضاجع المهنيين المشتغلين في مجالات القانون والقضاء والحقوق وتثير جدلا واسعا وحادا بينهم، منذ زمن غير قصير.

الإحصائيات التي لا تُعجبك... أُشطبها!

وللتدليل على مدى فظاعة هذه المسألة، وما تعنيه بالنسبة لعموم المواطنين في إسرائيل، تنبغي الإشارة إلى أن هذه الأرقام - جميعها، وإن بدت خيالية لا يمكن أن يتقبلها عقل - مأخوذة من المعطيات الرسمية التي درج على نشرها مكتب الإحصاء المركزي الرسمي (وهو ذراع حكومية) في تلخيصاته السنوية للمداولات القضائية الجنائية التي تجري في المحاكم الجنائية في إسرائيل:

في العام ٢٠٠٤ - ٨ر٩٩٪ من لوائح الاتهام الجنائية التي تم تقديمها إلى المحاكم في إسرائيل انتهت بإدانة المتهم وتجريمه. ومعنى هذا، أنه من بين كل ١٠٠٠ متهم تم تقديم لوائح اتهام جنائية بحقهم، لم تبرئ المحاكم سوى شخصين اثنين فقط، بينما انتهت إلى إدانة الـ ٩٩٨ الآخرين، جميعا!

في العامين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ - ارتفعت نسبة الإدانات إلى ٩ر٩٩٪! ما يعني أنه من بين ١٠٠٠ لائحة اتهام جنائية تم تقديمها خلال العامين المذكورين، انتهت ٩٩٩ منها بإدانة المتهم، بينما لم يفز بالبراءة سوى متهم واحد فقط من بينهم!!

في العام ٢٠٠٧ - طرأ «تحسن نسبي» بانخفاض نسبة الإدانات إلى ٦ر٩٨٪ من بين لوائح الاتهام الجنائية التي تم تقديمها إلى المحاكم في إسرائيل. ومعنى هذا، أنه من بين كل ١٠٠٠ متهم تم تقديم لوائح اتهام جنائية بحقهم، لم تبرئ المحاكم سوى ١٤ شخصا فقط، بينما انتهت إلى إدانة الـ ٩٨٦ الآخرين!

في العام ٢٠٠٨ - عادت نسبة الإدانات إلى الارتفاع فبلغت ٧ر٩٩٪، أي تمت إدانة ٩٩٧ متهما من بين كل ١٠٠٠ تم تقديم لوائح اتهام بحقهم، مقابل تبرئة ٣ متهمين فقط!!

وعند هذا الحدّ، توقف مكتب الإحصاء المركزي الرسمي في إسرائيل عن نشر أية معطيات حول هذا الموضوع، وذلك استجابة لطلب صريح وجهته إليه «النيابة العامة» بدعوى أن «هذه الأرقام مغلوطة ومُضلّلة»! ولا عجب في ذلك، قط! فقد حاولت النيابة العامة (وهي الجهة المخولة، قانونيا، صلاحية تقديم لوائح اتهام جنائية) تبرئة ذمتها والدفاع عن سياستها وأدائها بالادعاء بأن «غالبية الملفات الجنائية التي توضع على طاولة النيابة لاتخاذ قرارات بشأنها يتم إغلاقها لأسباب شتى. فالنيابة تحكّم اعتبارات مهنية قضائية وتبرّئ - في مرحلة اتخاذ القرار بشأن الملف قيد البحث - نحو النصف من المتهمين. وإذا ما أخذنا هذه الحقيقة في الحسبان، فعندئذ تكون نسبة الإدانات الجنائية في الحاكم أقل من ٥٠٪»!

وخلال المؤتمر المذكور، الذي نظمته نقابة المحامين في لواء تل أبيب (يوم ٢٨ آب الأخير) عُرضت نتائج بحث خاص حول الإدانات الجنائية في إسرائيل أجراه قسم المعلومات والأبحاث التابع للمحكمة العليا الإسرائيلية بالتعاون مع جامعة حيفا، في شهر أيار الأخير، والتي أظهرت معدلات إدانة أقل من تلك التي توصل إليها مكتب الإحصاء المركزي، بكثير، إذ بلغت وفقا لهذا البحث نحو ٦٥٪ «فقط»! وقد هنت مديرة قسم المعلومات والأبحاث هذا، كيرن فينشل، لنجدة النيابة العامة فقالت: «ثمة كلمة طيبة يمكن قولها عن معطيات الإدانة الصادرة عن مكتب الإحصاء المركزي: إنهم توقفوا عن نشرها»!!

«أيام ستالين»...

وخلال المؤتمر المذكور، شارك النائب العام للدولة، موشي لادور، الذي لم يكتف بوصف الإحصائيات (الرسمية) بأنها «كاذبة ومضللة»، بل ذهب إلى شرح «آليات العمل» التي تعتمدها النيابة العامة في شأن تقديم لوائح اتهام جنائية، فقال: «نحن نقرر تقديم لائحة اتهام حينما نرى أن الأدلة المتوفرة تضمن احتمالا معقولا لإدانة المتهم.... احتمال معقول، وليس مؤكدا، بشأن النتيجة التي يمكن أن تتوصل إليها المحكمة. نحن لا نريد العيش في دولة تقتصر النتائج المضمونة والمؤكدة فيها على الملفات التي نقدم لوائح اتهام بشأنها فقط».

وقال المحامي تسيون أمير (الذي كان أحد محامي الدفاع عن رئيس الدولة السابق، موشي قصاب، الذي أدين بالاغتصاب) خلال الجلسة نفسها: «نعم، قد تكون الإحصائيات كاذبة. وليس الآن فقط، بل على طول الطريق. لكن المسألة الأهم لا تكمن في الأرقام، بل في الإحساس الباطني وفي مدى ثقة الجمهور الإسرائيلي بالقضاء الإسرائيلي وأذرعه المختلفة». وأضاف: «إن السؤال في نهاية المطاف هو التالي: حين يدخل إنسان ما إلى قاعة المحكمة، فهل يدخل بشعور من الرعب والهلع، أم بشعور من الثقة التامة بأن المحكمة ستصدر قرارا صائبا وعادلا؟ .... إن الجهاز القضائي، في رأيي، هو الذراع الأكثر أهمية في النظام الديمقراطي، لكن النهج السائد قد يفضي إلى انعدام ثقة الجمهور بهذا الجهاز»!

وهنا حاول لادور الاستدراك وتبرير «النهج» المشار إليه بـ «الخطأ» (الإنساني!) فقال: «أتفق معك تماما... جميعنا قد يخطئ. فقد تتم إدانة شخص كان يستحق التبرئة، أحيانا، وقد تتم تبرئة آخر كان يستحق الإدانة، أحيانا أخرى»!

وكانت من بين المشاركات في تلك الجلسة، أيضا، القاضية في المحكمة المركزية في تل أبيب نوريت أحيطوف، التي قالت إن «نسبة الإدانات التي تصل إلى ٩٩٪ لم تسجل إلا في عهد الدكتاتور السوفياتي ستالين، لكن إسرائيل بعيدة عن ذلك»! فعلّق المحامي تسيون أمير قائلا: «نحن لسنا بعيدين عن أيام ستالين»!

صفقات الادعاء - أداة النيابة العامة لابتزاز المتهمين!

ثمة من يدعي، في معرض تفنيد المعطيات الرسمية (تلك التي كان يصدرها مكتب الإحصاء المركزي وتوقف عن نشرها، ابتداء من «الدليل الإحصائي للعام ٢٠١١»)، بأن ثمة فيها التباسا مبعثه أن تلك الأرقام تشمل، أيضا، الإدانات التي تمت من خلال «صفقات الإدعاء» (اتفاقات تفاوضية بين النيابة والدفاع لتخفيف / تعديل بنود التهام وتخفيف العقوبة) وكذلك قرارات التبرئة الجزئية. لكن حجة «الالتباس» تبدو واهية بالنظر إلى الصورة العامة التي ترتسم من تلك المعطيات، على نحو ثابت سنة تلو أخرى، والتي تبقى، رغم المبعث المذكور، في غاية الوضوح والخطورة. ومع ذلك، فإن «الصورة الحقيقية هي أشدّ تعقيدا حتى من تلك التي تعكسها المعطيات»، كما يقول رئيس هيئة «الدفاع العام» في وزارة العدل، د. يوآف سبير، موضحا أن سبب ذلك يعود إلى أن «هذه المعطيات تشمل، أيضا، قرارات الإدانة في الحالات التي تتم فيها تبرئة المتهم من بنود الاتهام الرئيسة، فيما تتم إدانته ببنود ثانوية تماما، لكنها لا تشمل، من الجهة الأخرى، جميع الحالات التي يتم فيها شطب لوائح الاتهام وإلغاؤها تماما».

وتثير الإدانات الجنائية التي تقررها المحاكم عبر «صفقات الادعاء» وبواسطتها أشد الغضب وأبلغ القلق في أوساط القضائيين والحقوقيين المهتمين بحقوق المواطن والإنسان، نظرا لما أثبتته النيابة العامة، بالممارسة، من دأب ثابت على استغلال هذه الآلية (صفقات الادعاء) على النحو الذي يضمن بقاءها، ليس الوحيدة المخولة صلاحية تقديم لوائح الاتهام - كما يقتضي القانون - بل يجعلها، أيضا، صاحبة القول الفصل في الأغلبية الساحقة من الملفات الجنائية في إسرائيل.

فالنيابة هي التي تقرر بشأن بنود الاتهام (عددها وتصنيفها) التي يتم توجيهها إلى المتهم. ويذهب غير قليل من رجال القانون المعارضين لسياسة تشجيع «صفقات الادعاء» إلى حد توجيه اتهام خطير جدا للنيابة العامة، نهجها ومسؤوليها، بالقول: «أحيانا، يخيّل أن النيابة تتقصد تضمين لوائح الاتهام بنودا لا أساس لها فقط من أجل التنازل عنها في مرحلة التفاوض لعقد صفقة الادعاء»! وهذا ما يقوله، مثلا، البروفسور بوعز سنجيرو، رئيس قسم القانون الجنائي وعلوم الجريمة في المركز الأكاديمي للقانون والأعمال في رامات غان (في مقال نشره على موقع «واي نت» - ١٢/٩/٣): «جميع الملفات الجنائية، تقريبا، تنتهي بعقد صفقات ادعاء. وفي هذه الصفقات - طبقا لتعريفها - تتنازل النيابة عن جزء من بنود الاتهام (أو عن عقوبات مشددة). ومعنى هذا أن الجزء الأكبر من الحالات التي يصنفها البحث الجديد (البحث الذي أجراه قسم المعلومات والأبحاث التابع للمحكمة العليا الإسرائيلية بالتعاون مع جامعة حيفا، كما ورد آنفا - س.س.) على أنها «قرارات تبرئة» هي، في الحقيقة، ليست قرارات تبرئة قضائية صادرة عن قضاة وعن محاكم، بل هي تنازل النيابة عن بنود اتهامية معينة (ربما لم تكن تقصدها تماما منذ البداية!) في إطار صفقات الادعاء. ومن المشكوك فيه ما إذا كان من الجائز، من الناحية اللغوية، استخدام كلمة «تبرئة» لوصف قرار صادر عن النيابة، لا عن المحكمة. ولكن، من المؤكد أن الأمر لا ينسجم مع المفهوم المقبول والشائع لدى الجمهور لمصطلح «تبرئة». إنه تضخيم مصطنع للوائح الاتهام الغاية منه التوصل إلى صفقة ادعاء معينة. إنه ابتزاز ولا شيء غيره»!.

ويركز البروفسور بوعز سنجيرو، منذ بضع سنوات، جهودا كبيرة في بحث ظاهرة إدانة وتجريم الأبرياء جنائيا في القضاء الإسرائيلي، حتى أنه أطلق عليها عنوان «مبدأ الحوادث الخفيّة في القضاء الجنائي». ويفسر سنجيرو هذه التسمية بما يلي (مقابلة مع صحيفة «غلوبس» - ١٢/٧/٢١): « عندما يحصل عطل في الطائرة، نعرف عنه حينما تتحطم. وكذا الأمر بالنسبة لعطل في كوابح السيارة، أو لسوء التخطيط والتنفيذ في بناء جسر، مثلا. أما في القضاء الجنائي، فحينما تتم إدانة إنسان بريء - وهو ما يمكن تشبيهه بالحادثة - أغلب الظن، وأكبر الاحتمالات، أننا لن نعرف بالأمر أبدا. فالجهاز برمّته قائم على أساس تكريس الخطأ وعدم الكشف عنها»!

ويتهم سنجيرو النيابة العامة بأنها «جسم يمتلك فائضا من القوة، بينما لا تخضع إلا لقليل من الرقابة. ورجالها يستغلون هذه القوة استغلالا سيئا. إنني ألاحظ نشوة القوة لدى أوساط في النيابة. ثمة هناك من يعتقدون بأنهم قادرون على فعل كل ما يحلو لهم ... واليد خفيفة جدا على الزناد فيما يتصل بتقديم لوائح اتهام وطلبات اعتقال».

ويؤكد سنجيرو أنه «يعرف شخصيا» أشخاصا يقبعون في السجون رغم كونهم أبرياء... «لدينا في السجون اليوم ٢٠ ألف سجين، ١٠٪ منهم، في تقديري، أبرياء. أي، ٢٠٠٠ إنسان. هل يمكنني إثبات ذلك؟ - لا، بالطبع. لأن السلطات المعنية، وخاصة الشرطة والنيابة، قد أبادت جميع الأدلة والبينات، وخاصة في الملفات القديمة، بما يتعارض مع القانون».

لكن المشكلة الرئيسة والأكبر، في رأي سنجيرو، هي أنه «ليس هنالك من يرغب في إصلاح هذا الجهاز أو يسعى إلى ذلك. إن احتمال الفوز بالبراءة في محكمة جنائية في إسرائيل يكاد يكون صفرا. النيابة العامة تدفع نحو عقد صفقات ادعاء وتمارس سياسة الابتزاز ضد المتهمين لكي تنتزع الاعترافات منهم، بينما نجد أن القضاة قد نسوا ما معنى التبرئة، ويدينون كل من يمثل أمامهم، تقريبا».

وحول دور القضاة، تحديدا، في هذا الواقع المزري يقول سنجيرو إنه «من المريح لهم الاعتقاد بأن الشرطة والنيابة تقومان بمهماتهما وفقا للقانون»، بينما يقول قاضي المحكمة المركزية في تل أبيب سابقا، شيلي طيمن: «ثمة قضاة لا يعرفون كلمة براءة، أو تبرئة. ففي اللحظة التي تقع أعينهم على لائحة الاتهام، قد يبدأون على الفور بكتابة قرار الحكم وقرار العقوبة. إنني أعرف، شخصيا، قاضيا كان يستلم الملف وقبل أن يمثل المتهم أمامه كان يبدأ بنصّ تفاصيل لائحة الاتهام في قرار الحكم، ومن الواضح تماما أنه كان: الإدانة» (مقابلة مع صحيفة «هآرتس» - ٢٠٠٨/٣/١٤)!

صدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»

نظام ليس واحداً

أرئيلا أزولاي / عدي أوفير

جدل حول منح حق الانتخاب للإسرائيليين المهاجرين

*مطلب منح حق التصويت للمهاجرين في الخارج يعود من جديد بعد طرحه في الماضي *معارضة أيديولوجية صهيونية لهذا الاقتراح كونه «يشجع على الهجرة من إسرائيل» * دوافع طارحي الطلب سياسية وتتحدث بكل وضوح عن ضمان الأغلبية اليهودية في أي نتائج انتخابية * تجربة تشكيل حكومة إسحق رابين في العام ١٩٩٢ كانت محفزا لطرح الطلب بقوة *

كتب برهوم جرايسي:

طُرح من جديد في الآونة الأخيرة مطلب منح حق التصويت للإسرائيليين المهاجرين والمنتشرين في دول العالم، وعلى الرغم من أن هذا النمط قائم في الكثير من دول العالم، إلا أن الجدل حوله في إسرائيل له طابع أيديولوجي من ناحية بحجة أنه يعطي شرعية للهجرة من إسرائيل ويضعف الدعوة الصهيونية للهجرة اليهودية إلى إسرائيل، في حين أن دوافع هذا المطلب هي أيضا سياسية، تهدف أساسا إلى لجم القوة الانتخابية للعرب في إسرائيل.

وكنا في العدد السابق من «المشهد الإسرائيلي» قد استعرضنا جوانب القلق في إسرائيل والوكالة اليهودية ومؤسساتها من قضية تزايد الهجرة العكسية من إسرائيل، وبشكل خاص أبناء الجيل الثاني للمهاجرين الذين يبدون مؤشرات على عدم انتماء بالقدر المطلوب لإسرائيل والمجتمعات اليهودية في الخارج.

ومن المعطيات الأهم التي أوردناها في العدد الماضي، أن عدد حملة الجنسية الإسرائيلية المتواجدين بشكل دائم في الخارج، ونية غالبيتهم الساحقة عدم العودة إلى إسرائيل، يتراوح ما بين ٧٢٠ ألفا إلى مليون شخص، كما أن مكتب الإحصاء المركزي قال لدى الانتخابات البرلمانية الأخيرة في شتاء العام ٢٠٠٩، إن نصف مليون شخص من ذوي حق الاقتراع والمسجلين كأصحاب حق اقتراع في الخارج هم بغالبيتهم الساحقة جدا مهاجرون.

وفي هذا العدد نعالج مسألة منح «حق التصويت» للمهاجرين، الذي جاء كأحد توصيات تقرير «معهد سياسة الشعب اليهودي» التابع للوكالة اليهودية، على أن يكون الحق جزئيا، ولفترة محدودة.

اسرائيل: الانتخابات لا تساوي الديمقراطية.

تاريخية الطلب

وقد ظهر هذا الطلب مرارا على مر السنين، ولكن بشكل خاص في العقدين الأخيرين، وكان أقوى مرّة يظهر فيها، في أعقاب تشكيل حكومة إسحق رابين في العام ١٩٩٢، التي استندت أساسا من الخارج إلى دعم غير مطلق من كتلتين تمثلان الفلسطينيين في إسرائيل، كتلة الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، وكتلة الحزب الديمقراطي العربي، وكانت هذه التجربة الأولى التي أثارت قلق قوى اليمين، التي سارعت للبحث عن سبل لمنع تكرار الأمر، إلا أن موجات الهجرة الضخمة في سنوات التسعين، كانت بمثابة «حبل الخلاص» للقوى السياسية الصهيونية في هذه القضية بالذات.

وعلى الرغم من أن دوافع هذه الفكرة قبل نحو ٢٠ عاما بالذات، كانت سياسية، كما عُرض هنا، إلا أن المعارضة جاءت بالذات من قلب أوساط اليمين الايديولوجي العقائدي، وبشكل خاص من هذا التيار المتشدد في حزب الليكود، الذي اعتبر أن منح حق التصويت للمهاجرين من إسرائيل، يعني تشجيع الهجرة من إسرائيل، رغم سعي الحركة الصهيونية لاستقطاب أكبر عدد من أبناء الديانة اليهودية في العالم في إسرائيل، للحفاظ على مشروع «الدولة اليهودية» وتفاديا لما تراه الحركة «الخطر الديمغرافي» من انكسار الأغلبية اليهودية على المدى البعيد.

وبالفعل فقد غاب الطلب لسنوات عن جدول الأعمال، تارة بسبب تغيير نظام الانتخابات وإجراء انتخابات مباشرة لرئيس الحكومة، مما غير الكثير من موازين القوى السياسية، قبل أن يلغى هذا النمط، وتارة بسبب غرق إسرائيل في أزمات سياسية وأمنية واقتصادية متلاحقة، غيرت الكثير من الأولويات.

وكما ذكر ففي الانتخابات البرلمانية الأخيرة التي جرت في شتاء العام ٢٠٠٩، تبين أن نصف مليون من أصحاب حق الاقتراع في إسرائيل يعيشون خارجها، وغالبيتهم الساحقة من المهاجرين، وكانوا يشكلون حينها ١٠٪ تقريبا من أصحاب حق الاقتراع وهي معطيات تستند لتقرير مكتب الإحصاء المركزي.

وخلال الحملة الانتخابية، طرح رئيس حزب «إسرائيل بيتنا» أفيغدور ليبرمان مطلب إجراء تغييرات في نظام الانتخابات، منها رفع نسبة الحسم لنحو ٥٪ وأكثر، وأيضا منح حق التصويت للمهاجرين في الخارج، مقارنا الأمر بباقي دول العالم، وخاصة الأوروبية منها.

لكن دوافع ليبرمان الذي يتميز بسياسته العنصرية تجاه العرب كانت واضحة، وهي تقويض القوة الانتخابية للفلسطينيين في إسرائيل، هذا أولا وأساسا، ولكن بنفس القدر، فإن مطلبه يعود إلى حسابات انتخابية حزبية تعود بالنفع عليه، حسب تقديراته الشخصية، وهذا لكون ما بين ١١٠ آلاف إلى ١٣٠ ألفا من الذين هاجروا إلى إسرائيل من دول الاتحاد السوفياتي السابق عادوا مع السنين إلى وطنهم الأم، كما أن آلافا كثيرة من المهاجرين الروس إلى إسرائيل يتواجدون كثيرا في أوطانهم الاصلية، وبما أن ليبرمان يعتبر حزبه الممثل الأقوى للمهاجرين من دول الاتحاد السوفياتي السابق، فإن غالبية الأصوات هناك ستدب لصالح حزبه، مستندا أيضا إلى فكرة أن قوى اقتصادية وسياسية قد تدعمه من قبل روسيا وباقي الجمهوريات.

وقد ورد هذا الطلب فيما ندر خلال الدورة البرلمانية الحالية، ولم يتم بحثه بشكل جدي، بشكل يقود إلى تطبيق هذا الأمر فعلا، وكانت لجنة شبه حكومية قد أوصت بشكل أولي بمنح المهاجرين في السنوات الأربع الأولى لهجرتهم حق التصويت في الخارج، شرط أن يعلنوا أن في نيتهم العودة إلى إسرائيل في أي وقت من الأوقات، ولكن من دون أن يكون الأمر ملزما.

في المجمل العام، فإن الانطباع السائد لدى القوى السياسية في إسرائيل، هو أن من يقرر الهجرة من إسرائيل هم أقل انتماء وتشددا سياسيا تجاه القضايا التي تطرحها إسرائيل والحركة الصهيونية، ولهذا فإن منحهم حق التصويت، قد يكون في صالح قوى الوسط واليسار الصهيوني، وهي مجرد فرضية، تلاقيها فرضية أخرى، وهي أن من لديه توجهات كهذه لن يجاهد من أجل السفر والوصول إلى مراكز اقتراع بعيدة، وأن من سيفعل هذا هم ذوو التوجهات اليمينية المتشددة.

وأمام تعقيدات الموضوع، والجدل الفكري والأيديولوجي الذي يدور حوله، فمن الصعب رؤية أن الامر سيطبق في الانتخابات البرلمانية المقبلة، التي بات من المؤكد أنها ستجري في بحر العام ٢٠١٣، وموعدها الرسمي والقانوني هو خريف ذات العام.

وقد نشر «معهد سياسة الشعب اليهودي» في الآونة الأخيرة تقريرا حول هذه القضية، واستعرض فيه النقاط الأساسية لموقف المعارضين والمؤيدين لمنح حق التصويت للمهاجرين من إسرائيل، ونحن نستعرض هنا خطوط الموقفين المركزية.

مؤيدو حق التصويت

١- حق التصويت لكل مواطن هو أحد أسس الديمقراطية، والكنيست لم يتخذ قرارا في أي وقت لحرمان المقيمين في الخارج من التصويت، إلى ذلك، فإنه في عصر العولمة لم تعد للحدود الجغرافية قيمة لمنع الحقوق.

٢- في الوضع القائم ثمة تمييز ضد المواطنين في الخارج، وهناك ضرورة لأخذ خصوصيتهم بالحسبان، وبشكل خاص موظفي مؤسسات تابعة للوكالة اليهودية، وأيضا شركات اقتصادية منتشرة في الخارج، ومن حقهم أن يمارسوا حق التصويت وهم في الخارج.

٣- تعزيز العلاقة والروابط بين المهاجرين وإسرائيل، فالقانون القائم لا يعتبر كل شخص مقيم في الخارج مهاجرا من إسرائيل، فالقومية الإسرائيلية هي مركب مركزي للهوية الإثنية للإسرائيليين في الخارج، كذلك فإن المهاجرين من إسرائيل هم كنز استراتيجي، كما أن السياسة الإسرائيلية تؤثر كثيرا على حياة الإسرائيليين في الخارج.

٤- القانون القائم من العام ٢٠٠٣ يفرض على الكثير من الإسرائيليين واجب تقديم تقارير ضريبية، ومن غير الممكن منع هؤلاء من حق التصويت.

٥- التوجهات القائمة في دول العالم هي توسيع حق التصويت للمواطنين في الخارج، وحسب التقرير فإن هناك ٤١ دولة تستخدم هذا النمط الانتخابي من بينها الولايات المتحدة الأميركية ودول غرب ووسط أوروبا وكندا وأستراليا وغيرها.

٦- تعزيز يهودية دولة إسرائيل بطريقة ديمقراطية، فإسرائيل هي دولة يهودية ديمقراطية، ومجرد منح حق التصويت لليهود المتواجدين في الخارج سيزيد القوة الانتخابية اليهودية، وهذا لكون الغالبية الحاسمة من الإسرائيليين المتواجدين في الخارج هي من اليهود، وهذا ما يعزز الهوية اليهودية لإسرائيل.

إذا تمعنا بالبند الثالث وبالأساس البند السادس، تتجلى حقيقة نوايا دعاة توسيع حق التصويت ليشمل المهاجرين من إسرائيل، وهذا بالضبط المحفز للطلب الملح لتوسيع حق التصويت.

معارضو حق التصويت

١- الجانب الأخلاقي: عدم منح حق التمثيل لمن لا يشارك في تحمل مسؤوليته المباشرة، وبموجب هذا المبدأ، فإن ليس مُطالبا بمواجهة قضايا مصيرية مطروحة باستمرار على جدول أعمالها، مثل القضايا الأمنية والحدود، وشكل التعامل مع التهديدات الأمنية وتقاسم الموارد.

٢- الجانب الصهيوني: حجر أساس الحركة الصهيونية هو إقامة وطن قومي للشعب اليهودي في أرض إسرائيل، ودولة إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي، وهي الدولة الوحيدة التي فيها لليهود استقلال سياسي وشعبي، وجمع الشتات هو حجر أساس للحركة الصهيونية، ولذا فإن منح حق التصويت للمهاجرين من إسرائيل يعني منح شرعية للهجرة من إسرائيل، خاصة على ضوء حقيقة أن هؤلاء كانوا في إسرائيل واختاروا المهجرة منها، وحق كهذا يشوش الحدود بين قيم العيش في إسرائيل والعيش خارجها.

٣- الهجرة من إسرائيل هي هجرة طوعية: إن الهجرة من إسرائيل ليست كما هي الحال في دول ومناطق أخرى، حيث تأتي لأسباب خارجية أو لأسباب الملاحقة والاضطهاد، بل هي هجرة طوعية، وقرار شخصي للمهاجرين بهدف تحسين مستوى معيشتهم، ولهذا فإن قرارهم هو ثمرة حساباتهم الشخصية.

٤- حق التصويت مرتبط بالعلاقة مع الدولة: حق التصويت نابع بالأساس من التزام الأفراد بمجتمعهم واحتياجاته السياسية والاجتماعية، والهجرة من الدولة تعني قطع هذه العلاقة.

٥- مصاعب تقنية ولوجستية: يرى المعارضون لمنح حق التصويت للمهاجرين أن تطبيق هذا الأمر سيواجه مصاعب تقنية ولوجستية متنوعة تتعلق بيوم الاقتراع وشكل الدعاية الانتخابية وضمان الشفافية ونزاهة الانتخابات.

٦- حق التصويت منزلق أملس: يرى المعارضون أن فتح مجال التصويت جزئيا لمن هاجروا، مثل منح حق التصويت في السنوات الأربع الأولى للهجرة، سيكون فاتحة لتوسيعه أكثر لاحقا.

مقترحات لحل القضية

يطرح «معهد سياسة الشعب اليهودي» في تقريره سلسلة من المقترحات لحل هذه القضية، وقد وضع عند كل اقتراح الإيجابيات والسلبيات، بما يتناسب مع مواقف المؤيدين والمعارضين لمنح المهاجرين حق التصويت.

والمقترح الأول هو الإبقاء على الوضع القائم، أي أن يكون الاقتراع في الخارج لعدد محدود يتلخص في أعضاء البعثات الدبلوماسية والسياسية والعسكرية وسلاح البحرية وما شابه، وهؤلاء يبلغ عددهم في أقصى الحالات عدة آلاف قليلة جدا.

أما المقترح الثاني الذي طرحته جهات أخرى في إسرائيل في الآونة الأخيرة، وعلى الأغلب سيدور الجدل حوله، فيقضي بمنح التصويت للمهاجرين في السنوات الأربع الأولى من هجرتهم، وشرط أن يكون المهاجر قد سجل وجوده في السفارة أو القنصلية الإسرائيلية في الدولة التي هاجر إليها، وأن يكون التصويت مشروطا بأن يعلن المصوت عن نيته العودة إلى إسرائيل في أي وقت من الأوقات، وهذا عمليا تصريح فضفاض دون التزام.

كما يلزم هذا المقترح أن يكون صاحب الاقتراع قد سكن في إسرائيل فترة حد أدنى، وهذا شرط موجه أساسا لآلاف المهاجرين، بشكل خاص من دول الاتحاد السوفياتي السابق، الذي سارعوا في العودة إلى أوطانهم بعد وقت قليل من هجرتهم إلى إسرائيل في السنوات الماضية.

ويدعو الاقتراح الثالث إلى فسح المجال للاقتراع أمام جميع الذين هاجروا من إسرائيل، وبحوزتهم الجنسية الإسرائيلية الكاملة، وبلغوا سن الـ ١٨ عاما.

أما الاقتراح الرابع والأخير، فإنه يدعو إلى منح حق التصويت لمن يلزمهم القانون بدفع ضرائب للخزينة الإسرائيلية وهم في الخارج، وهذا يطال أصحاب الشركات في الخارج والعاملين فيها من الإسرائيليين.

وكما ذكرنا سابقا، فإن هذه القضية شائكة، ومن الصعب رؤية مخرج لها أو البت فيها كليا حتى الانتخابات البرلمانية المبكرة، وحتى لو جرت الانتخابات بعد عام من الآن، سيكون من الصعب التوصل إلى صيغة توافق عليها كل الأطراف السياسية والفكرية والأيديولوجية.

استطلاع مؤشر الديمقراطية في إسرائيل- ٢٠١٢:

أغلبية الإسرائيليين لا تشعر بالقلق على «مستقبل إسرائيل» لكنها غير راضية عن أداء حكومة نتنياهو!

كتب سعيد عياش:

أشارت معطيات إجمالية وردت في الاستطلاع الأخير لـ«مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية ٢٠١٢» إلى أن أغلبية الإسرائيليين (اليهود) لا تشعر بالقلق على «مستقبل إسرائيل» من النواحي السياسية والاقتصادية والأمنية وأن تقييمها للوضع العام للدولة يتراوح في حدود المتوسط، وإن كانت هذه الأغلبية، حسبما أظهرت نتائج الاستطلاع الذي أجري على عينة تمثيلية عشوائية شملت ١٠٢٥ شخصا بالغا من السكان اليهود والعرب، لا تبدو راضية عن الأداء السياسي والاقتصادي لحكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ذات التوجهات والميول اليمينية.

وجاء في تلخيص لأهم المعطيات التي تضمنها استطلاع «مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية» لهذا العام، والذي يجريه سنويا «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» بواسطة مركز «غوطمان» العامل في إطار المعهد ذاته:

وفقا للتلخيص الذي قدمته البروفسور تمار هرمان، المترأسة للطاقم الذي قام بإعداد وتحضير «المؤشر»، فإن تقييمات الجمهور الإسرائيلي للوضع السياسي والمستقبل المتوقع لإسرائيل لم تظهر في هذا العام إشارات تدهور ملموسة مقارنة بالعام الفائت، حيث بينت المعطيات أن نسبة المتفائلين في المجتمعين اليهودي والعربي فيما يتعلق بمستقبل إسرائيل (٧٥ر٦٪) أعلى بوضوح من نسبة المتشائمين (٢١ر٨٪).

كذلك فقد مالت تقديرات الجمهور للوضع الاقتصادي الإسرائيلي نحو الإيجاب (٣٨ر١٪ قدروا أن الوضع الاقتصادي «جيد»، ورأى ٤٠ر٥٪ أنه «بين بين» فيما اعتبر ٢٠٪ أنه «سيء») وذلك على الرغم من موجة الغلاء المتصاعدة التي تجتاح الدولة منذ أكثر من عام، والتي أدت إلى اندلاع موجة احتجاجات اجتماعية في الشارع الإسرائيلي ما زالت مستمرة بين علو وخفوت.

في المقابل أشارت معطيات «مؤشر» العام الحالي إلى أن غالبية الإسرائيليين (٥٩٪) غير راضية عن أداء الحكومة (وكذلك فيما يتعلق بأداء السياسيين والأحزاب) وقالت الأكثرية إن الحكومة لا تعالج بشكل جيد مشاكل الدولة. وأعربت الأغلبية، في الوسطين اليهودي والعربي، (٦١٪ في الوسط الأول و ٦٨ر٦٪ في الثاني) عن الشعور بأن قدرتها على التأثير في سياسات الحكومة «محدودة جدا» أو «معدومة تماما».

وعلى الرغم من أن المعطيات أشارت إلى أن مستوى اهتمام الإسرائيليين بالسياسة ما زال مرتفعا بالإجمال، وان كان قد طرأ في هذا العام انخفاض ملحوظ على هذا المستوى مقارنة بالعام الفائت (٦٦ر٧٪ مقابل ٧٦ر٨٪ في العام ٢٠١١). إلا أن أغلبية المشمولين في الاستطلاع (٧٥ر٢٪) صرحوا بأنهم لا يؤيدون حزبا بعينه، أو أعضاء في أي حزب. فيما قال أكثر بقليل من ثلث المشمولين في العينة فقط (٣٧ر٦٪) إنهم يشعرون بأنه يوجد اليوم حزب يمثل جيدا آراءهم.

وفيما يتعلق بشكل المشاركة السياسية الأكثر تأثيرا، رأت الأغلبية أن هذا الشكل يتمثل في المقام الأول في التصويت في الانتخابات العامة (٦٠ر٧٪) يليه بترتيب تنازلي: الاحتجاج عن طريق الانترنت، المشاركة في المظاهرات، العضوية في منظمة مدنية أو في حزب سياسي، فيما رأت أقلية ضئيلة (١٢ر٧٪) أن استخدام القوة هو شكل مؤثر من أشكال المشاركة.

من بين العوامل المؤثرة على الإسرائيليين بشكل عام بالنسبة إلى الحزب الذي يصوتون له، أظهرت معطيات الاستطلاع أن لزعيم الحزب، أو رئيس القائمة، التأثير الأكبر (٢٦٪) يليه برنامج الحزب (٢٠ر٨٪).

فيما يتعلق بالاحتجاج الاجتماعي الذي شهدته إسرائيل في صيف العام ٢٠١١، أشارت المعطيات إلى أن أغلبية المشتركين في العينة تعتقد أن الاحتجاج نجح في تعزيز وزيادة الاهتمام الإعلامي والوعي العام بالمواضيع الاجتماعية والاقتصادية، لكنه لم يحقق نجاحا يذكر في تغيير سلم الأولويات الحكومي، وأنه فشل في إضعاف مركز ونفوذ أصحاب رؤوس الأموال في إسرائيل.

وفيما أظهرت المعطيات أن أغلبية المشتركين اليهود والعرب في العينة (٦٢ر٦٪ لدى اليهود و٥٣ر٩٪ لدى العرب) تتحفظ تجاه فكرة «الزعيم القوي»، فقد أيدت الأغلبية في العينة اليهودية (٥٢ر٦٪) الرأي القائل بوجوب منع كل من يلقي خطابا من توجيه نقد شديد إلى الدولة بصورة علنية، وعارضت أغلبية المشمولين في العينة العربية (٦٨ر٦٪) مثل هذا المنع.

أظهرت معطيات استطلاع «مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية- ٢٠١٢» أن التعريف المفضل للدولة الأكثر رواجا بين الإسرائيليين (اليهود) هو التعريف المزدوج «يهودية وديمقراطية» (٤١ر٩٪)، بينما بلغت نسبة المفضلين للمكون اليهودي في تعريف الدولة ٣٤ر٣٪، ونسبة المفضلين للمكون الديمقراطي ٢١ر٨٪ فقط.

في تصنيف حدة وخطورة التوترات في المجتمع الإسرائيلي، جاء في المكان الأول التوتر بين اليهود والعرب، يليه بترتيب تنازلي: التوتر بين العلمانيين والمتدينين، بين الأغنياء والفقراء، بين اليمين السياسي- الأمني واليسار السياسي- الأمني، وبين الأشكناز والشرقيين.

أظهر الاستطلاع أن الشعور بالانتماء إلى الدولة ومشاكلها وهمومها مختلف جداً لدى المشتركين اليهود والعرب في العينة (٧٢ر٩٪ لدى اليهود و٢٧ر٧٪ لدى العرب)، وأن الذين شاركوا في احتجاج صيف العام الماضي يشعرون بانتماء عال أكثر إلى الدولة من الذين لم يشاركوا في الاحتجاج.

أعربت أغلبية اليهود المشمولين في العينة (٥٨ر٣٪) عن اعتقادها أن المواطنين العرب في إسرائيل لا يعانون من غبن أو إجحاف (تمييز) وذلك على عكس ما اعتقدته أغلبية العرب (٧٤ر٩٪) في هذا الخصوص.

أغلبية اليهود (٨٩ر١٪) المشمولين في العينة قالوا إنهم «يفخرون بإسرائيليتهم» بينما كان هذا الشعور لدى العرب منخفضا أكثر (٤٤ر٥٪).

وقال ٨٧٪ من اليهود إنهم يريدون على المدى البعيد مواصلة العيش في إسرائيل، بينما بلغت نسبة العرب الذي يريدون الأمر ذاته ٩٠ر٧٪.

وضع المشاركون اليهود في العينة في صدارة ترتيب المؤسسات التي يثقون بها الجيش الإسرائيلي (٩٤ر٢٪) ويليه رئيس الدولة (٨٤ر٣٪)، فيما تصدرت هذا الترتيب لدى العرب المحكمة الإسرائيلية العليا (٧٨٪) وتليها وسائل الإعلام (٥٩ر٧٪).

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop

هذا الملحق
ممول من قبل الاتحاد الأوروبي

«مضمون هذا الملحق هو مسؤولية مركز مدار، و لا يمكن في أي حال من الأحوال أن يعكس آراء الاتحاد الاوروبي»